٥٠٨٢

وملك أحمد ابن محمد نحو ٢٤ ادار في شهر شعبان المبارك سنة ١٠٠
لسنة تسع واربعين والف

من الفقير أحمد لطف الله عنه عفي عنه

من الفقير أحمد لطف الله عنه عفي عنه ١

T. C.
İSTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

٥٠٣٢

وقف ظل الله في العالمين وخليفة الله في الارضين الدائر حكمه
على نقطة اعتدال الحق الصاعد سره الى اوج الحمد السعد المطلق
السلطان ابن السلطان السلطان ابو الفتوح والمغازي محمود خان
ابن السلطان مصطفى خان دام في راده جلالته لسكان الاسلام
وابلغ العفو في سرح سلطنته العاليه
الى نهاية الدوران وانا الفقير الله
سبحانه وتعالى مصطفى طاهر
المفتش باوقاف الحرمين الشريفين
المحرر ما حرره

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Fatih
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 5031

سنه ۱۱۶۰ ماه ذی القعده ۱۷ سی بازار ایرتسی کونی ۶

باعث تجدید حروف
اولدر که بیک یوز آلتمش
سنه سنك ذی القعده
نك اون یدنجی کونی شاهد
السلام بولدن اخلاولدی

باعث تجدید حروف اولدر کم
ذاکر الحاجی عثمان آغا یه
طوقوز کتاب وایکی جوهر وبر
مقتار بر الله شریف امانتد
ویردم وبر طوتلبنا واطلم
وبر آوجم بخدامکه

وجه تجدید حروف بودرکه
بیک یوز آلتمش بر سنه سی
شعبانك ۳ نجی و ...
تموزك ... سی
سا ۱ اقامه ...
سنه ۱۱۶۱ محمد

[illegible]

عنلریح ... یازار کونی اکندی ایله
اقشام آراسی ساعت اون ایکیده
صقالم قویویردم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك
كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء
الى الخبر كراهة ان تتوالى حرفي الشرط والجزاء لفظا و
لتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها الا الاسم
وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان تستعملها المتكلم
لتفصيل ما اجمل على طريق الاستئناف كما تقول جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت
عنه والثاني ان تستعملها اخذا في كلام مستانف
من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في اوائل الكتب و
بعد ظرف من الظروف الزمانية وكثيرا ما
يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى
غاية وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وتركه

منصوبا على الظرفية والعامل فيها اما عند سيبويه وجميع النحويين
لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان
يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله تعالى
ان الظرف ولا الظرف على معنى اردت ان الظرف بعد الفراغ من حمد الله
لان الفاء تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه
فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج
وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنعون
تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع
واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار
ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارج لعدم المانع
واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب فلم يعمل في زيدا
الا ضارب لان اما لا يعمل في المفعول به واما اذا قلت
اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة عند

جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب
زيدا الضارب وجعل الا ما حاجبة تصحيح التقديم لا يمتنع تقديم
وقد نقل بعض المتاخرين عند سيبويه هكذا ولعل قول ابي
الدرداء رضي الله عنه اما باد في بدء فاني حمد الله مما
نعضد هذا المذهب خلافا بادي مفسر بما الحال من الضمير
المستكن في احد والعامل فيه ما يتقدم عامل وتوهم في
خبر ان فيما تقدم ما ولا يكثر الا بعمل العامل في الحال
اما الانه لا يعمل الا في الظرف وضرب خانا ولان المعطوف مانع
أو هو وتوهم في صلة الا وشي في خبر ما لا يتقدم ما

قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام والصلوة
على نبيه محمد سيد الانام وعلى اله واصحابه المؤيد الاسلام
وجه التشبيه بين النحو والملح ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما
والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام صلح
والا

اي الا ما يعمل في لغة العرب
على اربعة معان احدها
مطلق وثانيها بمعنى
غير وثالثها بمعنى
لكن ورابعها
بمعنى اهـ

والا فسد وكذا النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمرا
برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام لحصول المقصود به
في تفهيم المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل النحو مجرور
على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفا لله تعالى لكون
الاضافة غير محضة لان الاضافة اسم الفاعل الى معموله
على معنى انه جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط
الموصوف والصفة الاتفاق تعريفا وتنكيرا بخلاف البدل
والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
شديد العقاب بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه البدل
من الله دون الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال بمعنى
لا يقال الاضافة اسم الفاعل الى معموله انما تكون غير محضة
اذا اريد به الحال او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال
اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك عبيده امس

جاعل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال وما ذكر
من قوله تعالى شديد العقاب
صفة المشبهة بمعنى الماضي
لكن بمعنى اضافته الى
الى الفاعل اضافة
لفظية

اذ زمان مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
والمعنى ههنا على الماضي لان قبل النحو في الكلام كالملح في
الطعام شيء قد وجد قديما ونظيره قوله تعالى مالك يوم
الدين حيث او هو مالك صفة لله لانا نفعل بهذا الاستمرار
فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا [illegible] في
معنى الحال او الاستقبال لعامل عامل الفعل وقد عمل
فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون اضافة في حكم الانفصال
وانما قلنا انه قد عمل لان جاعل ههنا من الجعل
بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية لمفعولين المقتضية
للاقتضاء رعيا احدهما وقد عمل في الثاني وهو اما الكاف
ومن في قوله كالملح ان جعلناه اسما او الجار والمجرور
مع المتعلق به المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة
نحو الكلام واذا عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم

الاقتضاء

اي بمعنى الكلام

الاقتضاء رعيا احدهما وتو[illegible] يمتنع نوجب ان يكون عاملا في
الاول وان يكون الاضافة غير محضة وبهذا قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا فان قلت لجعل جاعل ههنا من الجعل
بمعنى الخلق مثل قوله تعالى وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف
في كالملح منصوب المحل على الحال من النحو دون المفعول الثاني
فيناتي في كل صحيح اضافة محضة مرة قلت يكون ان يوجد الكلام
على هذا الكثير التسامح بلا دليل [illegible] من جهة المعنى ولا
نتصاحب جاعل على الحال او على المدح ولا ارتفاعه على انه خبر
مبتدا محذوف وجه قوله مؤيد به الكلام فان الولد
الاعز يجود على الوصية لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد
[illegible] بالاضافة لكونه بمعنى الماضي قوله لا زال كاسمه
مسعودا هذه الجملة مع ما فيها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها ولا محل لها من الاعراب والا رجه الا يجعل كاسمه

خبر لا زال الوسعود ابدا لأنه اي لا زال كائنا كاسمه او مثل اسمه
لا زال السعود احو له لما استنطهر اي حفظه وحوله عن طرف القلب
ولا بهن ظرف بمعنى حين وبني لاضافته الى الجملة بعد بناء العامل
فيها اددت اي اردت تلميذا وقت استنطهاره والجملة
انما اردت مع ما عمل فيه مرفوع المحل على الخبرية للان
ايها الولد الاعز مراد مني تلميذا او مريدا انا تلميذ
واضافة المختصر الى الاقناع فيه الى تكون من قبيل اضافة
المسمى الى الاسم اي المختصر المخصوص عند الامام كما
في قولهم سرنا ذات مرة اي ملة مختصة عند الامام
والضمير المجرور المستتر في حفظه جار الى الرجوع
الى الولد فيكون من باب اضافة المصدر الى المفعول
وذكر المفعول متروك اي بحفظه اياه ويحتمل ان يكون
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل
متروك

مجهور اي متروك قوله واماط بغيرد انه خفظا
انتصاب حفظا على انه تمييز اي اماط حفظه بغيرد انه
وكذا انتصاب لفظا ومعنى اي انتفى معنى ما فيه ولفظا
وبهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وما اسم موصول
والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسده مسد محل او كان
ومن النحو بيان له وانه اعني من النحو ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من الاسم الموصول او من الضمير المستكن
في فيه والعامل فيه الثبت او الظرف المستقر اعني فيه
كان المعنى انتفى الذي حصل فيه وهو من النحو وان اعني
من النحو وان كان حالا انه يغني غناء التمييز في رفع
الابهام ههنا لانه من فيه للبيان فان قلت
ما النكتة بينه في رفع الابهام وبين التمييز بعده
اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من هو

الالف واللام في الرافع بمعنى الذي بدليل اعمال الفاعل في الفعل
تعديه الابهام الذي رفع اياه من هو ثابت
الموصول صفة الابهام وكذا الثاني ومن الابهام
الذي رفع اياه التمييز هو ثابت
مضر العلماء ع ر

الابهام الكاين في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه
التمييز هو الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع الا
تقان على مفعول لان اتقان الشي قد يكون باتقان
لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما
جميعا الي غير ذلك من المحامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع
الابهام وتبين المراد قوله الا المظا اي اطعمه واذيقه
والتلمظ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم
وقد يكني به عن الاكل لانه من روادفه وتواليه
قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل واحد
الاحبار وقيل المراد العالم بخفايا الكلام ضبطه بالفتح
والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهري في الصحاح
حتى يليق بطبعه من لفظ الخلو من لفظ
ظرف مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل

يليق

يليق وهو الاسم الموصول اعني ما ينبغي ولا يجوز ههنا الا يكون
حالا من الضمير المتصل عن لان شيئا مما في حيز الصلة
لا يتقدم على الموصول قوله فوجدت اكثرها تغاورا
والتغاور التداول يقال اعتوروا الشي وتغاوروه
اذا تداولوه فيما بينهم وانتصابه على التمييز قوله
كراهة ماضيها من الاشياء المعادة انتصاب كراهة على
انها المفعول له وهو مصدر مضاف الي المفعول
وذكر الفاعل متروك اي كراهتي ماضيها قوله وتغنيت
عن كل منها ما نكرته اي عن كل واحد منها ما نكرته
والتنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتينا
حكما وعلما وما في نكرته مصدرية والضمير المستكن فيه
ضمير كل اي تغنيت عن كل منها نكرتها ولا يكون
ان تكون موصولة لان المتغني هو المتكر دون

المنكرة قوله مستقلاً للمعاد وانتصاب مستقلاً
على انه مفعول له او لانتصاب بما في الحال
يعني مستقلاً او مستقلاً ايضاً وجه واراد بالمعاد
النكرة وهو بمعنى المصدر ودون المفعول
كمثل ما تقدم والمعاد اسم مفعول والمراد به الصبي
المتقدم ذكره واللام فيه للعهد وكلام من سيفيد منه
واللام للجنس قوله عنه مدخراً انتصاب غير على انه
حال من الضمير المتكلم المتصل باستصفيت وجاز
مدخر بالدال والذال والدال المدغم فيه مقلوبة
عن تاء الافتعال ومثل اذكر وادكر وقد حكي
البيان ايضاً نحو اذكر قوله الا ما ندر محل الموصول
ههنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل
من ذكر شيء اي لم اطو الا ذكر ما ندر وحذف
المضاف

1

المضاف واما مجرور على البدلية من شيء او من سائر بها
ولا يجوز ان يكون من الضمير المتصل بالمسائل لفساد المعنى
وكذا ما يجيء قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب
على الاستثناء او على البدلية من شيء قوله وستغنم
مغانم اي تغنم والمغانم بمعنى الغنائم واضافة الى
الى الانام من باب حاتم فضة اي مغانم من انام لا
لا المغانم هي الانام اي الثمرات الحاصلة منه قوله
وكسرته على خمسة ابواب اي طويته وجعلته مشتملاً
عليها مستمداً من كرم الطائي صاحبه اذا ضمتها
اليه للوقوع وابتنيت الباب الاول في الاصطلاحات
النحوية كل لفظ دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة لفظ كل ههنا غير واقعة موقعها لما فيها
من التعرض لاحاطة الافراد والموضع موضع التعريف

مبتدأ خبر مبتدأ

الالف واللام للعهد

والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف يشتمل
على قيود احدها كونها ملفوظًا بها وقد احترز به
عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى
التي هي الاشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض
بان المنوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس ملفوظًا
بها واجيب بان اللفظ نوعان ما كان ملفوظًا بها
حقيقة وما كان ملفوظًا بها حكمًا والمنوي في زيد ضرب
وان لم يكن ملفوظًا بها حقيقة وهو ملفوظ بها حكمًا بدليل
اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه وغير
ذلك قوله القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز
من المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك
نحو مجب وديز وجسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ
التي لا معنى لها اذ كل واحد من القيدين

اعني

اعني اللفظ والدلالة ينبغي ان يكون كل واحد منهما جنسًا
للكلمة بالنسبة الى ما بعدهما من القيود وفصلًا لها ايضًا
بالنسبة الى الذي لا يشاركها فيهما القيد الثالث كونها
ذكر المعنى الدال هي عليه مفردًا وقد احترز به عن مثل الرجل
فانه يدل على معنيين احدهما التعريف وثانيهما الذكورية
مع الادمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره صاحب
الكشاف في حواشيه فان قلت السر قد خرج امثال زيدا
بالافراد لموضع البناء في اللفظ قلنا ان مثل الرجل
لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاوزة
العامل اياه اليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج امثال
ذلك بقيد اللفظة فلا بد من التعرض لذكر الافراد احترازًا
عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت وضربنا

يعني قد تنزل السين منزلة لفظة واحدة لشدة امتزاج

ونحوها مما جرى فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت
اليس التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظ اذ المعنى
المفرد لا يكون مدلولا الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد
الله علما يدل على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد وذلك
لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الجزء الاول باعراب
المضاف والمضاف اليه في نحو كرجان في عبد الله
والكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين خلاف كلامنا انه اذا
كان علما كان معناه متحدا فاذا افراد المعنى مع تعدد
اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا
عن التعرض لافراد اللفظ فلا بد من التاء الموذنة
بالافراد في اللفظة احترازا عن مثل عبد الله ونحوه
قال ان الحد منقوض لانه مانع لاسم الاول هو منطو
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني

التعريف والتنكير الطاري ان على وكذا النقل الدال على الحد
والزمان غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه
بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان
في اجزائه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة او الخارجة
فلا دلالة اللفظ عليه بحسب الوضع والكلام فيه فان قلت
اليست الفتنة تحصل من ذكر المفرد بالتنكير القائم في معنى
اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال
على معنى علم ان ذكر المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم الا ان
المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ
على اجزائه وقد يكون مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ
على جزء المعنى مثل ضرب فانه يدل على معنى واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد احترازا عنه وعن
مثل لا سيما فقد ذكرنا انه لم يخرج بقوله لفظ

التنكير القائم هو التنوين في معنى اذ التنكير في الاسم يقتضي الافراد هكذا ذكر صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والافضل من علماء المعاني

القيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز
عما يغلط فيه العامة في مثل قولهم ميشوم للمشوم وغير ذلك
مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن مثل اح
فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اخ فانه
يدل على السعال بالطبع ايضا لا بالوضع فانه لو ذكر
لا نعد كلمات ولقائل ان يقول على الاول ان المحرف
لا يخلو اما ان يكون له دلالة على معنى او لا فان كان الاول
فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته
اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا
ميشوم مثلا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا عنه والجواب
عنه ان المحرف له دلالة على المعنى لانه اذا ذكر فهم
منه ذلك المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع

لكونه

لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال الخطاء
فلما كان الفهم حاصلا كانت الدلالة حاصلة وان كان
اللفظ خطاء فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى
مفرد وان ذكر الوضع لا بد منه فحينئذ اشرح القيود المذكورة
في هذا التعريف وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه
خبر للمبتدا المتضمن لمعنى الشرط والمبتدا اذا تضمن
معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اما ان يكون
اسما موصولا صلته فعلا او ظرفا كقوله تعالى الذين
ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم
اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة
باحدهما نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وقوله كل
لفظ دلت على معنى مفرد من قبيل الثاني فان قوله كل لفظ
نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن

في دلت وان كان لفظ كل مذكرا اعتبارا لمعناه
لانه ابدا ياخذ حكم المضاف اليه فدخل الفاء في جانب
ابدا اكتفاء بان استحقاق اللفظ لتضمينها كلمة انما هو
لسببية الشرط فقط بالوضع كما ان استحقاق
الجزاء لها انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق
قطعا ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى
لما في الفاء من معنى السببية قوله وجميع الكلمات
وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات
جمع قلة يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة قوله
ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه الانحصار
ان يقال كل كلمة اما ان تكون دالة على اقتران الحدث
باحد ازمنة الثلثة او لم تكن والاول هو الفعل والثاني
اما ان تكون بحيث تكون لها اعراب بوجه ما او لم تكن
والاول

والاول هو الاسم والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة
اما ان تكون مستقلة بمعناها او لم تكن والثاني هو الحرف
والاول اما ان تقترن باحد ازمنة الثلثة او لم تقترن
والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسر المستقل
بانه الذي يتم الجواب به وعلى هذا يلزم ان يعد الا
الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها قوله فالاسم ما جاز ان يحدث عنه عرف
الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من
الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة
للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث
عنهما الا اعتمادا بمعنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت
اتيتك حين طلع الشمس كان المعنى اتيتك وقت طلوع
الشمس وكذلك اذا قلت اجلس حيث زيد جالس

وفي بعض النسخ جلس زيد وكلاهما صحيحان لانه يجوز اضافة حيث الى الجملة الاسمية والى الجملة الفعلية فافهم

معناه اجلس في مكان جلوس زيد والوقت والمكان
مما يكثر تضمنه نحو طاب الوقت واتسع المكان
وفي ارادة اذ واذا من هذا الفعل نظر لانهما لا يلزمان
الظرفية بل قد ذكر سيبويه في الكتاب انه جاء
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو يعني وقت قيام زيد
وقت قعود عمرو فاوقع اذا ههنا مبتداء وخبرا
وانشد غدا وبعد غد يا لهف نفسي من غد
اذا راح اصحابي ولست برائح قالوا اذا ههنا مجرور
المحل على البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه
منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القران في اوائل القصص
وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو واذ قال ربك واذ قال
الله وغير ذلك من المواضع وقد اعترض بعضهم على هذا
باسماء الافعال مخصوص بمعنى اسكت وهو بمعنى
الكف

الكف فانك لا تحدث نفسك ولا من معناه الذي هو عليه
فان صه يدل على اسكت ومه بمعنى الكف ولن تنبأ في الا
خبار من اسكت كالاتيان عن صه وعلى هذا سائر
اسماء الافعال والجواب عنه انهم وان قالوا ان هذه
الاسماء موضوعة مواضع الافعال الا انه لا يكون
منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادرها
سادة مسد افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك
بالنصب على معنى اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقام
فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحويون بان
هذا الاسم اسم للفعل قصدا للمسامحة والا فهو اسم
المصدر في الحقيقة وهذا الذي يحقق اسميته وقديما
كان يختلج هذا التاويل في صدري حتى ظفرت
بنص من قبل الشيخ ابي اسحق الزجاج فانه ذكر

في امثالهما بانه حرف موضوع موضع الايجاب كما ان

صه موضوع موضع السكوت والسكوت مما يحدث

عنه في قولك السكوت حسن فاذا لا فرق بينه وبين صه

في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث عنه واعلم ان

تعريف الاسم بصحة جواز الحديث عنه مما لا ينفك

عن ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث

عنه ليست من الفصول المعرفة للاسم ولا من

لوازمه حتى يلزم من انتفائها انتفاء الاسم

فان قلت اليس عدمها انتفى صحة الحديث او كونه

في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدونه

احدهما قلنا التعريف بها الشئ ايضا غير مناف

لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان لقائل

ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانهما

في

في معنى الوقت والمكان مطلقا مما يستشف الضعف

من وراء الاعتراض فان اسماء اللازمة للظرفية ليست

في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار

وقوع الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا

القيد مما لا يصح الحديث لامتناع كون الشئ مخبرا عنه

مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا

معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت

اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد

المذكور فقد اشتملت على معنى مطلق الوقت والمكان

فيصح ان يقال انهما في معناهما قلنا مثل هذا يلزم

ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة على معنى

المصدر والمصدر مما يحدث عنه قوله كزيد والعلم

والجهل اي هذه الامثلة اذ ان منه بان الاسم

ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد و
الى معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه و
جوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله ومن علاماته
اللفظية دخول الالف واللام انما اختص دخولهما
بالاسم لا غيرهما لان التعريف على ما سيجيء والتعريف
ممتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما
تدل على معان لا يتصور فيها التعريف
واما قوله ذات عرو ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن حجره بالشيحة اليتقصع فمما لا يعتد به لقلته و
ندرته والذي يستخرج على ادخالها على يتقصع وهو
فعل مضارع انه راعاها في الصفات بمعنى الذي نحو
الضارب غلامه زيد فاستعملها بها على هذا المعنى
قوله وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم

لا

لان حرف الجر انما دخل في الكلام ليجر الافعال التي
لا يتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت
منه ونحو ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد
مجيء فعل لفظا او تقديرا وانما عملت الجر لا غيرها
لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت الحركة التي
لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا غير لا ان الجر حديد
ظ الفعل لو توقع مضافا اليه لا سيما الزمان
نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان
اردت صورة الجر فهو ايضا مما يدخل نحو لم يكن
الذين كفروا الا انا نقول ان الاعراب له
اعتبارات ثلث ان يظهر صورة وتقديرا
نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة
الحركة لامتناع حرف الاعراب منه نحو مررت

بتقاضي وان لا يظهر بمحل لا صورة ولا تقديرا بان كان
في محل لو كان فيه شيء من المعربات لظهرت تلك
الحركة كقولك مررت بعثمن عرفته فاذا اتفق بلد انفعول
الحق الفعل دون العامل يستنع في الفعل على الوجهين الاولين
دون الثالث والغير في الاعراب بالاولين دون
الثالث الا يرى انهم حكموا على مثل ما ومن والذي
وغيرها بانه مبني مع كونه الشيء مرفوع المحل او منصوبا او
مجرورا ولم يعتدوا بالحركة المحلية فكذلك في الفعل
لم يعتدوا بالحركة المحلية قوله والتنوين انما اختص الحاق
التنوين بالاسم لانه انما يدخل على الكلمة اما فرقا
بين المنصرف وبين غير المنصرف نحو زيد ورجل والفعل
لا يكون محكوما عليه وذلك لا يتصور الا في الاسم
اذ المنصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا

والخبر الا المبتدا

بين

بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير
التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واذا نونت كان
المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم
واما عوضا عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ
كان الاصل يوم اذا كان كذا وكذا حينئذ والاضافة
لا يتصور الا في الاسم وقد عرفت ان التنوين
الداخل لاجل هذه المعاني وجه لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق في القافية المعبر لاعنه عن
الاطلاق في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن
وقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا
واصابا وحذفت حرف الاطلاق وناب التنوين
منابه والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة
في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن

فانّ الاصل المحرّك ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص
لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم اراد به
الثلثة الاول دون الاخير قوله والفعل ما دخله قد
والسين وسوف اعلم انّ للفعل حدّا وعلامات
فحدّه ما ذكره جار الله العلامة وعنيت وهو ما دلّ
على اقتران حدث بزمان واما العلامات
فمنها دخول قد وانما اختص دخوله بالفعل لانه وضع
لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة
او لتقليل الفعل في المستقبل نحو انّ الكذوب
قد يصدق فيمتنع دخوله اذًا الّا على الماضي او على
المضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص
دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال
والاستقبال ممتنع الّا في الفعل ودخولهما ممتنع
الّا

السين وسوف وضعا للزمان المستقبل فلا يدخلان الا على المضارع
لا لانهما في الزمان لان السين اقرب الى الحال وسوف ابعد منه
في الاستقبال فان في سوف زيادة تنفيس ...

الّا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تنفيس وتأخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولمّا يخرج
وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به
كاختصاص الجرّ بالاسم على ما يجيء من بعد ومنها
اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمتَ واكرموا
واكرما واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها
لا تختص بالافعال بل تستكن في الصفات نحو زيدٌ
ضاربٌ اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب
واما البارزة فلا تتصل الّا بالافعال ولم يتعرض المص
لذكر البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصال
به الضمير المرفوع اللغوي دون النحوي وحق لا ثاني له
بهذا الّا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت
ضربت وضربنا صحّ ان يقال قد اتصل عند الفعل

شيء بخلاف ما اذا قلت زيدٌ ضرب فانه يمتنع
الا يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح
النحويين لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما
الاخير فقد اخترنا عبارة المجرورة والمنصوبة
فان المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا وانما تتصل
بالاسم : وبالحرف نحو غلامك ومررت بك
واما المنصوبة فقد تتصل بالحرف نحو انني وانك
وكذا اخواته والاسم ايضا عند الشيخ عبد القا
هر رح فانك اذا قلت الضاربك والضاربه
والضمير هٰهنا ضمير المنصوب عنده خلافا للبعض و
فقد لا يقال ان اسناد الافعال عند اتصالها
الضمير المرفوع البارز نحو هاتوا ونحوها مثلا
وهو علامة العدد الى دال ان اسناد الافعال
ليست

ليست بافعال حقيقية لانا نقول لا نسلّم ان ما يرى الذي
ما اتصل بها من الحروف ضمائر مستترة فيها بل هي حروف
لا محل لها من الاعراب كالكاف في اباك وارايتك
وهكذا التاء في انت وانما كان اسنادها الى الضمائر
المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضمائر لفاعلها
لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما في الافعال
واذا كانوا يقولون يا بنو آدم هلم ويا قوم صه ونحوهما
ولا شك ان اسنادهما الى ما استكن فيهما وكذلك
هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحق الواو ايذانا
بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا ايذانا احد التأويلات الثلث ومنها
لحوق تاء التأنيث الساكنة واخترنا بالساكنة

المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما التاء
كنة فلا تكون الا في الفعل نحو ضربت ونعمت وبئست
وانما اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل
لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما ولقلة
امثلة المفتوح الآخر وبني الماضي والماضي وهو الدال
على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني
على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل
في الفعل البناء لان معاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة
فيها وبالحري ان يبنى ولا يعرب واما سبب بنائه
على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان الاول
مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم ففضل
بالحركة

بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من
الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة
تامة من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعته
غير تامة لم يعرب ولكن عدل عن اصل البناء الذي
هو السكون الى الحركة والامر لما لم يضارع بوجه ما ترك
على اصل البناء وانما اختير الفتحة من بين الحركات
لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الآخر الا ان يعرض له
ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي فقد ثبت
من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح
ما قبلهما قلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل
الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر نحو ضربت
وضربنا وضربن وانما اسكن عند لحوق هذه الضمائر

زادوا الفاً عن نوع الحركات الاربع فيما هو في حكم الكلمة
واحدة اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل
على ما يجيء واما الضم فمنع واو الضمير نحو ضربوا لان
الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابداً
والثاني فيما يتعاقب على اوله احدى الزوايد الاربع
وانما اختصت هذه الزوايد على اول المضارع
لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع وكان
الفعل اما صادراً عن المتكلم وحده او معه غيره
او عن المخاطب او عن الغايب فطلبوا حروفاً تدل
على المضارعة جرياً على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة
دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها او عن
بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف فحركوها
ليأتي

الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اول انا
ولانها في الاصل اخف فناسبت المتكلم بالخفة
ثم عدلوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولاً يفضي الى
الاستبشاع لان الفاء ربما يقع واواً فلو زيدت
عليها واواً اخرى ثم خطت الواو العاطفة لادى
الى اجتماع [illegible] وكان [illegible] الطبع
فعوضوا عنه التاء لانها كثيراً [illegible] ما تبدل منها نحو تراث
وتجاه والاصل وجاه ووراث وجعلوها للمخاطب
والتانيث لكونها علماً للمخاطب والتانيث
في الماضي ولم يكن الفرق ههنا بالحاقها في احد الموضعين
لوقوعها اولاً بخلاف الماضي ولم يمكن ضمها ايضاً
لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول
وكسرها ايضاً لان ذلك ليس بلغة من يكسر حروف

المضارعة فيقول نعلم بالكسر ثم عدل الى الياء لانهم لم يجدوا
ما فيها يسلم عن زيادتها او لانه ادخلها دفعا للتعنت
للغايب اي غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم
مع غيره حرفا يزاد في اول الفعل فوجدوا النون الحرف
شبيها لانه حرف المد واللين لكونها غنية في الخيشوم
كالغنة في الملوح فان قلت لم اختص صيغة الـ
للمضارع بالحاق الزيادة دون الماضي لان صيغة
المزيد عليها بعد صيغة المجردة والزمان والحاضر
والمستقبل بعد الماضي فجعل صيغة السابقة للزمان
السابق واللاحق للاحق قوله وسمي المضارع انما
سمي المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم وذلك
من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلموا
زنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته وحروفه نحو ضارب

ويضرب

ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها
انه شايع فيختص اي الصالح للزمان الحاضر والمستقبل
باحدهما بدخول اللام والسين او سوف كما ان الاسم للجنس
شايع في افراده ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها
انه يدل كما يدل به الاسم في كونه صالحا للفاعلية
والمفعولية والاضافة واختصاص بواحد منها
عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد
اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة
الفهم في كل واحد منهما اي اسم الفاعل والمضارع الى
الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلي واما الاستعمال
فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم
والثاني دخول لام الابتداء في كل واحد منهما نحو ان زيدا
لقائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل

اي مثل المضارع

اي يصير المستقبل مختصا باحدهما

اي المستقبل يختص بزمان الحال بدخول اللام وبالمستقبل بدخول السين وسوف

[illegible]

للاسم من هذه الوجوه حتي تضاهيا فاعرب بوجوه اعراب
الاسم وعوض الجزم مكان الجر فيما اشبهه في موضعه الا انا والتنوين
قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء تخلص للحال مثل اللام
في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت
اذا كان اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال
في قوله تعالى لسوف اخرج حيا وفي قوله تعالى ولسوف يعطيك
قلت ان اللام تفيد التوكيد المطلق والحال في الاثبات
قد تجرد لمعنى التوكيد ونظيرها حرف التعريف في الذي فانه
تفيد التعريف مع انه عوض عن همزة اله ثم تجرد في النداء
للتعويض محضا عن معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه
مع ان الجمع بين التعريف وحرف النداء ممتنع ولذا قطع
همزته نحو يا الله قوله والثالث الموضوع الاخير وهي
الامر اعلم ان صيغة الامر الحاضر تؤخذ من المستقبل

لا

لا مخالفة بين صيغتيهما الا ان تحذف الزائد ثم تبتدئ بذكر
الا كانت ثانيه ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع
الابتداء بالساكن والا كان متحركا تركته على الحال فتقول
من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تدحرج دحرج ونحوها
فبعضا بعده اي بني قوله اشتقاقا على طريق افعل
اي يشتق من مضارعه كاشتقاق افعل من تفعل
واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة خلاف الاصل
في تكرم نون كرم بالهمزة لكونه ماضيه على اكرم فجاء الامر
على الاصل فادى ذلك الى الالتباس بين من المجرد الثلاثي
من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا عن
اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا
من الطرد اطرادا للباب في باقي الاطراد ثم اعلم
ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون

لان الاصل في الافعال البناء على ما سبقت الاشارة
اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب منها اي من
وبني على الحركة ما بني لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا
مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالجزم
ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم
لان الاصل في فعل التفعل كتفعل كما في فعل الغائب ليفعل
ولما ذكر قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا فحذفوا
اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما يكثر استعماله
ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا [illegible]
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء الساكن
واجتلبت الهمزة الوصل وابتداء بها واصحابنا ذكروا
ان لا علة وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف
المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة
ثابتة

ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان
قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا امثالا معربا بالوجود
حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في محل النزاع
فكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا
وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا
فعل نحو هل وبل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان
الحروف صلات وروابط تتلاحق بها المعاني الاسمية والفعلية
ولا يعقل مفهومها على الانفراد ولا يعني ان معنى في
لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين وعلى هذا
سائر الحروف لا يقال ان من تدل على الابتداء وعلى على الاستعلاء
والى الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني
المذكورة بنحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها الى الاسماء

والافعال وعند انفرادها لا تدل عليها دلالة
الاستقلال اذ لا يصح ان يقال خبر واتق كما يقال الانتقال
واتق وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف اداة
بينهما لا يكون صدرا ولا مجدداً عنه قوله واذ قد عرفت
ان كلا من هذه الاقسام الثلثة يسمى كلمة فاعلم
انه اذا ائتلف منها اسمان او فعل واسم وافاد المعنى
كلاما وجملة قوله ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه
وذكر لا ينافي اذ لا بد للاسناد والاسناد نسبة فيه عبارة
عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة
اي وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين
فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين
حرفين ولا بين اسم ولا حرف وفعل لما عرفت
ان دلالة الحرف ليست بطريق الاستقلال وانما تحقق

عند

عند انضمامها الى الاسم والفعل فالاسناد الصحيح انما
ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم هو الدال على الذات
والشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد
ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون
في احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى
النسبي وهذا معنى قولهم ان الخبر لا بد من ان يكون فعلا او
معنى فعل وقد نص على ان زيدا اخوك وابوك هو اخيك
وعمرو وغلامك منادى كبد ومن هذا عرفت ان الكلام
يفتقر الى ثلثة شرايط احدها التاليف تحقيقا او تقديرا
نحو قائم زيد قائم واقوم والثانية كون التاليف من اسمين
او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الاسناد
لا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اي التوصيف
وضرب زيد نحو غلام زيد او غلام زيد والرجل الذاهب

معها عمله لانه قد يعتضد بالاعتماد وذلك نحو قولك
زيد في الدار ابوه وعمرو وجاءني الذي في الدار ابوه ومررت
برجل في يده كتاب وليت زيدا عليه جبة وشي وافي
الدار ابوك وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي
لم يعتمد على شيء قبله فان الاسم الواقع بعده لا يخلو من
ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل فيه الظرف
بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف
المقدم محله النصب وهو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع
المحل بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء
عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبر له
وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية
مثله اذا اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد
كما لا يشترطون لاعمال اسمي الفاعل والمفعول
وا

ووافقهم الاخفش منا في المسئلتين اعني اعمال الظرف
واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا اذا كان الاسم الواقع
بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية
عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم الجمعة
الخروج واما ما [illegible] فمنه قوله تعالى ومن اياته
ترى الارض لان التقدير ومن اياته رؤيتك وقوله تعالى
ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام السماء
وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط
الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء
وهو الاقرب الى القياس فاذا تحقق هذا فنقول
قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والا
خفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني
الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ جملة عندهم

لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفاً وتنكيراً
والجملة نكرة لكون حكمها ان تقع كالفعل موصوفاً بالا لكونه
الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولاً ان الحال
لا استغنا بصاحبها عنها وتبوعها له فحال دون حال
وحينئذ فضلها بدلا لم تتحد بصاحبها ذكرا الاتحاد
فاقتضت الذكر ان تؤكد وشبه الاشتباك
بينهما عن بين بطه وذلك عند كونها جملة واما
عند كونها مفرداً فلانه الاعراب لفظاً بنسبة
وتعلق هنالك معنوي ثم تنتقى الى كلف تعلق
آخر ثم ان للحال اصلا واسلوبا ومنهجا في الاستعمال
مطروقا اما الاصل فهو ان يكون صفة متنقلة وانه
في الحدوث هو التجدد فيلتحم الا في الحال المؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا فلا يخرج عنها في ذلك الا
بناء على

بناء على واما المنهج في الاستعمال فهو ان يتقدم بشيء لفظا
بدون خرق التنفي فلا يكاد يقال جاء في زيد لا راكبا اللهم
الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين بل يقع غير راكب
ثم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت مساق
هذا الاصل والمنهج جرت مجرى المعهود في استغنائها
عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا خرجت
عن هذا الطريق فانها تتوسط ما يدل على الربط
بينها وبين صاحبها تحقيقا واذا تمهد هذا فنقول
اما الجملة الاسمية فحقها ان تصدر بما يدل على الربط
وهي الواو الموضوعة للافادة معنى الجمع لكونها متحرفة
عما هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية
في اصل الوضع مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاءني
زيد وغلامه راجل وقد تكون في الندرة نحو كلمته فوه الى فيّ

وجمع عوده على بدئه ونحو قول الشاعر ولا جناه الليل
ما آب عامر الى جعفر سربالا لم يمزق وعلى هذا اذا
كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بالواو وههنا
لانحطاطها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا
اوجب للتهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق
لا شبهة فيه وقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو لكون الحال
تامة التعلق بصاحبها لما جرت مجراه في المعنى
فتخلل الفاصل هينا كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها
واما الفعلية فلا تخلو فعلها من ان يكون
مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتأتى وقوعه بهذا الموقع
لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا
لغيره فان كان مضارعا فلا تخلو من ان يكون
مثبتا

مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال
ونهجه فلا يجوز الواو نحو جاءني الامير تقاد الجنائب
بين يديه فان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لوروده
على اصل الحال دون نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو نحو
جاءني زيد لا يركب او ولا يركب وان كان ماضيا فكذلك
لك ان تسوغ الامران لانحطاطها عن نهجها اذ لا بد فيها من قد
ظاهرة او مقدرة مثبتا وكذلك لا بد من حرف النفي اذا كان
منفيا نحو جاءني زيد قد ركب او وقد ركب ونحو قوله تعالى
او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
صدورهم وعلى هذا قولك كنت اسعى في امر كذا ما كان
يغنيني السعي واما الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من ان يكون
عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده
اما الاول فيضعف الواو فيه لانحطاطها في سلك المفرد وبابه

مؤد عند بعضهم بنا ما سبقت اليه الاشارة وذلك
نحو جاءني زيد يا وعمرو واما الثاني فسائغ فيه الواو وتركها
نحو جاءني زيد بيده سيف او وفي كتفه سيف وذلك
لما بين بيان شبهي الجملتين الاسمية والفعلية لفظا او
معنى واما الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موقع الحال
فلا يقال جاءني زيد ان تسأل يعط على الحال بل الوارد
ذلك ان تجعل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال
عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه
ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحروف المقتضية لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والصفة
فان الخبر عند عدم استغنائه عن المبتدأ يصححه

الى نفسه

الى نفسه مما وقع بعدها مانعا في صلوح لذلك وكذا الموصوف
لما بينه وبين الصفة من الاتصال بل الاتحاد المعنوي حتى
انهما قد جعلا شيئا واحدا في بعض المواضع بخلاف الحال
فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك سموها فضلة فلم
يسوغوا توسيطها الا بعد ان ازدادت في معرض الاسمية
التي ليست تلك المنافية نعم قد تقع الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة
الشرطية وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم
يعطف والاول ترك الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني
او ان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين من الشرطين
في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان
الى معنى التسوية كالاستفهام بين المتناقضين نحو
قوله تعالى أأنذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت

لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد فيه من الواو نحو اتيك
وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لالتبس
بالشرط حقيقة وقد ذكر الجنزي في مسائله العشر
بان الواو هنا للعطف ولا [illegible] الحال المعنى
على محذوف التقدير ان اتيتني وان لم تأتني واكرمك وانه
نحو وان اهنتني محتجا بانه ان للاستقبال والمستقبل
لا يقع حالا والجواب عنه انه فان الجملة المصدرة
بان لم تجعل حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط
واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال
واذا جاز دخول الشرطين المتناقضين حالا انخلعا
عن معنى الشرطية فلم يبق الواحد على ان قوله ان
المستقبل لا يقع موقع ممنوع اذ يصح وقوع
المستقبل موقع الحال على ضرب من التأويل منه مسئلة
الكتاب

الكتاب وفيه مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي
مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد
الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين
اي مقدرين التحليق والتقصير نحو ضحت ان
المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع
الستة التي ذكرها المصنف رحمة الله عليه ان الجملة فيها
تقع موقع المفرد وزاد غيرنا اشياء اخر منها المشبهة
عن بهله منها المفعول الثاني في باب اعلمت زيدا عمرا
شرف ابوه او ابوه شريف وان قائما بكر مالك او عمله
مالد ومنها خبر ما ولا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف
حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس
نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم و
يجمع هذه الستة قولنا ان الجملة انما تقع موقع خبر لمبتدا

المفرد إذا كان خبراً للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية
أو بعدها أو صفة للنكرة أو حالاً وقد يظن أن منها الجمل
المضاف إليها أسماء الزمان والمكان نحو يوم قام زيد
وإذ التعليلية عند القائلين وليس بصواب لأن المراد بالجمل
في مثل هذه المواضع هي الجمل الحقيقية التي لا تكون في معنى
المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف إليها أسماء الزمان
والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لأن الجملة الحقيقية لا
تقع مضافاً إليها ولهذا قالوا إن المضاف إليه في
مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله
ويكون فيها ضمير عائد إلى الاسم الأول والسبب في
اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظاً أو تقديراً ظاهر إذ
لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها
بالكلية فلا يصح خبراً أو صفة أو حالاً فإن قلت
هذا

صرّح فيها بالجملة الحالية عن ضمير نحو لقيته والجيش قادم
وبالجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن أو القصة نحو قوله
تعالى قل هو الله أحد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع
المفرد فلا يرد الإشكال علينا أما الأول فلأن الحال
المجردة عن ضمير صاحبها لا تكون إلا جملة والحال المفردة
لا تتجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول جاء زيد الغلام قائماً
عمرو فمثل هذه الجملة الحالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد
أصلاً وأما الثانية فلأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد
البتة فالجملة الواقعة خبراً له لا تكون واقعة موقع المفرد
فالحاصل أنا قد خصصنا أن الجملة الواقعة موقع المفرد
إنما هي الواقعة موقع المفرد في هذه المواضع فلا يلزم مما
ذكرنا أن كل ما هو الواقع في هذه المواضع هي الواقعة
موقع المفرد ثم السبب في جواز إطلاق الجملة الحالية

من الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه
وبينها الا ترى انك اذا قلت ابنك زيد والجيش قادم
كان المعنى ابنك في هذا الوقت والظرف لا ينتقل
الى ضمير بعائديه منه الى ما بعده فكذا ما جرى
مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
فانما جاز خلوها عن ضمير بل وجب لانها عبارة
عما كنى عنه بالضمير وبيان له بل هو ذو المعنى فجرت
مجرى قولك زيد انطلق في كونه الخبر هو المبتدا
فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وستعرف ذلك
بعد بيان هذه الاشياء السبعة لا بالتفصيل
ونوع الجمل هنالك اذ ليس في الكتاب منهن ولانه
وهذا الذي يبسط من عذري في بسط الكلام
في هذا الموضع وقد تثبت ههنا ايجاز مرضي عنها

الاصل

الاصل المنتخب منه قوله الاعراب ان يختلف آخر الكلمة
باختلاف العوامل اعلم ان حقيقة الاعراب ابانة الامر وتبيين
المعاني وتوضيحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا
بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم يتوجه
لم يوقف متعجبا انت من حسن زيد ام ناف للاحسان
عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف
او الاجزاء او الاعضاء فاذا نصبت زيدا آذنت انك
المراد منه التعجب واذا رفعت علم انك الدال على
نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع احسن
علم انك المراد منه الاستفهام وقيل انه ماخوذ من
عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب
لان الاعراب ازال اللبس والفساد وانما جعل
الاعراب الاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واو

واو بسطها لان الاعراب مستعمل آخر الكلمة ولا
يحسن المضي الى الحال الا بعد فراغ عن الاصل فلهذا
جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد
اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لانهم
يطلقون على نوع الاختلاف في آخر من وحيث نحو
قولك اخذت من زيد ومن قبل زيد ومن الرجال فان
مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان الحرف لا لفظ
لها في الاعراب وانما الحركة في نون من لاجل التقاء
الساكنين قوله وما في آخره الف لا يظهر فيها الاعراب
واعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على اقسام
لا يخلو من ان يكون صحيح الآخر او معتل الآخر فالاول
فلا يختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني

فلا

واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع
الحركة على الالف وذلك نحو هذا عصا ورايت عصا
ومررت بعصا فبينه وبين المبني ان اعرابه
تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة
ولو لا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا
ورحى واعراب المبني محلي لا تقديري للحركة فيه وقد
سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان
كان ياء فينظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فا
لاعراب تقديري وكذا الجر لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها اما الضمة
فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها
الى اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرة وكسرت

نحو

ماقبلها وأما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنع من
الفتح وذلك نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي
ورأيت القاضي وإن كان ما قبلها ساكنًا فهو جارٍ
مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث نحو هذا ظبي
ورأيت ظبيًا ومررت بظبي وإن كان آخر الاسم
واوًا فلا يكون ما قبلها إلا ساكنًا فهو جارٍ مجرى
الصحيح نحو دلو لرفضهم في الأسماء المتمكنة أن
تتطرف واو ما قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو
في الجمع ياء نحو أدلٍ وأحقٍ مما يحقق قوله
وأصل الإعراب بالحركات اعلم أن الحركات هي التي
جعلت دلالة الإعراب ولذلك تراهم لا يعدلون عنها إلى
الحروف إلا عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع أحدها الأسماء
الستة مضافة واعلم أن أواخرها محذوفات الأعجاز

حالة الإفراد فأصل أب أبو كعصو بدليل أبوان
فكان القياس أن تنقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما في عصًا إلا أنهم حذفوه حذفًا غير قياسي
وقال الزجاج حذفهم ثابت بين المثبت وعند المثبت
والمذهب المثبت أدخل لما فيه من الثقل المعنوي
وهو تضمنه الإضافة ودلالته على المضاف إليه يعني
يذكرون التثنية فإذا أضيف إلى غير ياء المتكلم
زال بعض الثقل أي الإضافة أزالت التضمن
إذ التضمن هو المضاف إليه وقد صرح به فخفي دما
خففوها بالأصل الثقل المعنوي وإذا رد المحذوف
فلم يثبت لهم ألا يجعلوا إعرابها بالحركات بعد رد
الواو لأنه تستثقل الحركات عليها ولم يجعلوا الواو ألفًا
في الأحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا

اي اعربا بالحروف تمهيدا لما نورده من اعراب التثنية
والجمع فانهما معربان بالحروف فيما سيجيء فاعربوا هذه
الستة من الآحاد بالحروف ايقاعا للالف بينها
واستئناسا للطباع بالقاعدة الاعراب بالحروف في
في التثنية والجمع لئلا يستغربا كالمستوحشين بلا
نظير لهما في الآحاد وخصوا هذه الستة لانها تشبه
للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية
في كونها فرع الواحد وقالوا جاءني ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه ولهم في هذه التغييرات طريقان
احدهما انهم حذفوا حركة ما قبلها في الاصول الثلث
واشبعوا حركة الواو كما فعلوا في ابنم وامرئ ثم سكنت
الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه
بعد الانقلاب في الجر وكما في ابنم لانه لوقوعها
ساكنة

ساكنة بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني
انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد
حذف حركته فسكنوها الفا في حال النصب كما تقدم
ونقلوا حركتها في الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما
ذكرنا ففيها النقل حال الرفع والقلب
حال النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي
رحمه الله تعالى في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها
آخر وهو ان الواو عامة النصف من التنبيه والعدد
على النصف من المضاف وكذلك الحركات عليها
النصف من هذه الحروف فالواو ضمة ومدة في
مدة الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فتحا
فجعل اعراب الواحد والعرض بالحركات كونها اعرابه

المثنى والمضاف الى ما يدل عليه بشرط الوحدة في
الزوائد على الحركات نحو واضعوها هذه السنة
دون الاسماء المقتضيات للاضافة المحذوفات
الاواخر لانها اخو وذو الى اصولها في التثنية اعني
ابوان واخوان ولا يقال ابيان الا في لغة من يقول
في الواحد يدي ومن العرب من يجعل اعراب
بعض الاسماء مضافة بالحركة مثلها مجرورة
ذهابا بالـ[illegible] لطلاق مذهب المعرب فيقول
ابهُ وابهَ وابهِ واعلم ان هنوه وهنه
لغتان لا يستعمل بالياء وكذلك حموه وحمه وفوه و
فم وفي الحديث من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك
من المتزد في كلامهم تبدلا فاني حمها وجارها
وفي

وفي الحديث الا حموها الموت وقولهم يصبح ظمآن وفي
البحر فمه وفي فيه ماء ومن نطق من في فيه ماء واصل
فم فوه فحذفوا الهاء حذفا غير قياس كما حذف
حرف العلة لما جنبها في تنغاغا ايانا ولم يكن
في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت
منها الميم لتقاربهما مخرجا فاما اذا اضيف الى اصله
ذهابا به مذهب اخواته ومنهم من يجعل حمه الا
كعصا مقصورة فيقولوا اباه في الاحوال الثلث كما
يقال عصاه قال الشاعر ان اباها واباها قد بلغا
في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رح لا ولو رماه بابا
قبيس واردها هذا ثم ان هذه الاسماء متى
اضيفت الى ياء المتكلم لم ترد حرف العلة ولو ردت
لاشتبه الواحد بالجمع نحو اخي واخي وحمي ولم يلزم

اي لا التبس الواحد بالجمع لان جمع اب ابون واذا اضيف الى ياء المتكلم سقط النون فاجتمع الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون وجب قلب الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصار ابي

٥٢

فلا في نحو حنيفة لم يكن له جمع سلامة روقت فقيل في
وجاءني كما جاء في نحو واما ذو فلانها لا تضاف الا الى
الاسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس على ما سيجيء ونحو ابا
ذوي اروى ومنها ذوو وبابه ذو والثاني في التثنية
والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما فرعو
عان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل
وانما اختص التثنية بالالف والجمع بالواو وشركا
في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد بواحد وواحد
بواحد واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص
الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية
اكثر في الاستعمال من الجمع التام لاختصاصه
بالعقلاء

بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من
الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال
والاثقل بما هو الاقل وانما جعلا علامتي للرفع
لان الواو هي اخت الضمة في علم الرفع اول
ى منها بان تجعل علامة للرفع في الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها في التثنية حملت عليها فان قلت هلا جعلوا
الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت
الفتحة وحملوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك
من دفع الشركة بين الرفع والجر وهذا على خلاف
ما توجبه المناسبة اذ المناسبة انما هي بين النصب
والجر دون الرفع والجر فاشتراكهما في الحكم اولى
من اشتراك الرفع والجر في الحكم ولما جعلا الالف
والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء

فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق
والجر من وسط الحلق والرفع من الشفتين ثم اعلم انه قد تلبس
في هذه الحروف غموض وخفاء الاعراب فالالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد اي هو بمنزلة الدال
وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء في زيدين
بمنزلة الدال في زيدا او الجر ومن زيد واما النون
فيهما فهو عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد
فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع من زيد فاي حاجة تمس الى زيادة النون
بعدها عوضا عن الحركة قلنا ليس معنى قولنا بمنزلة الدال
المرفوع انه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه
انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
ففي هذه الحروف دليل على معنى اقتضاه كل واحد منها

علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسر ما قبلها
في الجمع ونحو الى التثنية فرقا بينهما والفتح لخفتها اولى
بالتثنية لانه لم يبق للنصب علامة فيهما فحمل عليها
الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر الذي هو
للاسماء من الرفع لانه لا يدخل على الفعليتين بخلاف
الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع
المخصوصين بالاسماء والثاني ان الجر اخف
من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث
ان بين النصب والجر من التآخي ما ليس بينه وبين الرفع
لاشتراكهما في انهما واقعان فضلة بعد تمام الكلام
بدونهما بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية
نحو ضربت زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو
ضربتك ومررت بك والرابع ان النصب الجاري مجرى الرفع في نحو
فالحمل

فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة
ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فتحوا نون
الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت
اليست الفرق قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما
قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في جمع الاسم
المعتل فلا يظهر الفرق ثم الا باختلاف حركة نون
نحو الاعلين والمعلين والمصطفين ووجه
اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون
الجمع هو ان اصل هذه النون ان يكون ساكنة
لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
والاصل في تحريك الساكنين الكسر لان حركة ا
كن لا يكون الا حركة بناء فاذن اولاها ما هو ابعد
الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجد
ناها

وجدناها لا تدخل فيما نونه من المعربات ووجدنا الاسم المبني
المبني فوجب التنوين المضارع بخلاف اختيها فاستحق نون
التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم خص نون
الجمع تفرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان
نون التثنية انما وقعت بعد الالف او ياء مفتوح
ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع
فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها لما يؤدي الى الاجتماع
واما للخروج من الضمة الى الكسرة ففتحت تخفيفا
والثالث في كلا اذا كان مضافا الى مضمر مثل الم
كان ابو المعنى لوجهين احدهما قوله التعدد
وهو ان كلا وان كان مفردا واللفظ متعلقة بين
الواو والياء فيما اضطلاع فكان القياس ان

يجي في جميع احوال ما في الالف كعصاك ومصطفاي
الا انه شبه بالجي وفي الرفع في الاضافة كلاهما وكلتاهما
ما يدخل عليه من الاسماء فقلبت الفه ياء
مع المضمر المظهر فقيل كلا اخويك في الاحوال
الثلث وكلاهما في الرفع اذ لا اضافة لا اليه وعليه ولديه
في الرفع فيجي كلاهما وتقلب في النصب
والجر كليهما كما اليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك
في الي وعلي ولدي لانهم لما راوا الجر يجي ينفرقا
الي ما يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور
يحتاج الي ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مستقلا
فلما دخلت الي وعلي علي الضمير المجرور كانت
الاول في افادته محتاجا الي الثاني والثاني
في وجوده الي الاول فامتزجا امتزاجا تاما

فصار

فصار كاسم واحد في ان احد الشطرين لا يستقل
بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج مع المضمر
دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج
الي ما يتصل به اجمعوا ان ينصبوا علامة ليستدل به
علي هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل
هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلام وانما
توجد كثيرا في اواسطها كسعيد وبيت وزيد
فيستفاد كون الالف اذا لم يوجد الامتزاج في
المظهر لم تقلب فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد
مع الحروف في جميعها الداخلة علي المضمر قلت
نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة فجعلوا الميسور
لا يسقط بالمعسور والوجه الثاني وهو ما ذكره
المناخود ان كلا اسم مفرد اللفظ مثني المعني

فجعل حكم عند الاضافة الي المضمر حكم المثني وعند الاضافة
الي المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيراً على اعتبار
الي جهتيها وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو
الاصل والمفرد هو الاصل والمضمر هو الفرع والمثني
ايضا هو الفرع فجعل الفرع مع الفرع و
الاصل مع الاصل وهذا معني قوله واذا اضيف
الي المظهر فكلتيهما حكم العصا لفظا كما ان لفظ العصا
لا ينقلب في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا و
يقال لا قوله لفظا احتراز من الحكم خطا اذ ليس
حكمه حكم العصا خطا لان العصا لا يكتب الا با
الالف لان الفها منقلبة عن الواو وخطها خطي
الف كلا خلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف
ومن جعلها من الياء كما ان التعاس الا يكتبها
بالياء

بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي
حال النصب والجر بالياء لضرب ما يعرف الي الياء
في حال التثنية قوله ويستوي الجر والنصب في خمسة
مواضع وقد سبق الاشارة الي العلة الموجبة لاستواء
لفظ الجر والنصب في التثنية والجمع السلام واما
جمع المؤنث بالالف والتاء فانما استويا فيه اطراداً
للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر
وان لم تتحقق فيه العلة التي اوجبت الحكم هنالك
ولهذا نظائر ما لا يخفي عدده واما الاسم المنصرف
فانما استويا فيه لانه لما منع الجر شبه الفعل
على ما سنبين ذلك كان اولي الحركات بان تقوم
مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التآخي والتشاكل
واما التنوين في الضمير بينهما خفي من بعد الالف

الاشتراك بين النصب والجر في ان كل واحد
فضلة يتم الكلام بدونها احد عادا
نحو الهما في معني المفعولية نحو ضربت
زيداً ومررت بزيد

جمع المؤنث السالم على غير المنصرف لانه خالف القياس
الجواب فان جمع المؤنث اقوي وغير المنصرف
اضعف بحمل النصب على الجر وهو اقوي
وحمل الجر على النصب ثقيل وايضا ضعيف
اي في المفتوحة
بين الكسرة والفتحة

في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها
وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم
فقيل هما يفعلا ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي
ثم انهم اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام
مجرى هذه النون في انهم حذفوها في حال الجزم وان
كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث
انها مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة
منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة
حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم
بانفسها فحذفت بالجزم حذف الحركة فقيل لم يغزو
ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو
ولن يرمي لخفة الفتحة وثبتت الالف في النصب

الله تعالى قوله ومن ثم قاموا الحرف مقام الحركة النون
في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض
من الحركة في يفعل وانما عوضوها عنها لانه لما
وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم يمكن
ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمائر
اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان
يجعل الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة
ليس من نفس الفعل لانها زيادة حرف فيوجب
من اجل الحركة توحدوا الى الحروف بذلك حروف
المد واللين لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن
زيادتها هاهنا لمكان ان الضمائر بغير اد واو فاشبها بها
وهو النون ولختص النون بحال الرفع لانه اول
احوال الاعراب فاستوعبوها ثم حذفوها
في

نبانتها في الرفع لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني
حكم حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ
وفي بعضها مذكور فلهذا شرحناه قوله والاسماء
على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي
يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل
لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل
ما اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب
على ضربين منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف
لان ادخل الحروف بالزيادة حروف المد واللين ولم يمكن
زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد و
والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين
قوله وغير المنصرف وهو ما لا يدخل الجر مع التنوين

اعلم

اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف هو
لمشابهته بالفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يمكن
في الفعل قصدوا ان يمنعوه ايا لموجب الشبه
ولم يكن الجر مقصودا بالمنع لانه منع لكونه شريكا
في الاختصاص بالاسم وقد حصل الاضافة قائما مقام
التنوين وعاقبه في الاضافة والدليل على ان الجر
غير مقصود بالمنع لانه منع بشفاعة التنوين
انهم لما منعوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول
اللام عليه اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر
في انفراده لما اعادوه حيث امنوا الحاق التنوين
ولهذا اثر مع الواو حيث قال ومنع الجر مع التنوين
والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة
وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب

لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن
ومنع بعضه وجوه الاعراب وهو الكسر لانه اخو الواو
في مع نقالوا منع الجر والتنوين قوله وكان في موضع
الجر مفتوحا هذا عبارة صاحب الكتاب وقد
قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب
البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال
وكان في الموضع منصوبا والصواب انه استعمل
الفتح هنا لحقيقة لان النصب ليس يدل على الحركة
فقط بل يدل عليها مع شيء آخر بالدلالة على المفعولية
فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة
على معنى مخصوص من تلك المعاني الا ترى انه يدل
ذلك على ... ومعلوم ان الفتحة في دال احمد
اذا قلت مررت باحمد لا تدل على ...

في رأيت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه
بل هي حركة قامت مقام اختها ونابت عنها العلة التي
اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي
لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا
ولو قيل منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر اذ هو بمنزلة
ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا قوله
والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم
من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل
لان الفعل بعد الاسم في التأليف لانه مشتق من المصدر
فيما سيأتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة
ثان للاول وفرع على الاصل فالعلمية فرع الجنسية
والتأنيث فرع التذكير لمجيئه في الاسم العام مجردا
عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته اذا

معدومة في رتبة وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء
مخالفة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل
كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان معرفة حال الشيء
متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول
عنه وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم
على ما ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب
لتاخرهما عن الواحد والمفرد واما الالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث فتفرعان على الفي
التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما تبين
عن قريب ان شاء الله تعالى قوله متى اجتمع في الاسم
سببان من اسباب المذكورة اذ تكرر واحد منها
منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهة الفعل
من وجهين من حيث ان الفعل فرع من جهة الاحتياج

اي فرع الاسم من جهة الاشتقاق

والافادة وهذا الاسم قد دخل الفرعية من جهتين
واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر
لان الاسم الواحد متجاذب بين الفرع والاصل فلم يرجح
السبب الواحد جانب الفرع فحكم بالاصل لاصالته
لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه اثنان
ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فمنع الصرف
قوله وما وجد فيه من خمسة اسماء جمعت حالة
التنكير وانما منع الصرف عن هذه الخمسة حالة التنكير
لاجتماع السببين فيها او سبب واحد مكرر وراء التعريف
اما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب لان افعل
في الفعل اكثر في الاسم منه واما فعلان الذي مؤنثه
فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين لالفي
التانيث في حمراء وصحراء ووجه المضارعة انتـ

مع السبب صح

لا غير من قوة الاصل

اي في حال التنكير والتعريف لانه لا يكون في حال التنكير التعريف

اي وزن الفعل اخذا وعزا …

الا اما هو متعلق بقوله انما منع الصرف

الا الالف والنون ههنا زائدتان لا زيدتا معا
كما ان الالفين كذلك ثم ان مؤنث ما فيه الالف
والنون يخالف لمذكره نحو سكران وسكرى
كما ان مذكر ما فيه الف التانيث يخالف مؤنثه
نحو احمر وحمرا وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف
والنون ههنا كما لا تجتمع مع الالفين فلا يقال
سكرانة كما لا يقال حمراءة ههنا اذا كان
فعلان صفة اما اذا كان فعلان فعلانة نحو
منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة
لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من
الوجهين الاخيرين حيث كان مؤنثه من لفظه
ودخلت التاء فاشبه مذكره فانصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة

اي منع الصرف في الالف والنون
في الصفات
في الاسماء
اي بالتانيث
فعلان وفعلانة

وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما
تمنع من الحذف واما العدل فهو في نحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار و
معشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله
تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث وربع لانها معدولة
عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة لا يقال
ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل
صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوها حيث كانت
الوصفية عارضة فبالحري ان لا تؤثر فيها لعدم اقتران
الحال بين المعدول والمعدول عنها الا انا نقول
ان الاسمية قد غلبت في المعدول عنها نحو ثلثة رجال
واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف
باسماء الاجناس بما ضرب من التاويل او الاعتداد

اي العلمية لا تحذف
اي العدل خروج عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى تقديرا او تحقيقا
يعني مثنى وثلاث ورباع صفة اجنحة
ثلثة ثلثة واربعة اربعة
وجه التشبيه ان اربع واسماء الاجناس من كونها غير وصف في الاصل
تقديره مررت بنسوة معدودة باربع
١٢٥

بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدول
فلا يستعمل الا وصفا فكانت الوصفية لازمة له فاعتبرت
الا يرى انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول
رجال ثلاث فان قلت ما عدل عنه ثلث لا يستعمل
الا وصفا اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقول
رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم تؤثر
الوصفية والا لوجب ان يقال انصرفت بنساء اربع انه
غير منصرف للوصفية ووزن الفعل قلنا ان الوصفية
قد لزمت عند التكرير فلا يلزم في الواحد منهما
وحده فبالحري ان ينصرف واما الجموع فلا يمكن
ان يمنع الصرف لان المحل منصرف هو الاسم المعرف
وما هو في حكمه لا الاسما ذلك واما ثلث فانه اسم
معدول وقد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا

وزعم الاسم معرفا

وزعم بعضهم ان العدل قد يكون رفضها يعني الانتقال
عن صيغة الى صيغة اخرى وعن التسمية الى الوصفية
والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا من
عدم الاشتراك بين ثلاث وثلثة في المعنى واما ما فيه
الالف التانيث مقصورة او ممدودة وانما منع
الصرف اسما كان او صفة لان الف التانيث قامت
مقام السببين اذ الالف علم التانيث كالتاء في طلحة
وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلام حبال
وبنوضع اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه
حيث جرى مجرى تانيث ثان فهذا معنى قولهم انه لا
ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت اليست
التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها لم تنزل
منزلة السببين قلنا انما لزمت التاء في طلحة

بعد العلمية دون الجنسية فلم تدخل في حبلى وبشرى
عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف
من الكلمة وعلامة التانيث في صحراء ونحوها
هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى و
عطشى الا انهم لما ادخلوا قبلها الفا للبناء قلبوها
همزة لو قوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعل
الهمزة منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا لانهم
قالوا في جمع صحراء صحاري على وزن فعالي فجعلوا
الهمزة الفا حيث قلبت الواو الاولى ياء للانكسار
ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها
ولو كانت ياء التانيث منقلبة عن الهمزة كما كانت
في باد ضطيئة الفا لوجب ان تظهر الهمزة
في شيء من هذا النحو نحو صحاري على مثل مجاري

كما

قوله وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف لا يعلم ان الهمزة الاصل في صحراء بعد المنقلبة عن الالف لانه لا ذكر في صحاري بالهمزة فعلم ان اصل الهمزة الالف

كما ان اظهار الهمزة في نحو خطيئة شايع كثير
فان قلت اذا كانت علامة التانيث هي التاء والالف
ليست في شيء من افادة التانيث كما في قوتهم الالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما
عبروا عن هذين الالفين بالفي التانيث ذهابا
بهما مذهب القمرين للشمس والقمر والعمرين
لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى
فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع
فيه سبب واحد يقوم مقام سببين لانه لا يتصور ان
يقع لاسم سبب اخر يخالفه من الاسباب التسعة وانما
يقع لاسم بمعنى هو كالتكرار او تكرره على الحقيقة
لانه ليس بازائه واحد كانه جمع اخر ثم قالوا ان
الاصل في هذا الباب اساور واناعيم وسارى

اي باب جمع الاقصى

الجموع الذي ليس على زنته ولهذا بني عليهما والى هذا
اشار المص رحمه حيث قال كأساور واناعيم وما
كان بناء مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا
مرتين وقيل اسوار واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم
فحصل فيهما سبب متكرر ثم جاز عليهما نحو
مساجد ومصابيح لشابهتهما اياهما من جهة الجمعية
والوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى قوله فان كان
الوسط متحركا كان الاسم منصرفا كصياقلة وانما
صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع
واشبه الاحاد نحو كراهية ورفاهية قوله فان كان
ثاني الحرفين بعد الالف يا حذفتها في الرفع
والجر ونونت الميم وانما نونت في نحو جوار في الرفع
والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه جمع
وبناء

وبناء متعدد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد احترازا عنه
بالكسرة قبلها يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان
جائزا في المفرد التزم في الجمع كما ان باب سيد وميت
يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا جئت الى باب كينونة
لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا
لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار عيا مثل سحاب
فصرفت واما في المنصوب فلم تحذف فلا تقل
سال الوادِ ومررت بالوادِ ولا تقل قطعت الواد
بل الوادي لان الياء تستحق الحركة في حال النصب
فيجري مجرى الباء في ضارب فيكون جواري كضوارب
فلا يكون للتنوين اليه سبيل قوله وشرطه حال التعريف
وانما انصرف الاسم الاعجمي حال التنكير لانه بالتنكير تزول
العلمية واذا زالت العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها

كابراهيم واسماعيل وجبرئيل وميكائيل

اي سببا مؤثرة

لان العلمية شرط واذا انتفي الشرط ينتفي المشروط

والا جاء وزنه في الاسماء نحو اجدل وافكل لانه في الا
فعال اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا في الفعل
كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين الاسم باحمد
وبين الاسمي بتَرْجُب في ان وزن الفعل يمنع الصرف
وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما
قال عدلا وزافر المؤنثين لانهما لو كانا معدولين
عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما اسما مستعملا
للنكرة وليس في النكرة شيء يسمى بعمر واما زفر في قوله
بأجد الطلائع منه النوفل فانه صفة كذا في وليس بمعدول
فلو سميت برجل هذا صفته دعما ذهب في هذا لانه لم
يوجد الا في الاعلام واذا لم يستعمل في النكرة علمنا
انه معدول عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما

يعني لا ينصرف في حال التعريف

مشروطة بالعلمية في التأنيث في منع الصرف فيبقى بلا سبب
وانما شرطت فيها العلمية لان الاسم الاعجمي اذا لحقه التعريب
في حال العلمية كان ذلك تعريفه اذ لم يكن الاسم متحققا
لهم واما العجمة النكرة فغير مؤثرة فلا تمنع الصرف
نحو لجام وفرند وان سمي به العرب لانهم اجروا اسما
الاجناس مجرى ما صاغوه فادخلوا اللام عليها و
تصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء فلم يعتدوا
بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون مزيدتان
وهو ليس بفعلان فيها نحو عثمان فانه غير منصرف
للعلمية والالف والنون فاذا انكر صرف لزوال
احد السببين وكذا وزن الفعل وهو ليس بوصف
كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة
لزوال احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان

جاء وزنه

وهو العلمية

لان العلمية شرط فيها واذا انتفى الشرط انتفى المشروط

إما لفظًا وإما تقديرًا نحو طلحة وسعاد لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة لأن التأنيث إنما يؤثر في منع
الصرف إذا كان لازمًا ولا يكون لازمًا بالتاء إلا إذا
كان منقولًا عن الجنسية إلى العلمية لأن التسمية تمنع الحذف
ويوجب لزوم التاء ولا اعتبار للزوم في صرف الصفات
المؤنثة نحو ضاربة وكريمة وأما التأنيث بالألف
مقصورة أو ممدودة فلازم أبدًا لبناء الكلمة
عليها وما وقع في أكثر النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر
أنه خطأ وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان
سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفًا عنه وكذا
الاسمان اللذان جعلا اسمًا واحدًا إذا لم يتضمن
الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك
فإنه لا ينصرف للعلمية والتركيب فإذا نكر صرف
لزوال

أي معدي كرب لا ينصرف وإذا جعل اسم قبيلة للعلمية والتركيب فيجوز في الأحوال الثلاثة بالنصب

لزوال أحد السببين أما إذا تضمن الثاني معنى
الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر وسيبويه وبعد
ويجوز في معدي كرب أن يضاف الأول إلى الثاني
أيضًا ويجوز في الثاني إذ ذاك الصرف وتركه على أن
يجعل كرب اسم قبيلة مثلًا فيقال معدي كرب أو كرب
في الأحوال الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة
ينصرف في النكرة إلا نحو أحمر وإنما لم ينصرف نحو أحمر
إذا سمي به للعلمية ووزن الفعل وإذا نكر عن العلمية
لم ينصرف أيضًا عند سيبويه وينصرف عند الأخفش
وحجة الأخفش ظاهرة لأن الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير قد زالت فبقي على سبب واحد (وهو وزن الفعل)
وأما حجة سيبويه فهي أنه كان في أول أحواله
غير منصرف للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصفية

أي زالت الوصفية بسبب العلمية لأن الوصفية يدل على الشيوع والعلمية يدل على التخصيص فلا يجمع بينهما

فلما لم يكن اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف

وان كانت الوصفية زائلة يجري على الحكم الاصلي فبعد

ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان

الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرفه في نحو

مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال

كان في الاصل منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل

لا للعارض فالزمه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان

في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما ما فيه الف

التأنيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي

كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا

لبقاء السبب المكرر واما فعلان فيما فكاحمر حذو

النعل بالنعل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف

لانه قد ثبت به الاعجمي المعرفة بحيث لم يكن له في الاحاد

نظير

نظر فالانكر ثم لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن كما لم

ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي

بمنزلة السببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا

ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل

مشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف

سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن بعد التنكير

لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند سيبويه فيعود

الى الاصل قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف

وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيها التعريف والتأنيث

ونوح ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف فالقياس

ان يمنع الصرف الا ان الاوسط فيها قاومت احد

السببين فصرفت لذلك وقوم يجوزونها على القياس

فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة فصرفت

لمقاومة سكون الاوسط في احد السببين

اذ بالسكون خفة وبالسبب ثقل فجعل

ثقل احدهما مقابلا للسكون فصار

كانه ليست فيه الا سبب واحد

فصرف

مقاليد

لذلك وقوم التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى
كذبت قوم نوح المرسلين وقال الله تعالى ولما جاءت
رسلنا لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع
كماه وجور في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث
والعجمة فلم يجز فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت
احد الاسباب فبقي اثنان واما المونث الثلاثي المتحرك
الاوسط فجاز مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك
تنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة
مجرى الحرف الرابع انهم قالوا في النسبة الى جمزى
جمزي وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجوزوا في نحو حبارى
الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا حباروي لوقوع
خامسة فكانهم جعلوا جمزى بمنزلة حبارى
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة
لتنزل

لتنزل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة
فكذلك هاهنا اجروا نحو قدم مجرى عناق فلم يصرفوه
اسم امراة وان سميت به رجلا صرفته لان الحركة وان
تنزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته فلم
يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث
بخلاف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث
ولهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم
تنزل منزلة التاء الا ترى انك تقول في التصغير قديمة
وعنيق والحاصل ان هاهنا ثلث مراتب الاولى ما فيه
التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف وان سميت به رجلا او
امراة والثانية ما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع
لا يمنع في التاكيد الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث
قبل تسمية المذكر كسعاد وهي اسم امراة واذا جعلت

اسم رجل يكون غير منصرف ايضاً الا يرى ان كتاباً

اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية

والثالثة المتحرك الاوسط فانه انما منع الصرف

اذا كان اسم امرأة لنقصانه عن الثلاثة بدرجتين

قوله ونحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال

في كلامهم على عدة انحاء فالاول الذي في معنى الامر

نحو نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه

وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا

وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت

على الكسر دون السكون فراراً عن اجتماع الساكنين

وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع من

اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد

القاهر رحمه الله انه عدل عن انزل وانث الفاعل

لقصد

لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل

نحو ضربت هند وفائدة تانيث الفعل التوكيد والمبالغة

بان معنى انزل ثلث مرات فجعل اليا والتي هي ضمير ال

جماعة في قولك انزلنا بالجماعة كذا والالف قصد تكرير

الفعل وجعله ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان

في قوله تعالى رب ارجعون فان المعنى رب ارجعني ارجعني ار

جعني ونظيره القيا والمعنى الق الق قال فلما عدل

عن انزل استعمل في الكلام مؤنثاً والثانية ما كان

علماً وهو اما ان يكون معدولاً عن فاعلة كحذام و

قطام فانهما معدولان عن حاذمة وقاطمة واما ان

يكون معدولاً عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد

للمحمدة وهي ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس

دون الاشخاص وفي فعال هذه سواء كانت

معد وكيس فاعلة اي عن المصدر والمعرفة لغتان
احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها
بالتي في خيفي الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها
مشاركة لها في الحكم ذهابا بالحكم مذهب الصيغة
والثالثة وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف
لما فيه من العلمية والتانيث المؤثرة لما غلب اتزال
يؤثر الاسم العلمية واللغة التي عليها استعمال
الفصحاء هي الاولى وعليها البيت الذي انشده
اذا قالت حذام البيت وهو لجيم بن صعب
فحذام زوجته حذام وقيل انه لامرأة من العرب والثا
لثة فعال التي تختص بنداء المونث نحو يا لكاع ويا خباث
وهي ايضا مبنية على الكسر لمشابهتها فعال التي في معنى
الامر ولم تقل فعال هذه في غير النداء الا ناكر

المثالان لثلة تعدلا دونها
ومعرفا اذ هي في الوزن
العناع والصيغة

ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته
لكاع ولا يجوز في السعة نحو جاءني لكاع الا ان يجعل
لكاع علما لامرأة فلا يعدل عنه بهذا قال الامام
عبد القاهر رحمة الله عليه وانما اختص بالنداء لان
التعريف لا يكون الا فيه الا ترى انك تقول خبيثة و
فاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء امثال
هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة **قوله**
واذا اضيف او دخله اللام امكن انجرار ما لا ينصرف
عند الاضافة ودخول الالف واللام عليه يقول ان
المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر يتبع منع التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضا
فة ودخول الالف واللام عن استحقاق واذا لم
يستحق استحق لتعذر سقوط فلا يسقط الجر واكد

اي في غير الضرورة
اي في هذا التعريف ليست من فعال تختص بنداء التعريف
للكاع صفات
اي التعريف في هذا
وهي ضد الطيبة
اي امثال لكاع وصفات
نحو بعمركم وبعثمانكم
نحو مررت بالاحمر
اي باب لا ينصرف
اي وقت عدم استحقاق وعدم التنوين
اي ودخول الالف واللام
اي تعذر سقوط التنوين في حال الاضافة
لا يتصور اذا لم يثبت في الاسم مع الاضافة
ودخول اللام فكيف يتصور سقوطه

لان سقوط تبع لسقوط التنوين فاذا لم يتصور
سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلاوة بغير محل واما على قول من
قال الجر مقصود بالمنع فلا يجوز ههنا لوجهين احدهما
ان يقال ان المقصود من منع بعض ما لا يكون في الفعل
لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها لئلا يكون
اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال
والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة
او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون
في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر
واما التعريف فلم يعتد لعدم الامكان لانه لا يقال ان حروف
الجر لا تدخل الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين
لان اللام والاضافة اشد تغييرا لانه اسم من حروف
الجر

الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانها
لا تحدث في معنى الاسم فلم يعتد بدخولها وجواب ثالث
وهو ان الحروف الجارة جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء نحو
كذهبت بزيد معناه اذهبت زيدا فكان معدولا
في جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام
فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واخص حروفه قوله
والمبني ضربان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسم
الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب
عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا يتمكن
له فيه اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان يكون له
حالة الاعراب او لا يكون له ذلك والاول هو المبني اللازم
والثاني هو العارض وتعريف الصنف اللازم بانه الذي
تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس بجيد لوجهين احدهما

طرداً وعكساً لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس
يتضمن معنى الحرف والغايات تشبه وكذا الصدر من
المركبة يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الا انها
ليس بمبني بناء لازماً واسماء الافعال نحو صه وهيهات و
شتان لانها تشبه الحروف ولا تتضمن معناه وجه من المبني الا انه
قوله كاين ومتى وكيف وانما بنيت لتضمنها اما
معنى الاستفهام او المجازاة لانك اذا قلت اين
زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في
المسجد او في غيره واذا قلت اين تجلس اجلس
فمعناه ان تجلس في الدار اجلس فيه وهكذا متى
لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غداً
ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج والمعنى
ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غداً اخرج غداً
وهكذا

وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون
للمجازاة قوله او ما اشبهه كالذي والتي يشبه
الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى صلة توصل
بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف
على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين
واختير الفتح لخفتها قوله والعارض خمسة اشياء
الاول المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب
فيه الى الصوت الا بين اما انقلاب الياء الفا او واوا
في حال الرفع والنصب واما خروج الياء من المدة وكلا
هما خلاف الاصل فبني على الكسر ابقاء على المدة والياء و
واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع
الكاف الخطاب فهو مبني فبني لما وقع موقع الاسم

انه اذا قلت يا زيد نقصد توجه الخطاب اليه وانما
بني على الحركة لعروض البناء فيه فرقا بين ما يكون
البناء فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما
بني على الضم لانه لم يمكن بناؤه على الفتح لالتباس
الحركة الاعرابية بالحركة البنائية في لا ينصرف
نحو يا احمد ولا على الكسرة لالتباسه بمنادى المضاف الى
ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسرة نحو
يا غلام ولم يبن منادى النكرة لانه لم يقع موقع
كاف الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان الاضافة تمنع
بناءه لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه
علما للتمكن لا يجتمع مع بنائه واما النكرة المفردة
مع لا لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى

من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وبني على الحركة
لعروض البناء وعلى الفتح ليناسب عمل لا عمل ان وهو النصب
واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله منزلة
الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الواو اذ الاصل
خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص
هنا واما نحو بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا تضمن
هنا في معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو من قبل
من قبل وانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه
ونوي فيه كان معنى الاضافة متقررة فيه والاضافة معنى
من معاني الحروف واذا ظهر المضاف اليه نحو من قبل هذا
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا يبنى
المضاف معناه لنا وانما بني على الضمة جبرا للمحذوف منه
باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر

قد يدخلان حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله
ثم بني على الفتح والكسر اتباعاً للمخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية **قوله** والبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام قد سبق في صدر الكتاب
ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب
فبناؤهما لا يكون الا لازماً واما المضارع فقد
استحق الاعراب بسبب المضارعة فما بني منها مبني
بناء عارضاً وذلك ما اتصل به نون جماعة النساء
نحو يفعلن وانما بني تشبيهاً بالماضي نحو فعلن عند سيبويه
وقال غيره انه قد ترك على الاصل البناء ابداً انا بان
الاصل في الافعال البناء كما صحح الفراء وتبعه
على ان اصل باب بعضه وانما بني عند الحاق
نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما

اقترن

اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح
كما بني هو **قوله** واعلم ان هذه الكلمات منها يعمل
ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة
العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان يكون عاملاً و
معمولاً فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة
الاسماء المتمكنة او يكون عاملاً ولا معمولاً فيها وهو
ايضاً واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة
الا ما تضمن منها معنى حرف الجزاء واما ان يكون عاملاً ولا
يكون معمولاً فيها وهو ايضاً واقع كالفعل الماضي والامر
بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع
واما ان يكون عاملاً ويكون فيها وهذا القسم الذي
قد اهمله المصنف لانه غير واقع متوهماً انه لا يتصور
معمولاً فيه الا وان يكون عاملاً لان المعمول فيه اما

الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل
واما الاسم المتمكن فلا يصح اضافته فيعمل الجر الا بالتاويل
الا ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته
البتة وهو ممكن حيث يقول عشرون وعشرين
لانا نقول هذا انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم
بعده على التمييز فيكون عاملا ولا نبالي العامل
لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز ايضا
اذ الابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب
من التاويل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي
نحن بصدده من احكام هذا القسم غرابة واقع لان من
الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك
نحو طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب
التمييز وهو معمول ما فيه فيكون من هذا القسم
ايضا

ايضا واتفاقا قوله والاسماء المتضمنة معنى ان اعرابي
اي الاسماء المتضمنة معنى ان تجزم المضارع وقد
بنيت لتضمنها الحرف نحو من تضرب وكذا اخواته الا ايا
فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما
ايذانا بان الاصل في الاسماء في حال افعال البناء والثاني
انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وجوه بعض وعلى
ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره قوله والعامل عندهم ما اوجب
كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وقد عرفت ان
المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت
ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع
قد تطفل عليه فيه بسبب مضارعته فاعلم هنا ان
تعلق الفعل وما اشبهه من حروف وغيرها بوجه ما

بالاسم المتمكن بسبب ثبوت وصف فيه كالفاعلية
او ما اشبهها اذ المفعولية او ما جرى مجريها او
الاضافة ونحوها وهذه معان معقولة يستدل على نصب
علامة ستدل بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي
هو الرفع والنصب والجر دلالة عليها وسموا تلك اا
المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعلقها به
سبب لحصوله عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره مستدعي اجراء حكم الاسم
عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او قرخططا
من المضارعة وذلك بعقد وقوعه بنفسه موقع الاسم
اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث
وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن معه ما يجعله في
تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب
اضعف

مثل لن زيد ويجي واذن فانما في النصل من متعاها بان

اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه
قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك بعقد وجود ما
يمنعه عن تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم
مفقودا في الاسم وكونه مضارعة للاسم مقتضية
لاعرابه والمعنى الذي هو به او فرحطا من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو
معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل
النصب والحرف الذي يجزمه واخرجه عن تقدير الاسم
او شبهه اعني ان واخواته عامل الجزم واذا عرفت هذا
عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر
الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث
المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله
والعامل ضربان هذا غني عن الشرح قوله لما رايت

المضارع وهو حرف الشرط او ما اشبه بقوله ولما ولا

اثر الاول في الثاني وعرفت علته اي علة تاثيره بعد
بانك اذا اردت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فتجره
وعرفت ان علة هذا التاثير هي الاضافة امكنك دعوى ان
هذا الحكم الكلي كلما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم
ان الصواب قد عرفت علته اي علة الاول اي عرفت
ان الاول يؤثر في الثاني ولعل الاول اصوب قوله
في العوامل اللفظية القياسية قدمنا القياسية لاطرادها
لاطرادها ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد ولان ما لا
ما لا يطرد في كلامهم جري مجرى الشاذ النادر وغير القياسي
كالخارج عن الاصل ولان المطرد بمنزلة الكلي وغيره بمنزلة الجزئي
والكلي مقدم على الجزئي قوله ولان الفعل الذي هو
الاصل في العمل انما كان اصلا في العمل لكونه اشد تاثيرا
واكثر فائدة لدلالة الفعل على الحدث والزمان والاسم
والحرف

والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به قوله اما الفعل فانه يعمل
الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب
لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او بعضا منهما ولا يقتضي
شيئا سوى ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع
والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع
الافعال لان الافعال مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل
هو ما اسند اليه عامل مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد
في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ
الدال على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد
كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والزمن مما تصور الاسناد
لابد وان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي
اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد

وانتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب
هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا
لان الانفعال لا يكون الا في النفس
ولهذا قال يرتفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند
لا يكون الفاعل واحدا
النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
فاعل
احدث شيئا بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان
لان الخبز ما احدث الطيب بذاته
شرط الاسناد لا الاحداث وليس لك الا تقدم تبين
الفعل
وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس تناقض لان المثنى بالتشديد
بيانه لا يجوز ارتفاع الاسمين مختلفين بجهة الفاعلية
لفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله والاسم
مظهر اخصر لان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر
وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند
تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز نحو ضربا وضربوا وضربت
وضربن واما مستكن سواء كان لازما كالمنوي في اضرب

وغير لازم

او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب قوله ثم الفعل على ضربين
المتعدي وهو ما يتصل الى المفعول به من غير واسطة الحرف
نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعدي الى مفعول واحد
كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين وهو على نوعين لان المفعول
الثاني لا يخلو من ان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو
الافعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجي شرحها والثاني
اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار هنا على احد المفعولين
نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا
تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي
وانما يفعل ذلك ليفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد ايذانا
بانه يعطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز
الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا
لانه وضعها على ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت

على احدهما الفقد ما عقدت فيه بينك واما المفعولان معًا
فقد جاز ذكرهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب يتعدى الى
ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة عن التعدي
الى مفعولين وهو اعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا وارأيت زيدًا عمرًا
فاضلًا وقد اجاز الاخفش اظننت زيدًا واحسبت زيدًا
واخلت واذهبت وقد يتضمن اخبرت وخبرت وحدثت و
انبأت ونبأت معنى اعلمت فيتعدى تعديته قوله وقد يقام
المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول
ربما يتوخى العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندًا اليه ويجعل
الفاعل نسيًا منسيًا وعلامته للمفعول في الماضي ان يضم اول
متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد من الزيادة و
المزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق
بهما نحو ضرب واستكره فان اول المتحرك هو التاء اذ لا
عبرة

عبرة بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما
في المضارع فان يضم حرف المضارعة وبفتح العين في الثلا
ثي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم و
يدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فمفعول الاسم اعني اسم ما
لم يسم فاعله فاعل لفظًا لكون الفعل مسندًا اليه مقدمًا عليه
ومفعول معنى نحو ضرب زيد وطاب الخبز قوله ويجوز الاسناد
الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين
ايا ما كان سائغ نحو اعطي درهم زيدًا واعطي زيد درهمًا
الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل معنى احسن
وهو زيد لانه عاط اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين
فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائمًا ولا يجوز
ان يقول علم قائم زيدًا وذلك لان المفعول الثاني في هذا
الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرًا عنه وقد اجاز

واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه صح

ابن الانباري الاسناد الي الثاني ضيئا من الالباس فاجاز ظنن قائم زيدًا الا انه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الزيدية ولم يجز ظنني اخوك زيدًا في ظننت زيدًا اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل الي نوعين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت زيدًا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدًا وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجيء الا لما يوجد الابهام نحو طاب زيد نفسًا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا تقصب الفرس عرقًا والتمييز باب من العربي اصله اذ لم الاصل في طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وكذا تصبب عرقه فاذ يل عنه ايذانا بضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك

طريقة الاجمال والتفصيل في هذا قوله تعالى واشتعل الرأس شيبًا اي شيب رأسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيه من الاستعارة التي هي الابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الي الرأس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا لشمول اشتعال الرأس اذ فرق ان اشتعل شيب رأسي واشتعل الرأس شيبا وان اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارًا والفرق بينهما ظاهر ولما فيهما من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر المنفي

اي من الاجمال والتفصيل كان من لطائف الاعتبارات كالمبالغة والتأكيد

فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما هو يجري مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من المعمول القياسية

وهو افعال الناقصة كما في كان

وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق فلا من معمول الناصب على الاطلاق فلا من معمول الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم قوله والعام في غيره

مواضع اعلم ان المصدر من المنصوبات القائمة على معنى ان
كل فعل لازماً كان او متعدياً تاماً كان او غير تام ينتصب
مصدره او ما هو في معناه نحو ذهب ذهاباً وضربت ضرباً
وطاب طيباً لانه في الفعل دال عليه فبالحري ان يعمل فيه
بنفسه ثم ان الفعل المصدر قد يكون مبهماً نحو ضربت ضرباً
فانه يتناول لضروب الضرب من الشديد وغيره وكذلك
يتناول المرأة وغيرها والآلة وقد يكون محدوداً نحو ضربت
ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي ينصب المصدر اما
ان يكون ناصباً لمصدره او غيره مما هو بمعناه فالاول
كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدراً او غير مصدر
فالاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم
من الارض نباتاً فان نباتاً وان لم يكن مصدراً لانبت

الا انه

الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوساً
واما الثاني فكنحو ضربته سوطاً لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه
لما كان آلة الضرب سد به مسده وليس بمصدر لان السوط يدل على
فعله نحو ضربته سوطين واسواطاً ولو كان مصدراً لما ثني وجمع
وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدراً لما انه ضرب
مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة للضرب عليه لان العام
لا يلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضرباً مثلاً لانه يقال ان نحو
اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدراً لضربت لعدم دلالته عليه
فبالحري ان لا ينصب به ايضاً جميع ما ذكرتم وايضاً ما ذكره
منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل على الضربة
او الضربتين وانما هو الدال على الضرب مطلقاً **قوله**
والمفعول فيه هو ظرف الزمان والمكان وانما سمي المفعول فيه
ظرفاً لانه محل الافعال تشبيهاً له بالاواني التي تحل فيها الاشياء
جمع اناء

وقد سماه الكوفيون محل الحلول لان الافعال تحل فيها ثم الاحكام ظرف
الزمان كله مبهمه ومحدوده ومحكم ظرف المكان المبهم كالجهات
الست ونحوها ولحدود هو الانتصاب في الفعل فيه بالفعل المذكور
المقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم
الجمعة وامامك واما المحدود من المكان كالسوق
ولدار فلابد له من في ونحوهما على الطريق التعليق فاقول
قالوا انما يتعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظرف
الزمان بنفسه ولم يتعدى الى ضروب ظرف المكان
لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر
فكذلك يتعدي الى جميع ضروب المصادر وكذلك يتعدي
الى جميع ظروف الزمان واما المكان فلم يدل
الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلته من
زيد وعمرو فلم يصل فيه الا بواسطة حرف الجر انما يعمل

في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير مخصوص مثله فاذا قلت جلست خلفك كان
هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظهرك الى منقطع الارض
كما انك اذا قلت قام زيد يكون مشتملا على كل زمان
ماض منذ خلق الله تعالى العالم الى وقت قد قيل وكذلك
اذا قلت يقوم زيد كان مشتملا على كل زمان مستقبل
والثاني ان هذا الظرف لا يتقرر على وجه واحد لان
الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان
المستقبل يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم
من المكان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه في الانتصاب
قوله وعند وهو ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار
للزمان نحو عند الليل وعند النهار وفيه ثلث لغات عند
ولا يستعمل الا ظرفا فلا يقال عندك واسع بالرفع

لانه يصير مخبرًا عنه وقد يدخل عليها من حروف الجر من وعلى

وقول العامة ذهبت الى عند خطاء ولا كذلك امام و

خلف لانك تقول امامك دخرمن ورآئك والحاصل ان

الفاظ بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبًا ابدًا نحو عند

وسوى من ظروف المكان وذات مرة من ظروف الزمان

وبعضها يستعمل اسمًا وظرفًا نحو جهات الست من المكان

واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار

بالسكون قال الشيخ جار الله العلامة الزمخشري وسط بالسكون

ووسط بالتحريك ان وسطا بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك

يكون اسمًا الوقت ضربته وسط راسه اي اوقعت الاعتماد

وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه اي ضربت جرم

راسه لان وسط الجرم والوسط كونه في ذلك الجرم وقال

الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط

الدار

الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه بين وهو وسط

والا لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما سكن

وليس بالوجه لانه يلزم الالتباس قوله واما دخلت الدار

فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان حقه الانتقال

ودخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا

الفعل اليه مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه

فنصبوه نصب المفعول به وذهب الجوهري الى ان فعل

متعد نصب الدار نحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان

مصدره يجي في فعول وهو من مصادر الافعال

اللازمة نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان المقابل لا

يجزم اعني خرجت قوله والمفعول له هو علة الاقدام على

الفعل اغاعدة من المنصوبات العامة لان الافعال

في نصبه مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان

يكون مصدرًا وفعلًا لفاعل فعل المعلل ومقارنًا له في الوجود
ومتى فقد شيء من ذلك فاللام لازم نحو جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر وجئت اليوم لمخاصمتك زيدًا
اشتراط المفعول له انما يتصل لان يتضمن في ضمن الفعل
الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه والا يتصف
بتلك الصفة الا بعد وجود هذه الشرائط ومتى فقدت
فقعد عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر
لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه واذا كان
فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا
يدخل تحت فعل ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود
لان الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم الاقتضاء اياه
قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال يوزن الفوائد

وهي

وهي ان المفعول له كما ينصبه المتعدي ينصبه غير المتعدي وان
المفعول له ليس يجب ان لا يكون غرضًا للفعل المذكور كما هو
مذهب بعضهم بل يكفي كونه عذرًا له سواء كان غرضًا او
غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة الشر لان المخافة لا
يكون غرضًا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافًا
لابن السراج قوله والمفعول معه وهو المنصوب بعد الواو
الكائنة بمعنى مع وتقديره من المنصوب العامة انما يستقيم
على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه
مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو
فتعدى اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان
الواو لا يعمل الا انها في الاصل من حروف العطف وانما لا
يعمل الاخفش قد قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب
مع وهو جئت معه وقد زيف قول الاخفش بان مع

منصوب على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء
والخشبة ليس بظرف الا ان لم ان يقول لانهم اذا اقاموا
الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يستقيم رفعه الا
على اعرابه ما بعد اعراب مع كما انهم لما وضعوا
الا موضع غير اعربوا ما بعدها اعرابه قوله والخامس
من المنصوبات العامة الحال وحقيقة الحال هي بيان
الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل
واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب
هيئة زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا
قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الضرب
عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل
او المفعول ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا
وذلك عند ما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه
من الصفات العاملة عمله او معنى وذلك عند ما يكون
العامل بمعنى الفعل نحو ما شانك قائما فانه والحال
ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع
قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول
معنى لا لفظا لان المعنى انبه على زيد او يشير اليه قائما
لما فيها من معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال
وهي جواب كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال
فالحري ان يكون الحال مستعملا في جوابه قوله وحقها ان
يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة وانما
وجب ان يتخالفا لانهما اذا انطابقا تعريفا وتنكيرا
ايا ان ينطابقا اعرابا التبس اعني الحال بغيرها في الوصفية
ووجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جرى
مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل

يعني اذا قلت جاءني زيد راكبا فكأنك قلت مجيئه يتقيد بالركوب

واراد بالمعمول المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا
جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره
قوله واذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها
اعلم ان نصب الحال من النكرة بدون التقديم قبيح
الا اذا كانت النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة
او مصدرة بالاستفهام او مفصولا بينها وبين
ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك جاء في
رجل من بني تميم فارسا وقوله لا يركننّ احد
الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمام وقولك اهل
اتيك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام عن
اتيانه مقيدا بالركوب وقولك ما جاءني رجل
الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا رجل
وقبح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا

من العيوب تسامحا وتساهلا واطلق القول في التقديم
في كل نكرة والاستشهاد بقوله لعزة موحشا طلل قديم
عفاه كل اسحم مستديم انما يصح في مذهب الكوفيين
والاخفش واما في مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا
حالا من طلل لما اختلف العامل في الحال وصاحبها
لان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى
الابتداء لكونه مبتدا عنده والصواب ان يجعل حالا
من المستكن في الظرف من ضمير طلل وح لا يكون هذا من
تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليه في شيء لان الحال
متأخرة من صاحبها وهو معرفة واما عند الاخفش
فلما كان ارتفاع ذي الحال هو طلل بفاعلية الظرف
صح جعل حالا عنه وصح تنكيره لوجهين لتقديم الحال
عليه وكونه موصوفا بالتقديم والحاصل ان تقديم

وهو نكرة وعليه من تنكيره ان طلل نكرة
لا ان المطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير

الحال على صاحبها فقد يكون لازمًا كما ذكرنا من نحو جاءني راكبًا
رجل وقد يكون جائزًا كما جاءني راكبًا زيد وقد يكون ممتنعًا
وذلك اذا كان صاحبها مجرورًا نحو مررت جالسًا بزيد
فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة
في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التوابع ان
يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم
عليه ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدًا بقوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اذ المعنى وما ارسلناك
الا للناس كافة وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف
في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا
لتكف الناس من الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب
الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك
الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله

اسم

اسم الفاعل كل اسم اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل اسم
مشتق لذات من فعل لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث
هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل
واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق
لكن لذات من وقع عليه الفعل واحترز بقوله وجرى على يفعل
من فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات
من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم لا يقال
الصفة المشبهة من افعال الطبائع فلا يقال للمتصف بها
انه فعل شيئًا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل
المراد به انه بحيث ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل نحو
كرم وانما فسر الجريان بان الموازنة ليفعل في الحركات
والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد
شيء او جرا وحالا فاحتاج الى تفسير الجريان

حينئذ ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال
او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل لما دخل
على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل دخل
الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال
زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما تقول
يضرب والذي هو بمعنى الماضي نحو مضاف الى ما بعده
ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا تقول ضارب
عمرا امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب
والاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب
من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عملا وقد اجاز
ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد واصحابنا ذكروا بانه باسط
وان كان ماضيا في الظاهر لان المعنى على الحال بدليل
انك

اي الفعل المضارع

اي حكاية للمعنى على الحال

انك لو وقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح وذلك
لان الحال الماضية تحكي على صورة الحاضرة نحو كان زيد يضرب
عمرا امس واعلم انه يشترط عمله اعتماده على احد اشياء
الستة التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما سبق
في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول لما كان اسم الفاعل
اسما مشتقا لذات من فعل عمل عمل الفعل المبني للفاعل
كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من
وقع الفعل عليها عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة
اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين
والاعتماد فتقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون
غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب
في التقدير جار على يضرب لان اصله مفعل فاشبع

لاستحقاق زيد وعمرو في حالة التكلم في الذهن

لعدم الاعتماد فيه

وهو الحال والاستقبال

نحو يضرب غلامه

ضمة الراء فنشا منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم بناء
مفعل في بنات الاربع الا البناء واما نحو مكرم ومعطي
فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطي غلا
مه درهما كما تقول يكرم ويعطي قوله والصفة المشبهة
وهي ما لا يجري على فعلها من نحو اعمالها نحو كريم ليس
بجار على يكرم ولا حسن على يحسن وكذلك شديد و
قوي وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفة
بعد مرتبة اسم الفاعل وهي مشبهة به من حيث
انها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر فاجريت مجراه في
العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف
حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفع بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون
ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل
مع

مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه
لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدا لقيل كريمون اباؤه
اذ المبتدا على عادة الجمع اذا كان هو هو فان قلت كيف
عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم اباؤه
اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد
الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك
اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال
كما في اسم الفاعل وكون هذه الفعل موجودا قبل زمانك
لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصريح في
قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل
وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تجد الحال
والقيام قد كان من قبل حالك بزمان وبدل

على ان ليس بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
ابعد امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان
ليدل على ان الحال حال محكية وليست بحاضرة
كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس
او قائم غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات
ليست بمعنى الماضي ولا بمعنى المضارع ولا بمعنى المستقبل
فلا يقال زيد حسن وجهه الآن سيحسن او حسنا
قد انقطع قوله المصدر وهو الاسم الذي اشتق منه
الفعل اي غالبا المصدر بصيغة لان الفعل يصدر
عنه والمصدر في الاصل بمعنى الموضع الذي تصدر
عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل
مشتق منه ان المصدر اسم مستقل بنفسه ويستغني
عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم

لان

لان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان
والمصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث ولا شك ان
الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال نحو ضرب
واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد المصدر اسم جنس كلفظ ذهب
يتخذ منه انواع ومختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل
عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع
لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة واما ما تمسك به
الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته
نحو قام قياما وقاوم قواما فلذلك لا يدل على اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل فانما
يدل على اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه
اصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل
على الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا

فكان فعل له رفع ونصب كان المصدر كذلك وانما قال
كما تقول من اضرب لان الفعل المصدر بمنزلة المصدر
في كونها فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو
اعجبني الا يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان
يخرج والا يخرج خبر له فكما كان بمنزلته في الاعراب
في هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل
وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول
اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت
قوله وقد يضاف الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي
المضاف على خمسة اضرب احدها الاضافة الى الفاعل
ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب
فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا جاز في المعطوف
عليه والصفة الموصوف نحو عجبت من دق القصار
وصاحب

اي في الفاعل الذي مجرور لفظا ومرفوع معنى

وصاحبه بالرفع مثلا ومن دق القصار الحاذق والثاني
ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من
ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر
للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو
عجبت من ضرب زيد اي من ان ضُرِبَ زيدٌ وعلى هذا مثل
الكتاب نحو عجبت من دق الناس بعضهم بعضا اي من ان
دق الناس بعضهم ببعض والمضاف هاهنا مرفوع معنى
لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول
ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد و
الخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله
تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير
والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول
ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل واما مصدر اللازم فيضاف

اي على المعطوف والصفة في الحمل في هذين المثالين كما في اضافة المصدر الى الفاعل نحو عجبت من ضرب اللص والجلاد بالنصب

فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ضربه
زيد خالدا قلت انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف
ويحذف الفاعل مرفوعا او على العكس او بتركه ذكر
الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد
الاتساع فيه يجري مجرى المفعول به فالمصدر اذ ذاك
بمنزلة المتعدي والا لام فيه وقد يعمل المصدر
معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن القرب
مسمعا وهو قليل لم يجيء في التنزيل ولم يذكره المصنف
لقلته وندرته قوله ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر
منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء
من اسماء الاجناس يحتمل الضمير وبذلك علم ما ذكرنا انه
انك

لا تقول اعجبني من هذا الامر ظهور كما تقول ان ظهر كما
واعلم انه ما يخلو عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل
لان الفعل ابدا امر او صفة جار مجرى الجزء في اقتضاء
ما يسند اليه فاذا قدرته عن المسند اليه نقصا اخلت
بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء كلها لا يلزمها ان يكون
مسندة الى شيء واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم
سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للمفعول
للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام
الفاعل اي بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء
للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول
متروك وعلى هذا الوجه ان يقرأ به الم غلبت الروم
بالبناء للفاعل وقد قرأ به ويجعل الضمير المضاف اليه
المصدر الفارس لا للروم ومجال الكلام في الآية فسيح اي واسع

غني ان يقف الاطناب الممل قوله المضاف كل اسم اضيف
الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل
في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر ههنا لان
في الكلام معنى حرف الجر فقوي بذلك على العمل قوله والاضافة
على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في الاضافة
المعنوية تعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف
تعرف خصا لواحد بعينه وتكتسي منه تعريفه وذلك
لان المعنى على قدر اللفظ فكما تنزل المضاف اليه من
المضاف منزلة التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال
كذلك يحال عن معنى الثاني بالاول ليكون
مرتبة اللفظ على حد مرتبة المعنى اما اذا كان
نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب

لانك

لانك اذا قلت راكب كان شائعا في اجناس ما يركب
واذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه
بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكتسي المضاف منه التعريف قوله ويجيء في الغالب
بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب احترازا عن
قولهم ثبت العذر وقتيل اللطيف وقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في اي ثبت في العذر وقتيل في اللطف لكن الغالب ان
يكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي لزيد او بمعنى من نحو خاتم
فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم
لم يعلم ان اي نوع هو فاذا اضفت بينت والفرق بينهما
ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف
وفي التي بمعنى من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما
قال النحويون في مثل غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحا

لمعنى الجر لان اللام مقدرة هنا كيف والمضاف اليه نزله
من المضاف منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان
يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان
يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب
ان لا يحذف التنوين كما لا يجوز الحذف اذا اظهر اللام نحو
غلام لزيد واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وهو
ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر ولفظها محذوف
حذفا يخرجها عن ان يكون في حكم المذكور او في عدا دالمنم
واذا كان كذلك فلم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ الاسم
يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم
لتضمن معنى الحرف من الجايز دون الواجب الا تريهم
اعربوا اياما مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر
ان

ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم
حرف عامل وعمله الجر والعامل العامل بمنزلة الحكم عن العلة فلم
فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملا كذلك
بهذا الحكم فلو بنيناه لم يستقر ذلك بما استوفاه في
مقتضيه واري ان ايراد هذا السؤال في اولي منه في
المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون
المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقوية فلولا انه يتضمن
لما قوي على العمل لان تضمن غيره للحرف لا يكون موجبا لعمل
المضاف ولان المعني من التضمن ان يكون معنى الاسم
مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان اين واخواته لما كانت
معناها مشتملا على حرف الشرط بنيت لتضمنها اياه علت
الجزم والمتضمن على هذا التقرير ههنا هو المضاف دون
المضاف اليه لان اللام للمضاف توجب ان يكون المتضمن

والمراد من المتضمن هو زيدا وغيره وبكر وعمرو
بمعنى الحرف اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه
متضمنا لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه
وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ وانما تم لنا
هذا التضمن الا بان نعطي الاسم حكما ونجعل مثله في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان الاسم الذي
اعطيناه حكما وجعلناه مثله في كونه علة يحدث بها الحكم هو
المضاف دون المضاف اليه لا دونها فالمتضمن للحرف هو ليس
الا المضاف واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون
بناء المضاف على ما ذكر فان قيل نعلل بما ذكرت فالمضاف
متضمن لمعنى الحرف فهلا بني فالجواب ان الاضافة تمنع
البناء في الاسم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة
الحرف والاضافة مما يعرض تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم ولا تكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا

المضاف

المضاف من المنادي والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع
ان العلة التي اوجبت بها البناء في مفرديهما قائمة او
نقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبته
التنوين تنزل منزلة التنوين التي هي علامة التمكن
والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله
ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد الا تخفيفا في اللفظ
والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما بمعنى اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى
فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد
الان او غدا ويدل على ان هذه الاضافة حقيقة و
انها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف وتوقعها حالا نحو مررت برجل ضارب

عمرو والحال لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت
برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال
نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه
الى حسن حتى كان الحسن قد شاع جميع اجزا
الموصوف به فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان
يرتفع به الوجه فلما احتيج الى تبيين موضع الحسن
اضيف الصفة وبدل ذلك على نقل الضمير الى الصفة
تذكيرها في هند جائز وشاحها وتانيثها في هند
جائزة الوشاح قوله والاضافة تعاقب التنوين
ونوني التثنية والجمع وانما لم يجمعوا بين التنوين
والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه يتنزل
من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة
اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة
قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن حرف
التعريف

التعريف وانما شرط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان
المضاف معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة
المعنوية التي وضعها للتعريف او للتخصيص لان تعريف
المعرف محال قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم
انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة
لان الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة
المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو بزيد الحسن
الوجه فيتعرف ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف
لا يقال ان الخفة المطلوبة عن الاضافة اللفظية مفقودة
ههنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين
والتنوين لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة
لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين
وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة المعنى

الا يرى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان
التقدير الحسن وجهه فلما اضيف افاد التخفيف
من وجهين وهما سقوط الكناية وان سقطت
فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية
لثقلها وصفته قولك والضارب زيد اغاما ان هذا
لان هنالك تنوينا سقط وتعاقبه المضاف اليه
فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك
ضارب زيد وضاربوا زيد وجاءني الضارب الرجل
مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه تشبيه للحسن الوجه
من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل
اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجري فيه الجر
تشبيها به كما اجري النصب في الحسن الوجه تشبيها
بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد اذ لا
يفيد

يفيد بالاضافة خفة لفظية كما في المثنى
والمجموع والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه
بالحسن الوجه واما نحو الضاربك والضاربني و
الضاربه فسائغ لما فيه من استقلال الضمير المتصل
من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك واياي واياه
فلما اضيف حصل التخفيف تقديرا وانما لم يجز الا يكون
الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب كما في الفعل نحو قولك
ضربك لانهم لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او
النون ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو الضاربني
والضاربي والضاربني كراهة اجتماع الزيادتين
في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا لما يوجد للباب
على وتيرة الاطراد فاذا قلت الضاربني مثلا فالياء
لا يكون الا ضمير مجرور وهذا ما اختاره الزمخشري

ومثل الامام عبد القاهر رحمه الله التمييز المنتصب
عن تمام الاسم بقولنا الاسم التام انما ينصب الاسم
التمييز لانه لابهامه يقتضي ما يبينه وينزع الابهام
عنه وانما وجب ان يكون الاسم التام عاملا لانه النصب
لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء
الفاعلين والمصدر الا ترى ان راقود في قولك
راقود خلا اسم قد تم اي امتنع من الاضافة لما فيه
من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فينصب
خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته ضارب بالتنوين
في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو قد امتنع عن الاضافة
بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا
وقفيزان برا قد تما بنون التثنية وهما محتملان من
اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان
فنصبا

فنصبا ما بعدهما كما نصب ضاربان وكذلك عشرين
درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل من اجناس المعدود
فاشبه ضاربين وفي ملؤه عسلا ومثل رجلا لان
ذلك مبهم كقفيزان ومنوان وقد تم بالاضافة فالمضاف
انما يطلبه رجلا لان الاضافة المعطي الي الغير تمنع من
جر درهم فهذا هو الاسم التام ثم ان التام قد يكون
زائلا وقد يكون لازما فالاول هو الاسم التام بالتنوين
ونون التثنية لانك تقول في راقود خلا راقود خل ومنوان
سمن واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ
ليس لك ان تقول في عشرون درهما الا عشرون اسم موضوع
لضاعف عشرة وليس بجمع على حد مسلمون ومسلمين اذ لو كان
كذلك لوجب ان تقع ثلثون على ثلثة ثلثة مرات كما تقع
مسلمون على ثلثة انفس فلما اختص ثلثون بثلث

اي عشرين

رايت عشرة علمنا انه اسم موضوع لمجموع الواحد والعشرة

لمعنى التقييد المخصوص واذا كان موضوعا لمجموع الواو

والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا

قيل انه لا يبنى وكذلك الاضافة لانك لا تقول

في ملوه عسلا ملوه عسل لانه مضاف الي المضمر او

يمتنع ان يضاف الشيء مرتين واذا عرفت هذا

فاعلم ان تمثيل التام بالتنوين ينقض بمنافي التمثيل

على لو قيل موضع كف سحابا فانه نظير الاسم

الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه فرفع

وانما الابهام في قول موضع مضافا الي الكف اذ

المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف فنفسها او

الموضع مضاف الي الكف واضافته اليها تمنع من

الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملي في قولك

ملوه

اي اضافة الموضع الي الكف تمنع من جر سحابا

ملوه عسلا فان قلت ان الموضع هنا لا يتم به المعنى

الذي كان التمييز لاجله من المساحة وانما يحصل ذلك

من بعد ان تضيفه الي الكف قلنا كذلك الملوء لا يتم معنى

الكيل به حتى يضاف الي شيء محصور كالاهاد

او الي هو مكيال معروف كالذق وغيره فاذا اراد

في تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين اذ العامل

في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لا الاسم التام

بالتنوين لان اعمال الاسم التام مشروط بانتفاء

التمييز لابهامه فلا شك ان المعنى المقتضي هنا هو

الموضع مضافا الي الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها ولو

جاء هنا انك لو جئت بالكف منونا غير مضاف الي

شيء لفظا وتقديرا نحو ما لفلان كف مثلا لم يقتض

التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع كف سحابا

اي المعنى الذي كان التمييز لاجله

اي اذا انت اضافة الموضع الي الكف امتنع اضافته ثانيا فوجب نصبه فهاهنا يكون موضعه

ضرب زيد عمرو وما اوجب ان يكون العامل مضاف
لانه هو المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ القاهر
رحمة الله عليه ان سحابا قد انتصب هنا من وجهين
احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا
ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز
هنا هو الاسم التام بالتنوين او الاسم التام بالا
ضافة ايضا فهذا يؤدي الى اعمال العاملين
في معمول واحد وهذا مع انه غير معقول
مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا يرى انه لو ازدحم
عاملان على معمول واحد فالعمل بالاتفاق منهم لواحد
منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على
ان المنون ههنا لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط
اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه

وقد

وقد انعقد الشرط ههنا الا الاسم المنون ولعل
كلام الشيخ هو الذي غر المصنف من جعل العامل
ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز النصب
ههنا لوجهين جعل المضاف الاقرب عاملا على ما هو
المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا اوجها
الى مقتضى واحد فالعمل للاقرب منهما وجود الا ان
ذلك ضبط نظيره بادنى تامل فيما ذكرنا قوله
ويقال للثلثة الاول مقادير فان قيل كيف يقال
للثلثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء
وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا انه
قسم الاسم التام الذي ينصب التمييز اربعة
اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون
الجمع المضاف ثم قال ويقال للثلثة الاول

معادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية وما فيه نون
الجمع وللاخر مقياس اي للمضاف فيما ذكر من
المثال وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي
ملؤه عسلا فقد قست ما عندك من العسل على
هذا الاناء وكذلك مثله رجلا وعلى التمرة مثلها زبدا
سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم يعتبر بشيء قوله والتمييز رفع الابهام عن
المفرد كما هذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به
ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والاسم
المثنى والمجموع من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد
به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع والمراد منه هاهنا الاول لكونه
مذكورا في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم
ان

ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون
في الاسناد او في احد طرفيه فالتمييز للاول يسمى
تمييزا عن الجملة ويجيء بعد تمام الكلام نحو طاب
زيد نفسا والابهام هاهنا في اسناد الطيب
الى زيد لا في الطيب على الانفراد ولا في زيد على
الانفراد والتمييز عن الثاني يسمى تمييزا عن المفرد
ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا
والابهام هاهنا في الراقود لا غير فارتفع بقولك
خلا

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية

قوله وهي ثلثة اصناف انما قدم الحروف على
افعال واسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل
السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف
الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء

اي الابهام الذي يميز في الاسناد

لانك اذا قلت طاب زيد وقد تم الكلام وبعده تقول نفسا

لانك اذا قلت راقود وقد تم الاسم ثم تقول خلا

اعلم ان الحروف على اربعة انواع احدها ان يكون حرفا ابدا كاللام والباء وغيرهما والثاني ان يكون حرفا واسما وهو كاف ... والثالث ان يكون اسما وفعلا ... والرابع ان يكون حرفا واسما وفعلا نحو على

لان مباحث هذا الباب في غير المحلة وهي الاصل في هذا الباب

لان الاسماء انما تعمل لمشابهتها الافعال والحروف
وهي في العمل متاخرة عنهما سواء كان ذلك بطريق
القياس او غيره ثم قدم من الحروف في العوامل
في الفعل ما كان عاملا في الاسم لكثرة هذا وقلة ذلك
ثم قدم من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا
واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد
على الاثنين ثم قدم من العوامل ما عمل عملا واحدا
الجار على الناصب لكون الجار عاملا بالاسمية ولا
خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب
هو هذا الحرف ام لا الفعل وفي قوله عامل
في الجملة تجوز تسهل والمراد منه عامل في كل واحد
من جزئي الجملة لان الجملة من حيث الجملة لا تستطيع
ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث الجملة ليست
باسم

باسم ولا فعل فيعمل فيها العوامل قوله واما الجارة
فبعض الحروف فالجارة موضوعة للافضاء بمعاني
الافعال الى الاسماء وكلها مشتركة في افادة هذا
المعنى الا ان وجوها تختلف بها فمن معانيها ابتداء
الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة ان زيدا مبتدئ
للخروج كائنا من البصرة وقد يكون للتبعيض في اخذت
من المال اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء
لانه يدل على ان الاموال مبدأ موضع الاخذ
كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة
منشأ خروجك الا انها في الاموال افادة التبعيض
ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تعتبر في قولك خرجت
لانك اذا فارقتها فقد فاتتك جميع نواحيها اذ لا
يصح ان يكون خارجا منها وغير غائب وقد يكون

لا ينفك عن معنى الابتداء وهو اخذت من المال
جواب عن سؤال مقدر تقديره بان يقال لم افاد من للتبعيض في اخذت مع انها في الموضعين مفيدة معنى الابتداء
فاجاب لما ذكر

للبيان في عشرة من الدراهم الا ان العشرة قد تكون
من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما
هو المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان قالوا هذا قريب من معنى الابتداء
اذ جعل مبدأ اجتناب الرجس هو الاوثان
وقد تكون زائدة في المرفوع نحو ما جاءني من احد
وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها
في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها
على المرفوع لان حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية
حيث توصل معاني الافعال الى الاسماء فتكون
حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه
مع انها مزيدة لم تخل عن معنى الابتداء
لهذا قال السيرافي اذا قلت ما جاءني من رجل

معناه

معناه من واحد هذا الجنس الى افضلهم ولهذا
قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب انها في جاءني
من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي
اذ لا فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وما
جاءني احد لافادتهما جميعا معنى الاستغراق
لان احدا اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد
الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد
بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزائدة
محضة حيث افادة الاستغراق الا ترى انك
لو قلت بغير من يفيد الاستغراق بل محتملا وصحة
قولهم ما جاءني رجل بل رجلان تشهد ذلك
فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال
غيره كما ان لام التاكيد صرف صيغة المضارع الى

اي يستشهد بان قوله ما جاءني رجل بل رجلين يفيد الاستغراق قطعا

افادة معنى الحال قطعًا بعد ان كانت محتملًا
لها ولغيرها ولهذا السر استشهد المصنف الرحمة
عجا دنى من احد وما جادنى من رجل
ثم لا زيادة من فى النفي وما جرى مجرى بسرة
ولا يزاد من الاثبات عند سيبويه واجاز
ذلك ابو الحسن مستشهدًا بقوله تعالى يغفر لكم
من ذنوبكم قوله والى لانتهاء الغاية نحو سرت
من البصرة الى الكوفة يعنى ان منتهى السير
الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا
راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تضيفوا
اكل اموالهم الى اموالكم وفى بعضها حتى الا
انها تفارقها من وجوه وهى ان مجرور حتى

اما

اما ان يكون ما ينتهى به المذكور نحو اكلت السمكة
حتى رأسها فان الرأس ينتهى به السمكة او عنده نحو
نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهى
الليل وهذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون
آخر جزء من شيء او ما يلاقى آخر جزء منه وذلك
لان الفعل المتعدى بها الغرض فيه ان ينقضى ما
يتعلق شيئًا فشيئًا حتى يأتى عليه كذلك ذكر اليه
بخرجه ولا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن
ثم جاز الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او ثلثها
وان مجرور حتى داخل فى الحكم ففى مسئلة السمكة والبلد
قد اكل الرأس ونيم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل
قد انقطع عند الرأس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها
على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقى

ولم يجز علي ما مرّ و انّ الي تدخل علي المظهر و المضمر
جميعا نحو الي زيد و اليه و حتي لا تدخل المضمرات
و تدخل المظهر استعمالا فلا يقال حتاه و انت
حتي لا يلزم الجر فتكون عاطفة و مبتداء اما بعدها
بخلاف الي اما العاطفة فنحو جاء في القوم
حتي زيد و كذلك النصب و الجر و انها تخالف
ساير الحروف في ايجاز مجانسة ما بعدها
لما قبلها لكونها موضوعة للغاية و الدلالة علي
احد طرفي الشيء و لا يتصور ان يكون طرف
الشيء طرفا من غيره و لهذا قالوا انها انما
تذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات الناس حتي
الانبياء و قدم الحاج حتي المشاة لان
الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غايته

وطرف

وطرف و اذا اخذ من اعلاه فادناه طرف او غاية
و اما الابتدائية فنحو قولك خرجت النساء حتي هند
خارجة او حتي خرجت هند و قد جاءت في
مسئلة السمكة الوجوه الثلاثة الجر علي كونها جارة
و النصب علي كونها عاطفة و الرفع علي كونها ابتدائية
و الخبر محذوف اي حتي راسها ماكول و اما في
فهي للظرف و قيل للوعاء و تقال للاشتمال نحو المال
في الكيس و نظرت في الكتاب فالمثال الاول
من الاعيان و المثال الثاني من المعاني و اما الباء
فهي للالصاق نحو به داء اي التصق به داء
و منه مررت بزيد و هو ارجح علي الاتساع و المعني
التصق مروري بمكان يقرب منه زيد و منه اقسمت
بالله و الباء للقسم و حقيقتها الالصاق معنى القسم

بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار
مع كثرة الاستعمال وربما للاختصاص ورفعا للالتباس
اذا قلت اقسمت بالله لجاز ان لا يكون مخبرا لا مقسما
وقد اوقعوا موقعه الواو مع حذف الفعل كذلك
نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله لافعلن
وانما ابدلت عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى اذ
معنى الجمع والالصاق متقاربان ثم تبدل التاء عن
الواو نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو كثير
في كلامهم نحو تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لاصالتها
في افادة معنى القسم تستقل بنفسها عن اختيها بجواز
اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر
نحو بك لاعبدنه وبالحلف على الرجل على سبيل
الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف
للمخاطب

للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والواو لكونها فرعا عليها
لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا عليها لم تدخل الا
على المظهر واحد وهو الله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت به
اذ المعنى اذهبته فان قلت الباء للتعدية في اوجهها
الاخر قلنا نعم الا انها في ساير الاوجه قد افادت مع
التعدية معنى اخر وهنا لم يفد شيئا سواها ولهذا
عد المص كونها للتعدية قسما مفردا ويكون للاستعانة
نحو كتبت بالقلم ويسمى ايضا اداة وصلة للفعل ومكملة
اياه وللمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها
قالوا الفرق بين الباء ومع وجوابه ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في المنصوب نحو
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد الوجهين وفي
المرفوع نحو وكفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس

لعدم الافادة

لانه موضوع لمعنى المتعدية

منها في المرفوع لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص
قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال
لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس
فانه لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى
المملوك وان كان الفرس مما لا ملك له وعلى هذا جاء في
اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي
للتقليل قال سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب و
المقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب
رجل كريم لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك حقا
اصلها ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى الكثرة بدليل
انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد المآثر نحو الا
رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل
وانها تنفرد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها

يصدر

يصدر بها الكلام فلا يقال رجاء في رب رجل وذلك لانها
للنفي والتقليل والنفي واحد والنفي له صدر الكلام
الا تراهم يقولون قل رجل يقول ذاك الا زيد بمعنى ما رجل
وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها
معان تدخل الجملة التي تغير معناها فوجب ان تقرع العناية التي ذكرنا
او لا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذكر
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشياع
والكثرة وجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل فيها ولهذا
حكم ان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه مما ربه بشئ معين
مثل زيد وعمرو بل اريد به شئ ما ولهذا افسر بالنكرة كما
ترى ولو كان معينا كالذي في مثل رجل الجابر ان يقول ربه رجلا كما
جاز نعم رجلا ومنها ان فعلها الذي سلط على الاسم يجي محذوفا
في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة شعر وذلك لدلالة

للحال عليها لانك اذا قلت رب رجل نعم كان المعنى رب
رجل نعم او ركت او لقيت والحال يدل عليه فحذف
كما حذف مع الباء في بسم الله ولا نظن ان نعم هو الفعل
المسلط بها اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا
مسلطا عليه لزم ان يكون الشيء فاعلا ومفعولا معا
ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما بجملة اذا كان مظهرا
كما مر واما بغيره نحو رب رجل جواد قالوا وانما لزم
ليكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذا
هب في باب التقليل لان رجلا قائما اقل من رجل وحده
ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت
رب رجل كريم لقيته كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل
ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل او كثير واما
نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا راجع الى المعنى
المضي

المضي لان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد
وكتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فمثله اصحاب رب وقد بقي
ههنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك ان لقائل
ان يقول انك اذا قلت رب رجل نفعني او ركت مثلا
كان رب موصلة لادركت الى الرجل اذ ركت فعل متعد
بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب ولم يوصل حرف جر اتصل بالفعل
المتعدي والا فقد حكم بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم
يقل بذلك احد والجواب انها حرف جر دخل في الكلام على من
اذا كانت للاستغراق نحو ما رايت من رجل في انها مفيدة
للاستغراق وان لم يكن قد اوصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان
الفعل الذي قبلها متعد الى الاسم بنفسه لكنك ادخلت
من لافادة معنى اخر غير التعدي وهو استغراق الجنس
كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا

لقصدك معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل وهذا تشبيه
واضح وأما على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفًا
وتارة اسمًا مضافًا أما الأول فنحو جلست على السرير فهي
ههنا حرف جر لايصالها معنى الفعل إلى الاسم وعلى هذا
زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر إلى الاسم
وقولهم عليه دين لانه عن معنى الاستعلاء وانفيا بدليل
قولهم ركبه دين وأما الثاني فنحو قوله غدت من عليه بعد
ما تم ظمؤها أي من أعلاه إذ لو كانت حرفًا لما دخلها
الجار وأما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون أيضًا حرفًا
واسمًا أما الأول فنحو رميت عن القوس على معنى أن السهم
قد بعد أي عنها وجاوزها إلى غيرها ونحو أخذت عنه العلم
لأن العلم قد تعدى إليك وفيها معنى من وزيادة معنى
المجاوزة الا تريانك تقول رميت عن القوس على معنى

ان

الا المبتدي والتي منها قال عبد القاهر كل موضع لم يصلح الا للمعنى
الذي هو التعدية كان مخصوصًا بعن فلا يجوز ان يقول ادنيت الدين
من زيد لان هذا موضع التعدي فقط وإذا كان موضع لا يجب
ان يكون مختصًا للتعدي جاز أن يقع فيه أيهما شئت نحو قولهم
سقاه عن الغيمة أي بعده عنها وجاوز به حكمها إلى الري وان
شئت قلت من على معنى سقاه من جهة الغيمة وهذا من تمام من
وان كان موضع لا يناسب معنى المجاوزة لم يجز ان يقع فيه من فلا
يقول زيد أفضل عن عمرو لانك لا تقصد الا احدهما ابتداء الفضل
الفضل عن صاحبه وتعداه وإنما تريد ان فضل زيد بدأ من هذا
الموضع وأما كونها اسمًا فنحو جلست من عن يمينه أي من جانبها وأما
الكاف فهي للتشبيه وتكون حرفًا في نحو قولك الذي كزيد أخوك
وتكون اسمًا في الذي به ولو كان اسمًا لما جاز ذلك
اذ لا يقال الذي مثل زيد أخوك لان الصلة لا تكون الا جملة

فاذا جئت بالحرف كان متعلقاً بالفعل والفعل لا يفارقه
فاعل فتكون جملة وتكون المعنى الذي حصل كزيد لا كغافل
التقدير الذي ثبت كزيد على تقدير حذف شطر الجملة فلا
تكون الكاف اذا اجريتها اسماً جارياً مجرى مثل الا في ذكر
قليل غير مستفيض فلا يجوز ان يقال جاءني الذي كزيد اللهم
الا في ضرورة الشعر فلما كان وصلهم الذي بالكاف جائزاً
مستمراً في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسماً
في نحو قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد المذاب
واما مذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رأيته
منذ يوم الجمعة تريد ان مبتدأ انتفاء الرؤية هو يوم الجمعة
فمنذ حرف اوصلت الفعل الى الاسم بعدها وكذلك تقول
انت عندنا منذ الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة
وقد يكونان اسمين فيرتفع ما بعدهما ويكونان على معنيين

احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة
اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة
الجار في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا يكون
النكرة بعدها لانك اذا قلت انت عندنا منذ وقت فلا
لم تفد بكلامك هذا الا ما كنت بالضرورة اعرف اذ كل
احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني
ان يراد بهما جميع المدة نحو ما رأيته منذ يومان
كانك قلت امد ذلك المدة يومان وان اوله وآخره
يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد
ولو قلت منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز
على انك تريد ما رأيته منذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات
مثلاً والفصل بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون
آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه

ولم يتحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه وعلى

الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها

كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل

على انك رأيته فيه ثم فارقته كما في المجرور والفرق

بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في المجرور

على جملة واحدة وفي المرفوع على جملتين احدهما

رأيته والاخرى مذ يومان لان مذ مبتدأ ويومان

خبر كان المعنى ما رأيته وامد ذلك يومان كما تقول ما رأيته

وايام البين طويلة وانما لم يتخلل العاطف بين

الجملتين نحو ما رأيته ومذ يومان لما ساغ ذلك مع ما فسرناه

من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي قبلها لانها

تقييد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رأيته ولم

تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي اذا قلت مذ يومان قيدت

العموم وخصصته فيما انتهى الى احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا

وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يحتج دخول العاطف كما في

الشرط والجزاء ونحو ذلك وانما قال المصنف يجوز مذ يومين

لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي اول ما ذكرنا واذا كان كذلك

فلما توهم انه يتوهم امتناع الجر في قولهم ما رأيته مذ يومان فازال

المصنف هذا التوهم وذكر ان الجر فيها غير ممتنع وذلك لانك

لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موزع

على المدة مبتدء من اولها ومنقطع عن آخرها رفعت ولو

اردت ان مبتداه اول المدة الى وقتك الذي تكلم فيه

لم ولكن لا تقدر الفعل بالمدة ولا تحكم فيها لانك تريد انه كان

بعد لم يبلغ غايته جررت فقلت ما رأيته مذ يومين بمعنى

من هذا الوقت ولم ينقطع بعد بل هو باق ممتدة واما حاشا

فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الناغ حاشا

ابي ثوبان لانه بعضاً عن اللحاق والثلثم هو مذهب
المبرد انهما فعل ماضي يعني جانب نحو جاءني القوم حاشا
زيداً اي جانب بعضهم زيداً واما خلا وعدا فهما
للاستثناء ويكونان حرفين تارةً وفعلين تارةً
اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب في الثاني
على المفعول والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيداً وعدا
زيداً اي عدا بعضهم زيداً ومثله قولهم جاءني القوم
ليس زيداً ولا يكون زيداً اي ليس بعضهم زيداً وانما
لم يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء
جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا دخلت
ما على عدا وخلا تعين النصب البتة لتعينهما فعلين اذ ذاك
وذلك لان ما المصدرية في مواردها وموارد
استعمالها لا يتعدد لما التي تصدر الا بيانياً لا يخرج من

ان

ان يكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما فان
كانت مصدرية فلا بد وان يكون الواقع بعدها فعلاً لانها
لا يدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيداً
كان التقدير عدو زيد بمعنى عدو المجيء زيد عدواً و
ان كانت مزيدة فهي يدخل على الفعل ايضاً ولا يتصل
باول الحرف وانما يتصل باخره نحو انما وربما واذا دخلت
على الفعل دخلت في اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله
وانما ينصب المفعول معه على ما ذكر في المائة الواو بمعنى
مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما
عليه الاكثر من ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة
الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوباً الا وقد تقدم
تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو بنفسه عاملاً لما احتيج
معه الى الفعل او معناه ولا ينتصب قولهم كل رجل وضيعته

اي لا ينصب لفظ ضيعته بعد الواو لعدم ذكر الفعل ومعناه متقدماً

اي ولا ينصب الاسم بعده عند الفعل ومعناه

بحث المنادى

ولما لم ينتصب علم ان العمل للفعل لا للواو فان قلت ما ان
يكون الفعل ومعناه شرطا لعمل الواو فلا يعمل الا عند و
جودهما قلنا ان الاصل في الواو ان يعمل الفعل وما جرى
مجراه عاملا فان يجعل العمل للفعل الذي لم تاثير فيه اولى من
ان يجعل للواو الذي لا تاثير له فيه اصلا على ان الامر جعل للمفعول
معه فيما تقدم من معمول الفعل وههنا على الواو عاملا ولعل ان
قوله على ما ذكر في المائة لم يقع هذا التناقض قوله وحروف النداء
يا وايا وهيا واي والهمزة اعلم ان الثلثة الاول هي
لنداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم وساه والاثنان
الاخران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما وقد اهمل
ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة نادت النداء
صورة وان لم يكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادى
اذا كانت مضافا ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت
يا عبد

يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعني عبد الله وانما
قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد ناديت على انك تقصد به
منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى
بهذا الخطاب والنداء من هو فقلت اريد او اعني عبد
الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل
لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا بيا مع افادته
معنى النداء والتنبيه سده وتعاديا بذلك من التباكي
بخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت
يا اياك اعني وا غا فاريا ليدل على النداء وآياك ليدل
على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان لا يستعمل للغائب الا انه
في محل النداء بمنزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الفا
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العامل هو الحرف ام الفعل
المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر و

في قولهم يا ضاربًا زيدًا او يا مضروبًا غلامه او يا حسنًا وجه الاخ
والاخران دون الاول في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم رجل
لان قولهم يا ثلثة ليس بعامل في ثلثين ولكن الثاني من
تمام الاول وان الاول قد تخصص بالثاني قوله او نكرة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي رجلا ههنا نكرة لانه لا يقصد به
واحدًا بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى قوله واما
المنادى المعرف والمعرفة فمفهوم قد سبقت الاشارة الى
العلة الموجبة لبنائه وهو وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف
فلم يبن لما ذكر من ان المضاف اليه عوض له التنوين لمعاقبته
اياه والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى ما هو عوض لمن
علم التمكن واما النكرة فلم يبن لافتقاد علة البناء فيه
حيث لم تقع موقع كاف الخطاب في قولهم يا زيد ويا رجل اشارة الى ان المنادى المعرفة
بالعلمية او بغيرها لا تكون الا في نحو يا زيد والثاني في ما هو معرف بالنداء نحو يا رجل

وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته مناب
وبعضهم انهم اجازوا الامالة في حرف النداء فلولا انه نايب
مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي لا سبيل للحروف اليها
ويدل عليه ايضا تعلق لام الجار به في نحو يا لزيد واللام لا تتعلق
الا بالفعل وبهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرًا وميل عبد القاهر الى هذا
المذهب قوله او مضارعًا نحو يا خيرًا من زيد المشابهة بين
هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وجه كون الاول عاملا في
الثاني نحو الا يجعل متصلا بزيد او بخيرًا اذا كان
الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول بمثل أي مررت
بزيد فان كان الثاني كان اظهر لان الثاني قد انجر بالاول
انجرار المضاف ~~~~ اليه وان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص بالثاني
تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة في

قطعم

فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرّف من حيث انك اقبلت
عليه واحداً من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول
الرجل بلام التعريف قاصداً واحداً بعينه ثم اختلف اصحابنا
في ان العلم هل يكون باقياً على علميته بعد النداء ام لا فذهب
الاكثرون الى انه نكّر وجعل جنساً نحو زيد من الزيدين كما يقال
يا رجل من الرجال ثم خصّ بالنداء من بين الجنس لئلا يلزم جمعاً
بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه امتناع قولك يا الرجل وذهب
الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين
انما يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد
هذا المذهب انهم جمعوا بين النداء واسم الاشارة نحو يا هذا
هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى
في المفتاح قوله ولكن محل النصب لما ثبت ان هذه الحروف
ناصبة وقد عرفت علة البناء في المفرد المعرفة لم ينصب لفظاً
لكن

لكن حكم بان محله النصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها العوامل ويدل
على كونه منصوب المحل جواز النصب في وصفه نحو قولك يا عمر الجواد بخلو
لا ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب امس
الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان
مكسوراً لفظاً وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي
تصاحبها محمولة على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع
في توابع المنادى حملاً على اللفظ وانما لم يجز ذهب امس
الاضحت وهو لان الظرفين لان الضم لما اطرد في كل معرفة
اشبه في الظاهر ما يرتفع بالفعل نحو جائني زيد فجاز الحمل على اللفظ كما في
المعرب ثم لم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرفاً مثلاً
كامس مطرداً فيه البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا
توصيف المنادى المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى
كاف الخطاب وهلا منعوا وصفه كمنعهم في كاف [illegible] قلنا انه واقع موقع كاف الخطاب

الا انه لم يجز بجريه في كل حال يدل على ذلك انهم قالوا يا تميم
كلهم باعادة الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم
نظرا الى اصله اذ لم يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل
كانت واياك والحاصل ان التابع اذا اشبه الخطاب لم يجعل حكمه
في كل حال ومما يختلط بتلك الصفة في تجويز الرفع والنصب
حملا على اللفظ والموضع التأكيد وعطف البيان وما فيه الالف
واللام من المعطوف نحو يا تميم اجمعون ويا غلام بشر وبشرا
ويا زيد والحارث والحارثَ وانما جاز ان يعطف ما فيه الالف
واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو وان
تنزل منزلة العامل وليس في كونه عاملا كالنداء الذي يفيد
التعريف فلم يمتنع ان يجتمع مع الالف واللام ويدل على انه لم
يجر مجرى العامل في كل حال قولهم ليس زيد جالسا ولا
عمرو قائما مع امتناع قولهم ليس لا عمرو قائما فافهم ذلك [illegible]

يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب معا بل
حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه وهكذا حكم البدل
حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم التكرير للعامل
هذا اذا كانت التوابع مفردة فان كانت مضافة
فالنصب لا غير لان التوابع تنزل منزلة الجزء الثاني للمتبوع
فلما لم يكن في المنادى اذا كانت مضافة الا النصب
كذلك لا يكون فيما هو تابع له الا النصب وذلك
نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم وكلكم
ويا غلام ابا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر
صاحب عمرو قوله ويا ايها الرجل مثل يا زيد الظريف
وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايا وان كانت منادى
صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤا باي

باب لا يكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم

كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء ولام التعريف

وكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف

وقال صاحب الكتاب اعني صاحب وصفه لا يجوز

فيه الا الرفع لانك لا تستطيع ان تقول يا اي

ولا يا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك

قلت يا رجل وضمة اللام هاهنا فيها غرض لانا لا نقدر

ان نسميها حركة اعراب لان حركة الاعراب التي

يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى مع الالف

واللام وكذلك ان قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب

كيا زيد كنا قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف

اعني المنادى المضموم فانهم سموها المبني المشبهة

بالمعرب من حقها ان تقتصر على هذه الحركة فاذا

ينبغي

ينبغي ان يقال انها حركة لها منزلة بين التي الاعراب والبناء

الا ان حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل

على ان موصوفها المبني قد اعطي شبها من المعرب وان

عملنا بمذهب ابي الحسن في جعل العامل في الصفة كونها

صفة كان ابين تكون الحركة حركة الاعراب هكذا ذكره الشيخ

عبد القاهر وانما اقحمت ها في التنبيه بين اي وصفته

تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا يدخل

يا على ما فيه الالف واللام الا في الله تعالى قد سبق الاشارة

الى العلة الموجبة لامتناع دخول حرف النداء الى ما فيه الالف

واللام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى لان الالف واللام

لا تفارقانه كما لا يفارق ان النجم مع انهما عوض عن همزة

اله فصار كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما

جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره لان الهمزة

مع اللام في غير النداء وان كان عوضاً عن همزة الاصلية
الا انها لم تخلع عن معنى التعريف رأساً فصلوا الهمزة
واما في النداء فقد تجردت للتعويض مضى لاغناء معنى
التعريف لان التعريف النداء اغنى عن تعريفهما فجرت
مجرى الهمزة الاصلية فقطعت نحو قوله والا وصفت المضموم
بابن اعلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد
المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى
على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد بكثرة وقوعه وذلك
لان الابن لا ينفك عن الاعلام لانه لا ينفك من كونه
ابناً فكان صفة لازمة والصفة والموصوف من حيث المعنى
بمنزلة الشيء الواحد واذا كانا بمنزلة شيء واحد اتبعت
حركة المنادى حركة ابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها
الابن حالة الافراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافاً
وحركة

وحركة المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
للاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره الاكثرون
وذكر بعضهم ان فيه نظر لان الفتحة في نون ابن في قولنا
يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة
الاتباع الا يرى ان صاحب الكتاب شبهه هكذا بامرئ
وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة في امرئ حركة الاعراب
كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل الابن
مع زيد شيئاً واحداً ان يكون الابن مبنياً لان الاسمين
اذا جعلا شيئاً واحداً لم يبن منهما الا الاول اذا عري
الثاني عن مقارنة الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت
المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمل على ما عليه الاكثرون
من بنائهما على الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت المنادى
دون ابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانهم لم يجوزوا الاتباع ثم قال
في ان يكون الابن مبنياً مع المنادى

يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا و يا رجل ابن
زيد لانه لا التباس ان لا يجوز الاتباع في كلمتين وانما
هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الا
تباع ههنا لان الابن عنزلة الجزء من الموصوف لا يقال
ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان من
الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف
وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال
والامتزاج تنزل منزلة الجزء من الموصوف والابن
اذا اضيف الى العلم و وصف به العلم كان ابين الاختصاص
بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين لان
الرجل اذا نسبته الى ابيه فاتم ما يكون تعريفه
النسبة الا ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم و لا كذلك
اذا لم يقع بين علمين لانه تجوز ان يكون ابنا و لا يكون ابنا لاحد
هما

ومما يدل على شدة اتصال الابن واقعا بين علمين
بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء
نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا
لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا و لا كذلك النصب والجر قوله
والا لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي
كان الابن كسائر الاوصاف المضافة للمنادى المضموم
حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح قوله ويلحق المنادى
اللام الجارة مفتوحة لتفتح مع المنادى وتكون للاستغاثة
او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه
يا لله للمسلمين و انما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو
اليه فرقا بينهما ولم ينعكس لان الفتحة بالمنادى اولى
منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف
الخطاب واللام الجارة تفتح مع الكاف الخطاب نحو لك و انما فتحت

مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد
ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذ البناء
على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين
لام الابتداء اذ لو فتحت لقيل ان زيدا لهذا لم يعرف
ان الاخبار عن زيد بانه هذا و اللام للابتداء او بانه مختص
بهذا و اللام للاختصاص ثم الا هذا الالتباس لما كان
زائلا مع الضمير لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك
ان زيدا له وان هذا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي
استحقها في الاصل وعلى هذا لام التعجب يفتح مع المنادى
ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك
فتناديه فتقول تعال انت عجيب لانه لا يعرفك كل واحد قوله
وقولهم باللبهينة بالكسر هذا جواب عن سؤال مقدر عسى ان
يورده على ما ذكرنا من ان اللام مع المدعو مفتوحة والعرب
يقول

يقول يا للبهينة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك
كما في قولهم يا بوس لزيد والمعنى يا لقوم للبهينة اي احضروا
وشاهدوها والبهينة البهتان وهذا من جملة امثالهم ومن جملتها
في معناها قولهم يا للعضيهة و يا للافيكة قوله ويرخم المنادى
قال النحويون ان الترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط
والاعتباط ان يحذف لا بالاعلال او غيره من غير علة وهذا ايضا حذف
عن آخر الاسم من غير عارض من اضافة واعلال وتحاول
الساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم
وهي التي تكون كلامها من قلة محذوف الفضول فيكون
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انما التي يكون
لين الكلام رقيقة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر
الاملس رخامة فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ
وتسهيل وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب تغيير

والتغيير يؤذن بالتغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم
فالمنادي يؤذن بالترخيم ان ذلك الامر مهما لا يقبل التوقف والمهلة
ريثما يتم الكلمة وله شرايط احديها ان يكون الاسم علما
وذلك لشهرته كيلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على
ثلثة احرف ليبقي بعد الحذف علي ما هو اقل الاوزان
والكوفيون اجازوا الترخيم ما كان على ثلثة احرف
اذا كان اوسطه متحركا فقيل في المسمي بعنق يا عن قالوا
لان في الاسماء ما بنيا كيد ودم وقال اصحابنا ان
هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة القياس فلا يجب
ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانه
لو حذفت عن المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة
لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت
مضاف اليه كنت قد حذفت في غير النداء والرابعة ان لا يكون

مندوبا

مندوبا لان الندبة انما يكون بعد عد المناقب والاوصاف
فوجب ان يذكر علي وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا
وذلك لان المستغيث يا من فرع تعلل من المستغاث
بالالتباس وعدم التفهم وذلك اما حقيقة منه او تطرق
التي بها يعرف الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرايط
الثلثة الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان العرب لهم في الاسم
المرخم مذهبان احدهما ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله
على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة والسكون والثاني ان يجعل
ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء فيسلك
به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في يا حارث
ويا هرقل والثاني يا حار ويا هرق بالضم كيا زيد ليستقل
المذهبان لفظا فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما لكن
التقدير مختلف وذلك يا بلب في يا بلبل ثم ان المرخم

لاجحا اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة
بان كانتا قد زيدتا معًا او لم يكن كذلك والثاني اما ان
يكون قبل آخره مدة زائدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف
الا الاخر نحو يا حار في يا حارث بالكسر والضم على اللغتين
فان كان مدة في الاسم اما ان يبقى بعده الحذف على ثلثة
احرف او لم يبق فان لم يبق لم يحذف ايضًا الا الاخير
نحو يا سعي في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة
في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في
اللغة الاخرى وان بقي يحذف المدة ايضًا نحو
يا منص بالضم في يا منصور على اللغتين وان كان في
آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معًا
نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا ما في آخره تاء
التانيث فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلثة والعلمية
انما

انما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية انما شرطت لان
لها تاثيرًا في الحذف واذا كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر
الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة واحدة فحذفه
اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم
اجحاف في الكلمة لم يكن قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبل لان
التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثبت اقبل او
اقبلي على اختلاف المعنيين ثبة اذا كان اسم رجل فالوا
واجب ان يقال يا ثب اقبل واحد الشرطين مفقود
وهو الزيادة على الثلاثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب
اقبلي ويكون كلا الشرطين مفقودًا وجاز فيه الفتح والضم
قوله والاخر الاستثناد الاستثناد مشتق من ثنيته
عن الامر اذا صرفته عنه وسمي استثناد لان الاسم
المستثنى مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت الحبل اذا

وضعت احدهما فيه على طرفه الثاني وعلى هذا سمي الاستثناء
لانه ضوعف به الحديث وشفع ان كان الاول مثبتا شفع
بالمنفي وان كان منفيا شفع بالاثبات على ما ترى
وهو اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيدا فقد اخرجت زيدا من حكم
المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم دخل فيه هو وغيره
لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار
في قولك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه يخرج
عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فما اخرج
قلنا ان المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به و
النص عليه قوله والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب
اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب
او غير موجب والمعني بالموجب ما لم يتصدر باحد الاشياء

الثلثة

الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما يتصدر
باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من
الاستغراقية كما تزاد في النفي والنهي تزاد فيه ايضا
نحو قوله تعالى هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا
فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما ينصب لانه قد شابه شبه
المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وله شبه
خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما يتوسط الحرف
والمصنف جعل الحرف ههنا عاملا كما جعل الواو ثمة عاملا
وان كانت العمل في الحقيقة للفعل على ما هو المنصور من
مذهب البصريين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون
تاما او غير تام والمعني بالتام ما كان المستثنى منه مذكورا
فيه وان كان تاما فلا يخلو من ان يكون المستثنى مقدما

او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب اذ لا امتناع للبدل
نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن متقدما فلا يخلو من
ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان
لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو ما جاءني احد الا
حمارا وفي اللغة الحجازية اذ البدل يشترط فيه عندهم
ان يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى
جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما
جاءني احد الا زيدا والا زيد وما مررت باحد
الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا ولا يجوز
ههنا الا النصب لكنه يحتمل البدل والاستثناء والفصيح
هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء كان
العامل قبل الا غير متوجه لما بعدها اذ الكلام قبلها تام لا يفتقر
الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام فاذا
حملت

حملت على البدل كان العامل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ
لما بعدها اذ المبدل منه في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني
احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك فالبدل
اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه بخلاف النصب
اذ هو فضلة فلا يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى
وانما لم يجز البدل في الكلام الموجب نحو جاءني الا زيد لان
البدل يقوم مقام المبدل منه واذا اقام مقامه عمل فيه عامله
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت زيدا بجاءني وكيف
ترفعه به وقد نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل
زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته
فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس
الغرض وان كان الكلام غير تام لم يقع فيه الا من حيث العمل لا من
حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت

الا زيد والفعل الواقع هنا قبل الا مفرّغ لما بعدها والا
ههنا بمنزلة ساير الحروف التي تغيّر المعاني دون الالفاظ
نحو هل وبل وغيرهما ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تقول في
الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت تقول لم يخل من ان
تريد اثبات المجي لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول اثبات
كنت قد جعلت الا زايدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز
لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية
بمنزلة ما صي اذا جاءت بعد الفعل كقولك ما جاءني
الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم رفع زيداً بالفعل
المنفي بما فيه الحكم على الاوضاع وخروج بها عن
طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت
لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها لما لم
توضع له ولو حكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا على ان غير موضوع

في الاصل على الوصفية فلا يقع الا صفة للنكرة وان
اضيفت الى المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف لانك
اذا قلت مررت بغيرك وكل من عدا المخاطب غيره واذا كان
موضوعاً على هذا لم يكن الاضافة بمعرفة اللهم الا اذا
اضيف الى الضد واحد فيتعرف فاذا ذاك نحو عليك بالحركة
غير السكون ونحوها فيوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل
غيرك مريداً ان ممرورك قد وقع على المخاطب ورجل آخر انك
لم تمرر بالمخاطب بل بآخر وان قلت مررت برجل غير المخاطب
في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه خلاف مثل بخلاف غير
الوجهين الاولين اذا المراد بهما المخالفة في الذات دون
الاوصاف والشمائل فهذا معنى غير وما له اصل ثم انهم قد
وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد
منهما في صاحبه اعني انهم استعاروا غير للمعنى الاستثناء واعربوه اعراب

مررت برجل غير المخاطب في المذاهب والشمائل ... مررت برجل مثلك ... المغاير بوافق المخاطب في الاوصاف ... مررت برجل غير المخاطب في الاو...

الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعملوا
الا بمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان
حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني
غير زيد احد وما جاءني غير حمار وما جاءني احد
غير زيد وغير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم
عمل فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل
في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيرا لتوغلها في الابهام
اشبهت الظروف المكانية التي هي جهات الست وما جرى
مجريها فعمل فيها غير المتعدي كما عمل فيها واما الثاني
اعني دخول الا بمعنى غير في الوصفية نحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله آلهة ولا
يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ يكون لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول اذا لم يكن الامر
كذلك

كذلك لكن جاز ان يكون آلهة فيهما غير مستثنى عنهم الله
فلا يبقى في الاية دلالة قاطعة على التوحيد قوله ومثله
سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى به والفرق
بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه
ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب
ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا
كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبح ان
يقال مررت برجل بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل
على ظرفيته وقوعه صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك
بخلاف غير فانه لا يقع صلة للموصول والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك
وجاءني سواك قوله والحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة
منها منصوبها قبل المرفوع واثنان على العكس فالستة

تسمى المشبهة بالفعل وإنما سميت مشبهة بالفعل لأنها أشبهت
الفعل من ملازمتها الأسماء وكون أواخرها مبنية
على الفتح كالأفعال الماضية وأنها على ثلثة أحرف
فصاعداً كما يكون الفعل كذلك فلما أشبهت
الفعل من هذه الوجوه أجريت مجراها في أن يجعل لها
مرفوع ومنصوب وقدم فيه المنصوب على المرفوع
فقيل إن زيداً أخوك كما قيل ضرب زيداً أخوك إلا أن
تقديم المنصوب ههنا لازم وثم جائز وإنما التزم
فيها ذلك لأنه ليس للحرف حظ في العمل وإنما هي محمولة
على الفعل وفرع عليه فالتبس أن يلزم طريقة واحدة
ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيدٌ
عمرواً وضرب عمرواً زيدٌ وإنما كان تقديم المنصوب
أولى لتكون أبعد من مشابهة الفعل إذ الأصل فيه

حروف

أن

أن يلي الفاعل فإذا أخر المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه
الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته فإن قلت فالخبر
إذا كان ظرفاً فما الذي يسوغ تقديمه على الاسم نحو إن في
الدار زيداً قلنا إنما جاز ذلك لما أن في الظروف
من الاتساع والتنقل من الأشياء ما ليس لغيرها فإنما
جاز وأيضاً فيها ما لا يجوز في غيرها ألا ترى أنهم يفصلون بها
بين المضاف والمضاف إليه في الشعر نحو قوله هما أخوا
في الحرب من لا أخا له ولا يجوز أن يتقدم الظرف على إن لفظاً
لا يقال في الدار إن زيداً لأنه لم يبلغ من قوة الحرف أن
يعمل فيما قبله ولم يبلغ أيضاً من ضعف الظروف أن يعمل فيه
الحرف مقدماً عليه واعلم بأن الاسم والخبر في هذا الباب
هو المبتدأ والخبر في الأصل وقد عمل الحرف فيهما معاً عند
أصحابنا البصريين لاقتضاء الحرف الطرفين في التقوية فلما وجب أن يكون عاملاً

وجب ان يعمل فيهما جميعًا وارتفاع الخبر عند الكوفيين
بما هو مرتفع به قبل دخول الحرف ولا عمل له فيه والخلاف
يظهر فيما اذا قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز
عند البصريين ان يعطف على المحل لانه لا يكون اذ ذاك
مرفوعًا بالابتداء ويفتقر الى الخبر وذاهبان خبر له
ولا لان يكون معمولًا لعاملين مختلفين احدهما لفظي
والآخر معنوي ولا يخفى استحالته هنا وعند الكوفيين
جايز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى
اعمال عاملين فيه قوله انّ وانّ للتحقيق اذا قلت
انّ زيدًا قايم فانّ تحقق مضمون الجملة وتثبت خدمها
في الصدق وكذا اذا قلت بلغني انّ زيدًا قايم
بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد على ما تراه
وانّ المكسورة لا تفيد شيئًا سوى توكيد مضمون
الجملة

الجملة ولكونها للابتداء لم تجامع لام الابتداء الا انا نحو انّ زيدًا
لقايم وانّ في الدار لزيدًا وانّ زيدًا لفي الدار جالس
وكان القياس ان لا تدخل عليها نحو لانّ زيدًا الا انهم
كرهوا توالي حرفين بمعنى واحد وادخلوها على الخبر والاسم
ايضًا اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضًا
اذا تقدمه فلا يجوز انّ زيدًا قايم لفي الدار لانّ اللام
لا يتاخر عن الاسم والخبر الا لما وقع في صلة انّ ولكونها
مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملًا على المحل نحو انّ زيدًا قايم وعمرو وانما جاز
الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان لم تمض فالنصب ليس
الا على ما مر اتفاقًا واما قوله تعالى انّ الذين امنوا و
الذين هادوا والصابئون والنصارى فقد ذكر
سيبويه ان في الآية تقديمًا وتاخيرًا كانه ابتداء والصابئون

الصابئون مبتدأ او كذلك ضمير والجملة معطوفة والتقدير ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك

كذلك بعد ما مضى للجزوان شدت شاهداً له وإلا فاعلموا
أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق كأنه قال إلا فاعلموا أنا بغاة
وأنتم كذلك وفائدة التقديم في الآية التي الإيذان
بأن الصابئين الذين كانوا أبعد منزعاً في الضلال
وأثبت قدماً في الكفر ويسمون صابئين لأنهم صبوا ميلوا
على الأديان كلها لو آمنوا الصح مع ذلك إيمانهم فضلاً
عن غيرهم فقدم ذكرهم إيذاناً بهذا [redacted] النكتة وأما
في البيت ففي الإشعار بأن المخاطبين أوغل في البغي
فعاجل بذكرهم حيث كانوا أشد بغياً ولو قيل بالنصب
نحو الصابئين وإياكم لما كان من التقديم والتأخير شيء لا
لا التقديم والتأخير في المراد دون الظاهر هكذا ذكر في الكشاف
قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وأن إذ الأصل في
قولك كأن زيداً الأسد إن زيداً كالأسد فلما قدم الكاف فتحت الهمزة لئلا يكون إلا ... لفظاً والمعنى على ... بكر بد لها

جواز

جواز السكوت عليه إنما عدل بالكلام عن سمته الأول لتكون
الكلام مبنياً من أول الأمر على التشبيه الأسدي انك
إذا قلت كأن زيداً الأسد فقد بنيت كلامك على التشبيه
بخلاف قولك إن زيداً كالأسد إذ التشبيه إنما يكون
بعد مضي صدره على الإثبات قوله ولكن للاستدراك
اعلم أن لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً
فيستدرك بها النفي بالإثبات والإثبات بالنفي وذكر بأن إثبات
قولك ما جاءني زيد لكن عمرواً جاءني وجاءني زيد لكن
عمرواً لم يجيء وقد نزل التغاير المعنوي منزلة التغاير
اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرواً حاضر وجاءني
زيد لكن عمرواً غائب ويتدارك أن في جواز العطف
عليها مع ما عملت فيه محلاً لأن معناها لا تغاير معنى الابتداء
وفي جواز دخول اللام على خبرها أيضاً عند الكوفيين دون البصريين قوله وليت للتمني ولعل للترجي

يا ليتنا نرد ولا نكذب وقوله تعالى لعل الساعة قريب
ترجي للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل
فيما يمكن وقوعه ولا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما
فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
الوقوع اذ المحال لا يترجى وقوعه قوله والفرق بين ان وان
ان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكرنا
ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى الكلام
التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد
فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها
اسم او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا
منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة معها على
استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا منطلق وتسكت
كما تسكت على زيد منطلق فالحاصل ان ما كانت مظنة
للجمل

للجمل فالواقع فيه المكسورة كافتتاح وبعد القول
وبعد القسم وبعد الموصول لان الصلة لا تكون الا
جملة ونحو ذلك وما كان مظنة للمفردات فالواقع
فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه
والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وسمعت ان عمروا
خارج وعجبت من طول ان زيدا واقف وحق ان زيدا
منطلق الا انها لا يقع مبتدأ بها في اللفظ لا تقول
ان زيدا منطلق حق بل الثابت هو تقديم الخبر وذلك
لانهم لو ابتدؤوا الكلام بان لكان ان عرضة لدخول ان عليه اي ان
نحو ان ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع الحرفين
بمعنى واحد قوله وبفتح ان ما بعد لو ولولا وبعد علمت
واخواتها انما فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك
لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك

فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردًا فالتقدير لو وقع انك
جئتني اي مجيئك لا ان صحّ ذا فانما ذا استعمال لطول لي جراة
الكلام بانه وصلته ولطلبها الفعل وجب في ان
الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الاسم
نحو لو ان زيدًا اخوك مثلا هكذا ذكره الزمخشري وقد
اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده وقد اجاب فخر المشايخ رحمه الله
عنه بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس
بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر
الجملة المعطوفة وجيء بعده كانه خبر الجملة المعطوفة عليها
لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف قال
ونظيره قولهم زيدًا ضربت عمروًا واخاه في ان زيدًا
انما يصح نصبه بكون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه
من

انما جاز ان عمروًا واخا زيد لما التبس اعطفا صار عمرو
لاتصاله به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخ زيد
متصلا بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها مبتدأ
محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردًا فان قلت
لولا ان زيدًا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق
زيد ولو كسرت لكانت بمنزلة قولك لولا زيد منطلق
والجملة لا يكون مبتدأ وللمبتدأ مخبرٌ عنه والجملة لا يصح الاخبار
عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب
فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك ثاني المفعولين
مع ان لطول الكلام بان وصلتها لا يحذف مع المصدر لانه
مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قلت علمت ان زيدا منطلق
جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قال علمت
زيدًا منطلقًا وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى الظاهر فيتوهم انهم جعلوا

الا في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه
اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار
بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد علمت انطلاقه
واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل
على ذلك اذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه هكذا ذكره
عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت
تعلق عند لام الابتداء نحو علمت لزيد قايم على ما سياتي
بيانه فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعدها من نظائر
الجمل فتنكسر ان وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل
اعلم انما تدخل على هذه الحروف الستة فتكفها عن العمل وتهيئها
للدخول على القبيلين نحو انما قام زيد وانما زيد قايم ولعل
هذا اسلم الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني انما لقصر الحكم على الشيء
او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قايم تريد ان زيدا مقصور على القيام
وانما

وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه ومنه قوله
تع قل انما انا بشر مثلكم وقوله تع انما يبعثكم الله واستقصا
الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الاحرف
مما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك يبطل عملها
ما خلا ليت ولعل ابا التخفيف وتهيئا للدخول على القبيلين
الا ان المكسورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية
واذا دخلت على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر نحو كان ووجدت واخواتها والمفتوحة اذا خففت يعوض عما ذهب
منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لكونها للاستقبال
وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال او للحال وذلك نحو ان زيد
لقايم وان كان زيد لقايما وان ظننت لزيد منطلق وان علمت
لزيد منطلق وعلمت ان زيد منطلق علمت ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج

وان قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان
نديا محقان قوله والاثنان الاخران مرفوعهما قبل المنصوب
ما ولا المشبهتان بليس ما ولا يحملان على ليس فيجعل لهما مرفوع
ومنصوب على لغة اهل الحجاز لمشابهتهما اياه من وجهين احدهما
النفي والدخول على المبتدا والخبر ثم الا ان ما ادخل في الشبه بها
وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال
فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا
وما احد افضل منك ولا تعمل الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك
وامتنع لا زيد منطلق لظهور ضعفها في الشبه وانما اختص
بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها
لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذكره بتصور الا في النكرة وفي
هذا ذكر وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون ما بعدها
على الابتداء ولغة التنزيل جاءت بالاولى قال الله تعالى ما هذا بشرا

اهل الحجاز
نحو ما زيد قائم

وقال ما هن امهاتهم وبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال
مشابهتهما وذلك بليس لان وجه التشبيه هو النفي وقد ابطلت
الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية
وكذلك بطل عملهما عند تقدم الخبر على الاسم اظهارا لضعفهما وفرعيتهما
لانهما فاقدا الشبه بالفعل غير متصرفين ضعفا من جهة المعنى
فلم تقويا عند عدولهما عن سمتهما الاصلي فان قلت فما بالهم التزموا
تقديم المنصوب في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع
كذلك وقلنا ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى استعملت كالاصل
ابتغاء المخالفة بين هذا وبين الاصل الثلاثي بخلاف
ما ولا فانهما لم يثبت لهما تلك المشابهة القوية فاوثر فيهما الاشباه اي الالتباس
بالاصل قوله ولا واعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يشتمل على الجنس كلي
بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار قد انتفى
النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قولهم

ويقال النفي لنفي الجنس في قولهم نوع لا التي لنفي حكم الجنس لا لنفي نفس الجنس

الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار انك تنفي حكم الرجل وهو كينونته في الدار

لا نفسه ثم لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي

عديلة ان في الايجاب وهم يحملون الشي على ضده كما يحملونه على نظيره

طلبا للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مفردا

او مضارعا له نحو لا غلام رجل كان عندنا ولا خيرا من زيد في الدار

انتصب انتصابا تاما كما ذكر واذا كان مفردا بني على الفتح فقد سبق ان

العلة الموجبة البناء للمفرد وانما لم يعمل في المضاف والمضارع له

لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه

فلا تقيد هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب

انك تقول لا مسلمات في الدار بفتح التاء الا ان الحركة ليست حركة اعرابية فلذلك قلنا

بانها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتح ليست للاسم

وحده لكنها للاسم مع لا وتقول لا نبات صديق لك ولا اخوات سيبويه لك فتكسر انت

لان

لان المضاف معرب وحركته اعرابية واتفقوا انه اذا كان الاسم

مضافا الى النكرة لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة

لتعرف المضاف حينئذ ولا مساغ لدخول هذه على المعرفة اللهم

الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الان

او غدا في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا

كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في جهة ارتفاعهم خبره فبعضهم

على انه بالحروف كما في ان وبعضهم على انه بالجزئية بما هو قبل دخول

لا ولا عمل للحرف فيه لان الاول لان لا يتحذو بها ضعفها فوجب ان

يرفع الخبر كان وايضا في النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب

ان يكون عاملا في طرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا

تساويه في العمل لان حط رتبة الفرع على الاصل وايضا ان لا

مع المنفي موضوع للمحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر للمبتدأ او

للمعطوف على الجملة بدلا على ان لا تعمل

عطفا على المحل قبل دخول

كابنا لا عندنا بالرفع

وجوازا لا رجل وامرأة

وإلا يلزم إعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في أن
واعلم أن إثبات الخبر في هذا الباب هو لغة أهل الحجاز وأما تميم
فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفًا لازمًا كما في قولهم
لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه أيضًا عند الحجازيين منه
كلمة الشهادة ومعناه لا إله لنا أو في الوجود إلا
الله قوله فإن كررت لا مع المعرفة جاز فيه الرفع مع
النكرة نحو قولك لا حول ولا قوة إلا بالله أي جاز الرفع
مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة لأنه مبني على
أنه سؤال من يقول أرجل في الدار أم امرأة فتقول في جوابه
لا رجل في الدار ولا امرأة ولا يعمل هنا وقد ذكروا في لا
حول ولا قوة إلا بالله ستة أوجه الأول أن يقال لا حول
ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل لا في كل واحد منهما نافية
للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الأول
ونصب الثاني على أن يكون لا الأولى لنفي الجنس والثانية زائدة مؤكدة
للنفي

للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفًا على لفظ المنفي لأنه
مفتوح بشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الأول
ورفع الثاني ليكون عطفًا على محل لا مع المنفي والرابع أن يقال
لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول
ولا قوة برفع الأول على أن لا بمعنى ليس وفتح الثاني والسادس
عكس هذا وهو الوجه الثالث بعينه صورة إلا أن لا ليس ثم حكمًا
لأن لا الثانية في الوجه الثالث زائدة غير عاملة وفي هذا
الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة
التي نصوا عليها والزيادة عليها محال قوله وأما المفرد المعرفة
فلا تقع بعد لا إلا مرفوعة اعلم أن لا موضوعة للنكرة إذ أصلها
النفي العام وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة
ثم يقولون لا زيد عندك كما قالوا أما زيد عندك وإن جاء شيء
في ضرورة الشعر والذي
بكثير في الكلام التكرير نحو
لا زيد عندك ولا عمرو
وإنما جاء هذا مبنيًا على السؤال
نحو أن يقال أزيد عندك
أم عمرو فتقول
لا زيد عندي ولا عمرو

وللعود لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب
لا اي لا اصل الدار وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة
في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة قوله والحروف
التي للمضارع شرع اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية
نحو احب ان تقوم قالوا انما عملت لشبهها بان الناصبة
للشدة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المصدر المفرد في قولك
اعجبني ان تقوم اي قيامك كما ان قولك بلغني ان زيدا قائم في تاويل
بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها للاستقبال
كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحروف الناصبة كلها تنصب
والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثر على خلافه قوله
ولن لتاكيد النفي في المستقبل تقول لن افعل فاذا اردت التاكيد
قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الان وعند الخليل اصلها لا ان
فخففت الهمزة بالحذف والتقت الالفان مع النون ساكنة ... وقد

بجواز

بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصل لا ان لما تقدم
الشيء عما في حيزه وهذا لا يلزم لان الحروف يتغير احكامها و
معانيها عند التركيب الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو و
بقي لا وحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرته على هذا التركيب
الحرف المركبة وعند الفراء اصلها لا ابدلت النون من الالف وفي
من قال انها تفيد التابيد ليس بشيء والا لما جاز تحديد الفعل
بعدها نحو لن افعل الى يوم كذا وقد جاء بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد
يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل ينصب بعدها باضمار ان
كما ينصب بعد اللام لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر
لاستعمال العرب لم يفعل كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون
لحد الفاعلي ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر
حروف الجر ...

ولو كان حرف جر لما دخل الجار قوله والرابع اذن اعلم ان اذن
جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك فقد
اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه اعلم انه لا تعمل
الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مفرغا لها غير معتمد على شيء قبلها
فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد
على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه
فيبطل عملها لان الجازم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان
مرفوعا وليس اذن قد وضع على العوامل لا يجوز الغاؤها
البتة كما كان ان كذلك لانها قد يقع حيث لا يعتمد عمل الفعل
انا اذن فاعل كذا فاذا كان مما يلغي وقد وقع قبله مبتدأ
كان المبتدأ اولى بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت
ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط
يقتضي الجواب ولو نصبت بعد اذن لبطل حكم الشرط وذلك
فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن
يقع لا معنى من غير نصب
اذ تقع حيث لا تقصد النصب بعدها وكذا

اذا قلت

اذا قلت والله اذن لا افعل فتلغي اذن ايضا لان الفعل
بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم
الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان يقال لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا بالنصب وانت تريد في حال الظن وان كان
الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب
مبني على الاستقبال الا ترى ان ان وكي ولن لا حظ لهن
في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة
وتلغى تارة اخرى لان الاعمال في موضع الالغاء جائز في
باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال المعنى ولا يجوز في اذن حيث
يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقدم قوله وان من بينها
تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف ان
اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي فرع عليها
ولذلك دخلت على الماضي من جواز ان الدخول على الماضي
والمضارع وتقع مع الاظهار
والاضمار فان قلت كيف تدخل على الماضي

دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل علي الماضي
كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو
لوثة. قلنا لا نسلم ان اذا في البيت داخل علي الماضي بل هو حرف
ملغات توسطت بين الشرط المقدر والقسم المقدر وجوابه
ولا نوقع ايضا هو وقع بعده والحاصل ان اذن غير داخل
علي الماضي في البيت لا لفظا ولا معني اما لفظا فلانه داخل
علي اللام للصدر به الماضي واما معني فلانه لا تعلق له بالماضي
من حيث المعني بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت من مازن لقام
بنصري اذن وجواب ثاني وهو انه ما جعل الدخول علي
الماضي من خواصها بل مجموع الوصفين اعني الدخول الماضي
والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواصها وان لم
يكن احدهما علي الانفراد من خواصها قوله وحتى اعلم ان حتى حرف

مجرور المحل بحتى ومما يدل علي ان العامل هنا ان لا ان المضمرة دون
حتى قولك سرت واو بت عنبر ابي الدقيق بعطف ماضي الصيف و
يغلو العقدان فالصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه و
معلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه يمتنع ان حتى
الصيف وغلاء العقدان ولو كان في قولك سرت حتى ادخلها
من الناصبة بنفسها لوجب ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجار لانه
لا يكون في موضع واحد جار او ناصبا والمعطوف يجب ان يكون
علي اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم
مجرور علمت ان حتى فيما يحكي بصدده حرف جر باق علي اصلها وان
النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان فيهما مضافا محذوفا كانه
قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيك خفوق النجم في ان المصدر
قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا منابه

امس حتى ادخلها بمعنى الى دخلها فالسبب قد مضى جميعا الا
ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان
مترقبا فانت تحكيه الان بلفظ واما اذا كان حالا او في حكم
الحال نحو سرت حتى ادخلها الان او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية حال الماضية فلا مساغ للنصب هنا لامتناع اضمار ان
مع فعل الحال قوله لام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب
باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل
في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان
تعطي حتى كلا فاخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى واو
والواو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل
وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من
حروف الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل

الواقعة عليه لا وجب اظهار ان
نحو لئلا تعطي لئلا يتوالى اللامان
فان التلفظ به يفتح جدا او اللام
الجحود اللام المزيدة لتاكيد
النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم
يكن عاملة بنفسها لان افعل

لا يزاد اذا قلت لم اكن لافعل
يجعل الا تكون فاعلا او فاعلا
واذا قلت لافعل نحو لا
مقالة وتحصل منه التاكيد

بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا التاكيد
النفي فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار
ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان
والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب في المفتاح قوله او بمعنى الى
او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى
ان تعطي حقي او الا ان تعطي حقي والاكثرون قالوا او بمعنى
الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها
ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطي الى ان
تعطي وهذا اخلف من القول الكثير ترك هذه العبارة دفعا
لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن بها بنفسها او
لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في الفعل فان

فلذا قلنا ليست للعطف او
ههنا الا انه فسروا بالى
او بمعنى او الا فقلنا ونحن
كي بمعنى اللام والمقدرة
بعد اسماعيل ايضا وجعل الفعل
ان بعدها او واو الصرف
الواو في قولك

لا تأكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت
بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل
اعتبار الاصلها او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا
الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة
هي له هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف لا يعمل
النصب واما الثاني فلان معناها العارض هو معنى مع ومعلوم
ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت
لا تأكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تأكل السمك مع شربك
اللبن فلك ان تأكل السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة وليس لك
الا الجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكف عن كل واحد منهما
فقل لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن
فالفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه

كما في قولهم ما صنعت وأباك
والفاء بجواب الاشياء
الستة نحو زرني فأكرمك فالفعل
منصوب باضمار ان وذلك لانهم
لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل
الذي هو اكرمك عليه اذ لا يجب
دخول فيما دخلها

الاول

اي والفاء من حروف العطف ينصب الفعل بعدها
باضمار ان الفاء التي في جواب الاشياء
الستة وهي الامر والنهي
والنفي الى آخره

الاول نحو زرني فأكرمك مثلاً قصدوا الى صنيع بين ان
قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني
منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما نزل منزلة المصدر وجب
اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فقيل زرني فأكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ففي اضمار ان ايذان بان الاول
سبب للثاني وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال غضبي واما النفي
فكقولك ما تأتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تأتينا فكيف تحدثنا
يعني لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تأتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك
اتيان يتسبب الحديث وانما انحصر معناه في ما ذكرنا لان الكلام
موضوع لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد جزئيه وهو المعنى الثاني

وذلك لا يكون الا بانتفاء
الحديث بدون الاتيان
ولا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان المقصود
واما الاستفهام فنحو اين
بيتك فأزورك فالمعنى
ليكون منك تعريف بيتك
فزيارة مني واما
التمني

اي الحديث بدون الاتيان

فنحو ليت لي مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا منه واما
العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه الا يكون
منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني انك اذا عرضت
عليه النزول فقد حثثته عليه ولن تحثه الا على ما تؤثره وتتمناه
وليس هذا باستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم
عن ترك النزول وانما تقصد ان تذكره له وتعرضه عليه فقط
فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل
المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع
والنصب وينقسم ثلثة اقسام قسم جايز فيه الرفع فقط نحو
ائتني فاحدثك اي ليكن اتيان منك فحديث مني على حال وقسم
جايز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني ان شئت قدرت افعل
اتيانا فحديثا وان شئت قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جاز فيه النصب لا غير نحو
ليتك فانما فتحدثنا
الفعل ليت انما انا منك
نحو بيتنا وانما الفعل النصب
لا جواب وعلامة
محض للجواب بالفاء ان
يكون الفعل الا فعلت فعلت
ارادة الجواب بالفاء
انما يكون فيما كان الاول
سببا للاخر كما ذكرنا
نحو

نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان اتيتنا تحدثنا
وهذا معنى قولك ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط
قوله والجازمة لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل
وانما وجب ان تعمل الجزم لانها اشبهت بان من حيث انها تدخل على
الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل الفعل فتنقله
الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها
عملت عملها ولما بمنزلة لم في نفي النقل فحملت عليها فان قلت انما دخلت
لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل
يظهر في المضارع دون الماضي الزموها المضارع ولم يجوزوا
دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في
حروف الشرط ان تدخل على المستقبل والمستقبل انتقل الى الماضي فعدل
عن الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد
وجب سقوط الاصل بدليل
الذي ذكرناه وهو انها لما
في المضارع فلو جوز دخولها
على الماضي الذي هو الاصل
دخولها على المضارع الذي
هو الانتقال
اما العدول عن الاصل الى الفرع او من الاخف الى الاثقل

وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما ايضا فقد ركب الامير لقوم

ينظرون ذكره وكذلك لما تركبت قبلها لم ضمت اليها ما فادت اذ ادت

في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطار زمان فعلها وذلك

اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ذنبه ولو قلت بلما كان

على انه لم ينفعه الي وقته قوله ولام الامر انما علت لام الامر الجزم لما

بينها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الي الامر كما ان

ان تنقل الفعل الي كونه مجزوما به الي كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن

حق حروف الوارمة على حاد واحد ان تفتح ما سبق فرقا بينها وبين

لام التوكيد التي تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت

عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا

بالاسم فكسرت ككسرتها وتسكن عند واو العطف وفائه نحو فليجيء

واليقوم ولي لانهم لما اشبهوا في من فليجيء كتف وكبد ونحوهما

او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيد

ولا تضرب ولا اضرب ونضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان لفظ ان

وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين نحو ان احدهما شرطا والاخر جزاء

وانما وجب لها عمل الجزم لانها لما كانت مقتضية الجملتين وجب ان

يكون عاملا فيهما فاختير لها عمل الجزم لطول ما يقتضيه لانه جزم وتخفيف

وهي تعني ان المستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت

بان لانها لما كانت للماضي لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل الجزم التي

وضع للجملة ولا يرد على هذا لم فانها تلزم المضارع لفظا فان قلت

كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس

فاني اعطيتك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى على الاستقبال

كان المعنى ان تكن خرجت امس علي ان يعني ان يصح خروجك امس

لانك تقول ذلك وتجوز ان لا يكون قد خرج وهذا كلام على وجهه قوله

بانه لان معناه يقتضي الجزمين وهو عامل فوجب ان يكون عاملاً
فيهما جميعاً لان نسبته الى كل واحد منهما على التسوية واما الثاني
فلا يظهر فيها الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت
غير مستوجبة للاعراب ولا يتغير حالها وان كان العامل يلاصقها
الا انها في محل الجزم على المعنى انهما وقعا موقعاً لو وقع فيه المضارع
الذي يستحق الاعراب لكان مجزوماً واما الثالث فنحو ان تاتني اكرمك
فالاول مجزوم لاستحقاق الاعراب وملاصقة حروف الجزم اياه
واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما قسم الرابع وهو ان يكون
الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً فلا نسلم ان الاول لا يظهر فيه الجزم
والثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيك واما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في شرطه حيث كان
ماضياً حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع

مجزوماً وعليه بيت الكتاب الذي انشده وان اتاه خليل
يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ففي يقول جاز الرفع
والجزم والبيت ويروى يوم مسغبة ويوم مسالة ويروى
حَرِمٌ وحَرَمٌ بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع
وقال ابو عبيدة يقال ما احرم اذا كان لا يعطي منه شيء **قوله**
فيجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امراً او نهياً او
دعاء او ماضياً صريحاً اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب باب شرط والجزاء
يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخل الفاء
لان الفاء ثابتة لاتباع مثنى بشيء فلا يكون في ابتداء الكلام
فان قلت ان تاتني فانت مكرم علم انه انت مكرم جواب الشرط
وليس بكلام منقطع ولا يقع بعد الفاء فعل على جزمه الا على
اضمار بحرف الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف التقدير

وكذا النهي والدعاء وكذلك الماضي لانه لا يستحق الاعراب واحترز
بالصحيح عما كان ماضيا في تاويل المستقبل نحو ان خرجت خرجت
واما اذا قلت ان خرجت خرجت امس فقد خرجت بالماضي و
لم يبق لتاويل المستقبل فيه مجال في هذه الاشيا لما تعذر فيه
الجزم وجلبتها الفا لما ذكرنا ثم ان الفا مع ما بعدها واقع
موقع الفعل المجزوم مما جاء به نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك
واعظم امرك بالجزم حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين
تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فيه وبين الذي
فيه الفاء ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر
في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخل الفا في موضع الجملة
بمجموعها الا ان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما يخفي
... الاستحالة الا ترى انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك

فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم
فيه وحده ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت اليس
ان اعراب الفعل مجازي على سبيل التشبيه وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون
الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة فلم يكن مجازا لانه اشبه الاعراب
لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا لمعنى لم يكن في نفس صيغة المعرب
دليل عليه كالفاعلية والمفعولية ونحوهما قلنا ان الجزم قد ياتي ما
اريد بالحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس نحو ان تلتبس ان الاولى با
الجزاء بالتي هي النافية وليس اعراب الاسم كذلك لان الفرق بين الفاعلية
والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في ضرب زيد عمروا
ليعلم به معنى ضربا ومعنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج اخرج
ليعلم به ان الحرف معناه المجازات وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه
ان الفعل له طرفان في اقتضائه ... فاحب ان ينفصل احدهما عن الاخر

ازرك المعنى ان اعرف بيتك وان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته
عن بيته ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام
من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك
لانك لما نهيته عن الفعل واتيت بعده بالفعل كان المعنى ان لم تفعل
او ان لم تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن
من الاسد ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل
ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نفي فلا يدل على الاثبات قالوا
ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا
تحدثنا كان معناه لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول
ولا يتاتى ان يقدر بفعل مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا لان النفي
لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي
ما ذكروا لوجب ان لا يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم
تفعل وقد يجوز لا مطلقا فالاولى
ان يعبر عن هذا التعليل اصحى اي مثلا الاجانب اخر
الجمعية بان يقال علة امتناع
الاضمار بعد النفي انما هو
لان النفي اصار مقطوع به
منكور فيه فلا دلالة على الشرط
الذي هو الشك وعليه
ان يكون
وان لا يكون
بخلاف

بخلاف الاشياء الخمسة فانها تشارك الشرط في كونها غير ثابتة
الوجود ويا هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لانك لما عرضت النزول
ثم جئت بالجواب علم انه مبني على النزول فان قلت اليس قولك
الا تنزل يدل ان لم تنزل فكيف جوزته قلنا لا لانه لا يدل على ذلك
واعتاد لعدل الا انه لو كان الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من
الواجب ان لو يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما
يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا
لما سبقه نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا
وارثا او حالا عنه نحو فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين
او قطعا واستئنافا نحو لا تذهب به تغلب عليه اي انت
تغلب عليه **قوله** ومن السماعية اسماء تجزم المضارع على معنى
الا وجهه تسعة اعلم الا عنده الاعجاب
وضعت موضع ان النفي
الايجاز والاختصار بيانه انك
اذا قلت من تضرب اضرب
كان معناه ان يقال لا تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب
عمروا اضرب عمروا وان تضرب
خالدا اضرب خالدا الى ما لا
يمكن حصره ولا تعديدها
استيفاء فاتى بام
عام يشمل الجميع
وترك استعمال
(ان)
وجهه من واخواتها

معه خفيفا من تضرب اضرب فعد ذلك دعلى كون انسان فلهذا حكم
بالسمية بل لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما
ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل اي انسان تضرب
اضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محل من مرفوعا
بالابتدا وعلى تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم و
الخبر هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز
ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو الجملتان
جميعا كانك قلت انسان ان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من
تختص باولي العلم وعلى هذا ما تقنع اصنع لان ما مبهم
تقع على كل شي فلما قصد الشياع اتي به وحالها بيا مشابه
كما ذكرنا ومحلا منصوب بالمفعولية واذا قلت ما تكن
اخرج كان مرفوعا المحل بالابتدائية وهذا بعضد قول

ومن قال [redacted] ان الخبر هو مجموع الجملتين الخبر هو الجزا وحده اذ لو كان وجب ان لا يكون فيه ضمير عايد الى المبتدا

وقد حله

131

وقد حل الجزا بهمنا عن العايد في الشرط ضمير يعود اليه
وكذلك اي تفعل ايهم يا تيك اني نا ما ان يا تيني اكرمه فهو هنا
مرفوع المحل على الابتدا ولو قلت ايهم تضرب اضربه كان منصوبا
على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية
واين من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان
مشتملا على جميع الازمنة فاذا قلت اين تذهب اذهب
كان استغراق الامكنة فتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما
نحو متى ما تخرج اخرج وانما انكر الكوفيون هذا اي وقوع كيف
الا انها جاذبها دون كيفما نحو في تنكر اكرم وجه لا استغراق الاحوال
انما السيتبعد فكان كيف كذلك وعلى حقها فيها القسنوا صنع
وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان تكون
الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدلا الالف الاولى
ها كستينا للفظ والثاني ان يكون الاصل مه واضعا فيها

ما الشرطية بمعنى الكف ثم جريا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما
واذما وهما بمنزلة متى وان الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما
وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازات
لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه فاذا الحقتا ما صلحتا
بمعنى المجازاة   واي يكون واحدا من اثنين وضعا اي على ان يكون
واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى اثنين فصاعدا ولكون النكرة شائعة اضيف اليها واحدا
كان او اثنين او جماعة   ويدل على اسميتها قد استدل على اسمية
هذه الكلمة باربعة اشياء الاسناد اليها الاضمار نحو ايهم يأتني
اكرمه والاضمار مختص بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو بايهم تمرر
امرر وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذا كله
لا يعم جميع الاشياء بل تختص ببعضها لان اذ ما وحيثما لا تدخلهما
شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع افادة

معنى

معنى المجازاة على معان يتصور استقلالها بانفسها لولا مقارنة
معنى المجازاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مفتقر الى
افادة معنى المجازاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تستقر بين
الاعراب المحلي فيما مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه ما
ومنها اسماء تنصب اسماء نكرة على انها تمييز عاملها الكمال
الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها
لانك اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد
فوجب اتيان ما يبين فيزيل الابهام ثم التبيين قد يكون
بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما
دونها فانها يجب ان تضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل
وافعال وافعلة وفعلة ومنها الجمع المصحح نكرة ومؤنثه كمسلمين
ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى
العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة فان لم يكن

للاكم مثال قوله جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شيوع لفقد السماع
في الشيوع واشياع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسع
مائة اذ القياس ثلث مئات او مئين لان الثلث يبين
بالمائة الا انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع
الى القياس في ضرورة الشعر وفيما عدا الثلثة لا يجوز الاضافة
لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على
الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل
على عدد مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد
يكون فيما ينون من الاعداد نحو قولهم ثلثة اثوابا لانهم لما نونوا
نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كفى بها اثوابا وفيما
فيه النون نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد
نحو قولهم خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل
خمسة وعشرة على ما سيجي في موضعه وحق المنصوب ان يكون مفردا

لان

لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي
في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فانها تضاف
الى ما يبينها كما تضاف عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة
درهم وذلك لان المائة قد كان لها شبهان احدهما
بعشرة لانها عشرة عشر مرات وبتسعين من حيث انها جمع
كثرة مثلها ولانها تليها فجعل ما يبينها مجرورا للتكثير
كعشرة ولم يجمع لتكون كتسعين نظيرا في التشبيه حقهما
ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا المثنى الى المفرد وعلى هذا
حكم الفعل انما عد الاعداد المركبة من العوامل السماعية
لان كل الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر
في عدد الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تنحصر
في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحرى ان تعد
من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا

من السماعية بعلل ما ذكرتم وقد عدناها في القياسية قلنا انه
جعل الكلام التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان كل اسم
مبهم قد امتنع من الاضافة تمو ينصب ما بعدها على التمييز
فيصح تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم
التام المبهم ينحصر في عدد محصور فذلك لا يقدح فيما ذكرناه
ان الشبهة قائمة اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة
داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحري
ان تعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثالث كم في الكناية
عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي
للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام
فنحو كم رجلاً عندك فتنصب مميزها الجاري مجرى عشرين اذ المعنى
اعشرون رجلاً عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها
اسم واللام
يستحق التنوين
وقد تعطف للبناء
واما الجر فانها تبغي
بالاضافة الى الجمع
وبالى الواحد نحو كم درهم

و

وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد
على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع
فلانها لما بنيت بالاضافة اشبهت باعشرة واحتمل
التبيين بالنكرة المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة
بالجر فقابلتها والجر اولى بالخبرية من النصب لانها نقيضة
رب فتجر ما بعدها حملا على رب جريا على نقيضهم في حمل الشيء
على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر
الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في
الدار رجلاً وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار من وهي منونة
ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية يتضمن معنى الحرف
وخبرية بشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لانه الاصل في
البناء ثم انها تقع في وجوهها مبتدأ ومفعولا ومضافا اليها
نحو كم رجلاً ورجال عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال عندك

وكم رجلا او رجلا لقيتا اي كثيرا او عشرين من الرجال
ورزق كم رجل او رجلا الملقت ولا يقع فاعله الا في المعنى
لاقتضائها صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية
بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحدا في
الحالين ولانها لما كانت نقيضا لرب ولرب صدر الكلام
فكذلك لها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود
الضمير اليها على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجال لقيته
ولقيتهم **قوله** والثالث كاي كاي كلمة مركبة من كاف التشبيه
واي جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصبت مميزها
لانها تمت بالتنوين فاستغنيت من الاضافة وفيها خمس لغات
كاي بوزن كعي وكاء بوزن كاع وكيء بوزن كيع وكاء
بوزن كع واكثر ما يستعمل بعدها من وكذلك كم الخبرية **قوله** والرابع
كذا كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي

في

في قولك بهذا الا انها لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع
منها معنى التشبيه كما في كاي وذا ايضا تغير حكمها ولذلك
يستوي فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما في هذا
هذه ثم ان كذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف
فنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكانه تمييز كالعدد
درهما وانما قصد ان تبين لكونها عبارة عن عدد مبهم
فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهم
قوله ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء
الافعال اولها رويد انما علم ان هذه الاسماء قد يؤتى بها
لغرض من الايجاز حيث تضع الاسماء موضع الافعال
ويسدون بها مسدها وهو نوع من المبالغة والتاكيد
لا يكون في لفظ الفعل على ما سياتي فاذا قلت رويدا فانه
اقيم مقام امهل ويستوي فيه الواحد المذكر والمؤنث والاثنان

والدليل على انها اسماء دخول التنوين في بعضها والاسناد

فتقول يا زيد رويد يا زيدان رويد يا زيدون رويد
ويا هند رويد ويا هندان رويد ويا هندات رويد

والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان من مسميات هذه الاسماء
قد يكون امراً وقد يكون اخباراً فالاول قد يكون متعدياً
كرويد زيداً وغير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى الكف
ولم يورد الامام هذا النوع من مثيلته لا يعلم في اسم
ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار
فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في
الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي
امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوايد
وسمي به الفعل وجعل هذه الحذف والتصغير دليلاً
على انه خلع منه معنى المصدرية وبني لما ان فعل الامر
مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقاً بينهما
وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى

نحو اللحاظ ولا محل له من الاعراب امثالها في ذلك والنجاء كحو رويدك
واذا كان مصدراً فهو اسم مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بله
وهو اسم لدع نحو بله زيداً اي دعه واتركه وقد يكون مصدراً فيضاف
الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك زيداً تركاً ومنها دونك
وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وراءك بمعنى تنح
عليك من الظروف المضافة في الاصل وقد جعل ههنا للفعل
لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني غناءها فجعلت بمعنى
استعمالها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات
الامر اي بعد وقيل اصله هيهية فقلبت الياء الفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن ومنها
شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا و
تباينا وتزاد ما بعدها توكيداً نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي

لاسند شتان الّتي وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن
لشتان عمل وهو من العوامل وكم يستبعد بعضهم عن الفكار
لكون ما اسمًا مبهمًا صالحًا للواحد والكثير ومنها سرعان وهو
اسم السرعة وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل
سرعان وانتصب اهالة على التمييز كتفقأ كوز ذا اهالة وكرم زيد
رجلًا وقيل اصله ان اعرابيًا اشترى شاة عجفاء واخذ كمنها
فرأى رغامها يسيل من انفها فظنته ودكًا فقال الابن قد
سمنت الشاة فقالت امه ذلك بفارسها يضرب مثلًا لمن يخبر
بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه الاشياء الثلثة
مبالغة ليست في سميّها لتمام ارادتها شتان وسرعان و
ذلك لانا وان نفسرها ببعضها فان فيه زيادة معنى ليست
في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم

من الافعال التي هي اسماء انواع اربعة منها شتان وسرعان قوله ومن [illegible] بعد من جهة المعنى وبيانها ان بعد يستعمل بعد [illegible] وما يتعجب [illegible] [illegible] فكان [illegible] لا ينظر [illegible] اعتقاده فيه و [illegible] المتكلم الى [illegible]

ومنها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتدأ
والخبر كظننت واخواتها الا انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط
كان فيكون ما بقي مبتدأ وخبرًا نحو زيد اخوك ولا ينتقض هذا
بضربت زيدًا قائمًا لان النصب ههنا ليس بلازم بل لو سكت
على ما وراءه كان كلامًا سديدًا ولو سكت على مرفوع كان
لم يكن كلامًا كما ان لفظت بالمبتدأ وحده وانما رفعت
هذه الافعال المبتدأ ونصبت الخبر لشبهها بالافعال
المتعدية في اقتضائها معانيها شيئين وانما سميت ناقصة
لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان فقط
لانك اذا قلت كان زيد قائمًا كان بمنزلة قام زيد في انه
يدل على قيام فيما مضى وانما سلبت الدلالة على الحدث عوض
الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم تسكت
على مرفوعها قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار

اذا قلت زيد وحده بدون الخبر لم يكن كلامًا

ليس معنى افعال الناقصة لا تدل على الحدث اصلًا
بل معنى تدل عليه ككان وصار فانهما يدلان على
الكون والصيرورة لكن معنى الحدث
المطلق الذي هو مدلولهما لا يستفاد
من جوهرها الا بخبرها فمعنى
كان زيد قائمًا حصل له
والقائم مستلزم
للقيام ولا يستفاد
منها الا الزمان
الماضي ولهذا
قالوا انها لا
تدل على
الحدث

الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا و
هذا بمعنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في زمان بعد ان لم يكن ثابتا فى
زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل
على الزمان من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وهي في هذا
المعنى تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان
على اربعة اوجه كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان
الامر فلا ينتقل الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى وجد في المهد صبيا وصبيا
منصوب على الحال وعلامة الخبرية اذ لا تعجب من تكلم من كان
في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير
من زيد اى كان الشان انت خير من زيد وكان هذه من جملة
الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم

افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب
والرابع ان يكون مزيدة نحو ما حكى من قولهم ان من افضلهم كان
زيدا قوله وكذا اصبح واضواته اعلم ان اصبح وامسى و
اضحى يجيء على ثلثة معان الاول ان تقترن مضمون الجملة بالاو
قات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها
اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان
يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات الجارية مجرى اعتم واظهر
فيكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل في وقت الصباح و
الثالث ان يكون بمعنى صار من غير ان تقصد بها الدخول في
الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح
زيد غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فلهما معنيان اما
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين او كينونتهما بمعنى
صار ولا تكونان تامين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا

اصبح واخواته هو امسى واضحى دون ظل وبات فكان ينبغي ان يقول
اصبح واخواته الا انه تساهل في العبارة صح وما في ما زال واخواته
نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو تكرار
الفعل لفاعله في زمانه وما فيما دام نافية دخلت على ما فيه معنى
النفي لغير زال واخواته فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان ولهذا
لم يجز ما زال زيد مقيما كما لا يجوز كان زيد الا منطلقا لما ان كلمة
الا انما يؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب و
على هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه ايضا ما زال وبرح
الا انه لا يستعمل الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ لدلالة
والمعنى مراد نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر واما في ما دام مخالف
لما في ما زال لانها فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر
والمصدر سد الزمان كما في اتيك خفوق النجم فاذا قلت

ما دام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يتقدم عليها كلام قبلها لانه ظرف لا يبتدأ به فلا يتقدم نحو وليس ليتم الكلام اعلم انك صح

نقول

نقول ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا نفي انطلاق زيد
في الحال فكانه في ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب
الصحيح بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة وقيل
ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم في عينه
الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو لست
ولو كانت متصرفا لقيل لا يس ليسا او ترك على الاصل كصيد
ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقا
وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه
نحو قائما ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدمها
شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فذهب المتقدمين من
البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب
عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار
اكثر المتاخرين فلم يجز منطلقا ليس زيد لاقتضائه . . .

ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فنا الحرى ان لا
تعمل فيما تقدم لانحطاط الرتبة عن رتبة الافعال المتصرفة قوله
والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف
فيه بدليل لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة به وانما سلب
التصرف من حيث انه اشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك
لعل ثم ان فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى
زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع نصب
لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم الزموا ان مع الفعل
لكونها للترتيب بالفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع
ليكون ذلك ادل على مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها
لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلته
في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون ان ذلك بمنزلة قرب
ان يخرج اي خروج
المصدر لم يستغن
لانا ذكرنا ان المقصود مع
الا بتجرد اللفظ عن علم
الاستقبال ولم يفتقر في هذا
الوجه الى خبر

افتقاره

افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم
في صلته نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعدم ويجوز ان يستغنى لان
في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قول عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان
من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما
يدل على ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل النصب على
الخبرية دون الرفع على البدلية كما قالوا وما لا قبس حكم حكم
واحد مجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد
ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع كان ايضا من افعال المقاربة
وهو ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير ان تاول باسم فاعل
نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم تركوا استعماله لان كاد
كان موضوعا للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته
على الحال وهي المضارع ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل

الاصال المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا وانما فرق
الاسم كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب الشي من الحال
الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان المعنى قربت قربا
جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال الا ترى تقول عسى
الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن شديد القرب من الحال فلما كان الامر
على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد شبه
بعسى لا قال فعلنا ذمن طول البلى ان يمحى وفرق آخر بينهما
هو ان كاد لتقريب الشي من الحال على سبيل الايجاب وعسى لتقريبه
على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب
في كاد ولم يجريا في عسى ولكونه ادل على القرب استعملته العرب
لقرب الشبه من الشي كما جاء في المثل كاد العروس يكون
اميرا فانك لا تريد القرب من الامارة قد حصل بل تريد ان بينهما
المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هنا كذا

قوله

وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب
في العسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد
يفعل كذا وكذا اجعل واخذ وطفق واوشك يستعمل
استعمال عسى في مذهبيها نحو اوشك زيد ان يجي واو
شك ان يجي زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد
يجي والنوع فعل المدح والذم اجمع البصريون
على ان نعم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة مذهب
الاول لحوق الضمائر ونا التانيث الساكنة بهما و
المسئلة الطويلة والحاصل انهم لما ارادوا المدح العام و
الذم العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم ابدا
بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان

والاستمرار على الثبوت فلا يصلح الا على الازمان بخلاف الزمان والانتقال وهي بين الحال والاستقبال المضارع لان المضارع مشترك لفظا الماضي لان الماضي من ثم حذف معنى الفعل والتحول عنهما صيغوا نعم وبئس للمدح والذم

اما الماضي فهو ماض ابدا فهو لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى
الثبوت ادل لانهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع
هو فاعلهما ومن اسم آخر هو المخصوص بالمدح والذم والفاعل
اذا كان مظهرا وجب ان لا يكون الا معرفا بلام الجنس ومضافا الى
ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل
وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى
وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا
معهودا قالوا ولو كان اللام لعهد الرجل لجاز وقوع سائر
المعارف هنا نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه
لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد كل غلام رجل كما قال
افاد نعم الرجل كل رجل كذلك واذا قلت نعم الرجال ان زيد
وعمرو وان كان اللام باللام الجنس لانك اردت ان

بلام الجنس ومضافا اليه لما انهما موضوعان لغاية المدح
وغاية المذموم فاذا فاعلهما لام الجنس افيد انا بانه
في الممدوح والمذموم بهما مثل ما جمع الجنس من المناقب
والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص
بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون
مبتدا مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدا
ونعم الرجل جملة من الفاعل والفعل في موضع الخبر وقد اغنى
لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدا عن الضمير
العائد اليه ونظير ذلك قول الشاعر واما القتال فلا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب لان القتال في قوله
اما القتال مبتدا ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير
فيها الا ان اشتمال القتال الثاني بكونه منفيا بلا التي
لنفي الجنس عليه لذلك

قوله ونعم الفاعل والاول على كلامهم
اي هو زيد وهذا على كلام من
هذا الذي مدحته تقول زيد
اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من
ان يكون خبر مبتدا محذوف فاتك
العائد اليه والمذهب الثاني

انما اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد
لان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد
لنفسه اهتزاز الاستعداد للتنبيه والبيان الذي ياتيه فكان
ذلك بمنزلة اظلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد
وابلغ من ان يبتدا بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد ولا
يصح نعم الرجل زيد نعم الرجال رجلا زيد ثم تركه الاول لان
النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا ينصب على التمييز كما في
عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو
ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم قوله وتلحق
حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب
صار محبوبا جدا واصل حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة الكائن
[illegible] وجرى مجرى المثل [illegible]
[illegible] حبذا [illegible]
وجعل [illegible] بمنزلة حبذا زيد
[illegible] في الافراد والتذكير
الامثال لا تغير [illegible]
بالجزء [illegible]
اختلفوا فيها [illegible] فعل
فذهب الاخرون [illegible] الى التغليب
عليها

على الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما
مع الآخر كان الغالب هو الاقوى وذهب الآخرون الى ان المغلب
عليها الفعل لتصدره وذهب الآخرون الى انه لا يغلب عليها
اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما فتقول حبذا الرجل زيد
فحب فعل وذا فاعل والرجل صفة لذا او الرجل هو المخصوص
بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم
الاشارة الذي هو في الابهام نظير المضمر في نعم رجلا لكنك
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا للظاهر على
المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص ههنا وجوها احدها
ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما ياتي على قول
من يغلب عليها الاسمية والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب
ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث
وهذا بناء على حبذا ان يرتفع زيد
تفخيمه والخامس
جعل فعلا لكان متضمنا
جملة [illegible] فلا تعتبر [illegible]
[illegible] فيجعل [illegible]
عاد الضمير [illegible] الاشارة
معتمدا عليه [illegible]
ان يكون زيد مبتدأ [illegible] والرابع
فيقدر مبتدأ اي هو زيد [illegible]
ولا يغير فعل [illegible] حبذا [illegible]
الا يكون حبذا [illegible] المحذوف

لا يكون الا فيما تغلب عليه الفعلية **قوله** وساء بئس اي تجيء
ساء بمعنى بئس كما تجيء حبذا نعم لا يفارقهما في المعنى وذلك
نحو قوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا باياتنا فساء
فعل جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا
تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف
والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء
الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص لان
المخصوص كالمبتدأ والمبتدأ لابد وان يجانس المبين **والنوع الرابع**
افعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من الا
فعال القلوب اذا كانت لاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة
يريد بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت
اخاك كريما ورأيته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ
وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر كان وان

اذا قصد

اذا قصد مضمونها على الشك واليقين كظننت
زيدا عالما وعلمت زيدا قائما لا ان هذه الافعال
تغير المبتدأ والخبر لفظا ورتبة وتنصب كل واحد منهما
على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي
كان خبرا مفعولا ثانيا ونعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل
فان استقام ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام سديدا
والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان كان هذه
الافعال خاصة وخلت معاني اخر لا تتعدى الا الى
مفعول واحد اما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد
الامرين التي لا بمعنى اليقين كما في قوله تعالى يظنون انهم ملا
قوا ربهم كان من الافعال القلوب واذا كان من الظنة
بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما

الرؤية قد يكون من
اي عرفته وكذا رأيته
مفعول الثاني نحو علمته
الذات فلا يقتضي علمت
وكذا علمت قد يكون بمعنى معرفة
نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
بمعنى حج فلا يقتضي الثاني نحو قوله
بمعنى الباحث وقد يكون بمعنى القول
زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهي

ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضي الثاني نحو وجدت الضالة

قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين

وانما لم يجز الاقتصار على احد المفعولين فيها لانها داخلة

على المبتدا والخبر فكما لا يستغنى المبتدا عن الخبر ولا الخبر عن المبتدا

كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه

اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته

واما المفعولان معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما منسيين نحو قولهم

من يسمع يخل كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة

ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب احدها انه لا يجوز

فيها الا الاعمال ولا يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة

لان التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها

ولا يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال و

وذلك اذا كان الفعل متوسطا نحو زيد ظننت منطلق

منطلق وان شئت نصبت منطلقا والغا

تساويا لان الاول وهو الاعمال احسن لان المفعولين

قد تقدما والفعل واقع عليهما فهو تقديرا

مقدم ومتقدم على ... والثالثة

التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك

عند التاخر لان الفعل اذا تاخر

لا اعتبار في التقديم

بوجه ضعف

امر

وحسن

وحسن الغاية وانما اختص الغاء بهذه الافعال ولم يجز

في غيرها من الافعال ذوات المفعولين لان الالغاء يتبعه معنى الكلام

لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم

في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد

درهم في اعطائي احلت والتعليق بالاستفهام واللام

انما تعلقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر

الكلام وكذا اللام فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت

علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجز في

موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد يعود على الابتداء

محافظة على اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال

نحو لا يجوز اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد

الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت

واقعة على الجز في الجملة

كانت معملة من حيث المعنى وغير معملة

لفظا فكانت معملة من جهة غير معملة من

جهة فسميت الاداة التعليقة والله اعلم

ليست بنافية عملا ولا ملغاة

الرابع في العوامل المعنوية الباب

قد مضى الآن ضرب العوامل

اللفظية القياسية

والسماعية

وبقي الضرب

المعنوية

وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند الاخفش الاول الابتداء
وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما
تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
وانما هو يعرف بالقلب وعامل المبتدا والخبر كذا عند اصحابنا
لان رافعهما هو تعري عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما
يقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري من العوامل ولم
يسند اليه شيء كلفظ زيد مثلا من غير مظهر او مضمر لم يكن
مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعطي
هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل الاسناد
الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم التعليق
واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب ولشبههما الاول بالفاعل
كونه مسندا اليه والثاني لكونه
حتى ... نائب الفاعل اوجب لهما
الرفع من بين سائر وجوه الاعراب
وقد عرفت فيما تقدم ان الكلام المنعقد
المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة
عنه في فعل وهذا المعنى الذي يحكي بصدده
فهذا الكلام فيصح ان يكون
عاملا والكوفيون
على انهما

انهما المبتدا والخبر ترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل
قوله وهذا المعنى عامل فيهما بنا على مذهب المشدد وهو كون
هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا الا ما ذهب اليه
بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا هو العامل
في الخبر وما ذهب اليه اخرون من انهما جميعا اي المعنى والمبتدا
جميعا عاملان في الخبر **قوله** وحق الاول ان يكون معرفة والاصل
ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على الخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك لتحصل الفائدة بهذا هو
هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المحضة نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما صح ذلك لان الصفة
جعلها قريبة من المعرفة بشهادة تأويل الاية وهذا الجنس
من العبد خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدا فيه
بالنكرة وانما صح ... الى
التأويل لحاجة الى الاستفهام و
النفي وبالجملة جرى مجرى الاخ...
مثل ان الاستفهام يفيد التخصيص
بالمعرفة وارجع الى الاصل كما اراد
لا ... بينهما وعلى هذا
في الاصل ... ونقض لا
منع الانفكاك اي الفكاك
الصفة بالخبر ولهذا
التزم تقدمه

وقد يجب ان لا موخرة انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب متصور
الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فانه يذكر النسبة المجهولة عنده كما
اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد
المنطلق اي زيد هو المنطلق والمعتبر بذلك حصول الفائدة فحيث
وجدت استقام الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على
وجهين احدهما ان يذكر وذكر نكرة وتعدا والثاني ان يقال
للنبي صلى الذي يعرف ويجحد ذلك فتقول له من انزل ذلك من يحتسب
بشي لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا موخرين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا
بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد وزعمت انك قدمت
الخبر لم يجز بل لو ذهبت ولكن المنطلق مبتدا وزيد خبره ولا يقال
ان زيدا يدل على الشخص فهو متعين للابتداء واليه فيكون مبتدا
قدما او اخرا والمنطلق يدل على معنى الشي فتعين الخبر متقدما

وذكر مذهب ... كما ذكرنا بهذا هو مبتدا فيجب ان يكون هو المبتدا وخبر وافقها ... لا يكون الا مبتدا ... هذا الكلام فلا اصلح ... الا في الاعلام ... المجهول الذي منطلق والاخبار المنطلق مبتدا الا على ... كان او متاخرا الا الاخبار

ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا موخرين فانك اذا قلت زيد
اخوك ومرادك الاخبار عن معرفة المخاطب باخوته بان زيدا كان
اخوك مبتدا وزيد خبره وان كان متقدما ثم الاختلاف انما هو
في موضع الالتباس اما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون
مبتدا او خبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق
نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد فيها لا يلتبس لان المراد وهو الاخبار عن ابناء الابناء
بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء. **قوله**
والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل
المضارع انما يرتفع عن العوامل اللفظية الناصبة والجازمة
وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع بما صدر به اوايله من الزوائد
الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث

يصح وقوع الاسم موقعه فيجب ... وقع بحيث يصح وقوع الاسم ... اذا قلت زيد كاتب كان ... كلام فهنا ... وهو المعنى الذي ذكرناه ... انما وجب ان يكون الرفع لان الفعل ... مقام

وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو
الرفع ثم ان من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع
الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه
موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع الاسم الفاعل موقعه
ولهذا قال الاتكر يعني ان تقول في زيد ضارب زيد يضرب و
يضرب زيد فوقع الفعل موقع الجزء وهو اسم الفاعل مرة وموقع
المبتدا اخرى وهو اسم مخفي ومما يدل على ان وقوعه موقع
الاسم الفاعل غير مشروط انك تقول تقوم الزيدان وتقوم الزيدون
ولا يصح وقوع اسم الفاعل ههنا كنحو قائم الزيدان وقائم الزيدون
لكونه غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء والابتداء
من مظان صحة وقوع الاسم لانها ارتفع نبذا وجب ان لا يرتفع
الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كاد و

للفصل بين الاسم لانا نقول ان
الافصل ان نبنا كاد زيد
فانا نعامل بالتقدير الاشارة
فان قلت نقض ما بيننا بحيث ان
يقع الاسم في قولهم ابد
جزء لو وقع موقعا صحيح وقوع
الاسم قلنا هذا انما لم يجز
لان العامل انما يعمل فيه
استحقاق كلمة
الاعراب
و

والماضي لا يستحق للاعراب فانه يعمل فيه العوامل الا ترى انه تقول من
ابن حيث فتفتح ابن وان كان قد دخل الجار لانه مبني غير مستحق
للاعراب   والمعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب
يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش
يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم ورايت
الرجل الكريم وجاءني الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده
كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب
وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري
المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي
يختار هذا المذهب وحجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة
الجزء من الموصوف والعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
عاملا فيهما الا ترى انك اذا جعلت انا فيه ما كنت حاكم

للاسناد ولا الا للعامل
بطل بان الموصوف بلا واسطة
وبطل بالموصوف بواسطة
الموصوف
نحو قولهم يا زيد الظريف
ابو علي بانا لا غناء من الاضافة
حجة الاخفش بانا قد نجد
من الصفة ما لا عامل
في العامل
الموصوف

(بحجة اجزاء ابو)

نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمرو الجواد فزيد مضموم وصفته مرفوع
ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في
الموصوف لم يختلف حركتاهما لكان احدهما اعرابا والاخرى
بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف
حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد انه عجز البيت المشهور الذي
هو فما كعب بن امامة وابن سعدى باكرم منك يا عمرو الجواد
فقد تاتي اذ لا احتجاج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال
ح ان العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا
وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل
فيهما واحدا كما في مذهب من الذاير **الفصل الخامس في** [illegible]
العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع
ليدل بها على شيء بعينه وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الا

الا المتكلم بنفس الانسان ارتفاعا ره على الاسم ضمير او الضمير فالو لشيء بعينه ما وضع ومه في الانية والمعرفة ما وضع مخصر تكون ان فقلا والنكرة فالمجرور واحد سابقة في باب النحو التعريف فيها على ما يأخذ صار في الكلام بالتنكير

او المخاطب او غيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا
ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة
نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام
الا الزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان
نكرة في اول الكلام الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف
وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب التي تقدر له عند
الا ان مع تعريفا فاذا اضمرته فقلت ضربته كان ضميره معرفة
لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره
في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف وهو الضمائر
لانها تحتاج الى وضع البداذ الشيء انما اضمر بعد ما عرف واعرف
انواع الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو للغائب
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف العلم الخاص

لعينه نحو كم من زيد عما انكر من الاعلام بتقييد الخاص او ان بخلاف زيد وعمرو وانما قيد لا يمنع ان يثنى او يكون وصالا اذا قلت لزيد غلام هو بيني لفظه هو اضمارا على الضمير والعلم الا انه اما فيقيد بالقيد الاول لا بعينه نحو مثنا ولما التنوين وهو مثنا او ابهم انه الذي علم به ابن وضع

وكذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار ما كان عليه
العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة و
ثعالة **قوله** والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها
عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل يكون للابتداء بها لانها
لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل
وانما التزم التخفيف بالهمزة لكثرة استعماله ثم ان الاسم الداخل
عليه اللام اما ان يكون به المراد الحقيقة مع قطع النظر عن
عوارضها او فرد من افرادها فان كان الاول كان التعريف
تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف
ذلك الفرد ويسمى بتعريف العهد هذا هو الاصل ثم
ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده
نحو ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس
وقد يجيء بعض للعهد الذهني
فلا يخلو جمع الاستغراق نحو قوله تعالى و
افاد ان ما في الذهن فاللام
هنا للجنس من العهد و
الاستغراق **قوله** والرابع العلم
ويعلم ان فالاول الاسم ما كان
متضمنا للاشارة الى المتكلم
و المخاطب من غير المتكلم
او

٥١

ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني
عن قصة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات
وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها
وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم
منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت لو هذه الاسماء
اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع
وهذين في حال النصب والجر كما قالوا في مسلمان ومسلمين
وكذا اللذان والذين قلت عن ذلك اجوبا بان احدها انا لا نسلم
ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمين وانما
ذلك صيغة موضوعة للتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع
لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال الجر كما
انهم صاغوا الضمائر في الاحوال
الثلث فوضعوا للرفع ضمائر و
للمنصوب ضمائر غير تلك وهنا ولا
مخالفا الا اختلاف الصيغة لا
يكون اعرابا وهي اعرابا ان
هذا البحث بتثنية احدق
الالف من هذا اذا الالف
في التثنية لا تحذف
بانقلب ايا واو
واما ياء

نحو عصوان ورصيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية
تزيل عنه شبه الحروف وتبعده في الاسمية لاختصاصها
بالاسماء فيعود معربا بالتثنية اعني الحركة والسكون لكنهما
هما وان كان الواحد لا يستحق ذلك وإلا والموصول نحو الذي
والتي ومن وما والموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة
تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلتها
تمالا بلام التعريف ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة
واصلها لذي على وزن عمي وانما زيد لتحسين اللفظ
نحو ان تقول مررت برجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ
منتاكلا اذا لو قلت مررت بالرجل الذي فعل كذا لم يجد له
ذلك الانتظام ويدل على زيادة اللام هنا ان ما ومن
بمنزلته وليس فيهما الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون لابد

صفات

صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق اليه التصديق والتكذيب
فلا يصح وقوع الامر والنهي [illegible] والتمني والعرض و
امثالها صلة فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن اضرب
زيدا بيانا لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربته وكذلك
لو قلت جاءني الذي انضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون
تعيينا للمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب اذ لو قلت جاءني الذي
ما اكرمه او اكرم به لم يجز لان التعجب مبهم عارض للبيان اذ الانسان
يتعجب مما يستبهم عليه سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء
جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول
جاز لكن الجيد اظهاره ثم ان الصلة لا بد في الجملة الواقعة بعده
وهو الضمير كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو هنا اوجب لان
الصلة مع الموصول تنزل منزلة [illegible] اسم واحد فلا بد من

ثم اعلم ان الذي وضع وصلة الى وصف الذي هو المعارف بالجمل
لان الجمل لا تكون الا نكرة فلا يجوز ان يوصف المعارف بها لان المعرفة
لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مسّتهم الحاجة الى ان تصفوا
المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا الى الوصف
بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس مثلا
ثم ان الجمل التي توصل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو
هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة
الا انه لم يعرف عينه فافدته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك
فقلت هذا الذي قدم من الحضرة اخطأت ثم ان الفرق بين الذي
وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان وصفين
والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم قوله
والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو

غلامنا وغلام زيد وغلامي
الرجل وغلام هذا الرجل وغلامي
نحو وقد ذكر في باب الاضافة
الا ان المضاف الى المعرفة بالاضافة
اضافة معنوية فالمضاف يتعرف
من المضاف اليه التعريف الا الاسماء
ابهام الاسماء بحيث فانها
نكرة والاضافة الى المعارف
لتعريف ونحو
ونحوهما

وقد سبقت

وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم الفصل الثاني في التذكير
والتانيث المذكر ما ليس فيه علامة التانيث وهي الموقوف عليها
هاء اذ بذلك عن التاء في بنت واخت ونحوهما فانها بدل
من الواو وليس للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال
التانيث ويجوز الوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت و
اخت وبعضهم يقف على التاء التانيث ايضا بالتاء ولا
يقلبها هاء نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء
كظهر الحجفت ثم ان هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف
كما تجيء للتانيث تجيء بلا تانيث كمجيئها للفرق بين
الجنس والوحدة نحو تمرة وتمر ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة
في نحو علامة ونسابة وللتاكيد معنى الجمع نحو حجارة وللدلالة
على النسب والتعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك وقيل دخل التاء

في غلامين في التانيث فلا
فلا يجاء بعلامة الى جمع
كما جاء في المعارف وغير ذلك
ما يطول تفصيله
كونها في الاصول غير التانيث
تحذف قوله ولا الالف الا في
للتانيث مقصورة وممدودة
كحبلى وحمراء والابنية
التي تكون فيها الالف
المقصورة
محصورة

كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى وفعلى وقد تكون
مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان
الفهما قد تكون للتانيث كسلمى ومعزى وارضويا وقد تكون
للالحاق كارطى وعزى وعلامة كونها للتانيث امتناع
الصيغة من الحاقها بالتانيث وورودها غير منصرف في
الاستعمال واما امثلة الممدودة فكثيرة الضابطون عدها اسماء
قوله وهو على ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوان كالمرأة والناقة وغير الحقيقي وهو ما بازائه
ليس ذكر بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة و
الارض ونحوها ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوثر
معه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءتني هند
ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاء

طلع الشمس وهو زان اشتقاقا
وانما كان الاصل طلعت
فان وقع فصل بين الفعل والفاعل
فصل جاز في الحقيقة ايضا
العلامة نحو حضر القاضي اليوم
امرأة لان الفاعل اذا ابعد
عن الفعل ولم يلم معه
نقل التقية فلم يستقبح
الحاق العلامة
لا محالة

و

واستحسن ذكره في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة
ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جائزا في غير العقلاء
من غير قبح في الفصل يحسن ثم ان تانيث البهائم وان كان
حقيقيا الا انه دون تانيث الادميين لان البهائم لا يتميز
اعيانها بل يجمعها صورة متحدة ولا يقصد تانيثها وتذكيرها
ذلك القصد فاشبه التانيث الغير الحقيقي فاجيز سار الناقة
وان لم يجز جاء هند **قوله** واللفظي على ثلثة اضرب التانيث
غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة و
البشرى والصحراء وقد لا يكون ثم تانيثه ان كان واحدا لفظا
قد يقدر فيه التاء نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة و
انما قدرت دون غيرها من علامة التانيث لكثرتها ولانها
ام العلامات وهذا يسمى مؤنثا سماعيا لانه يحفظ عن العرب

ولا يقاس عليه غيره الا في كلام المقتدى به
التانيث ان كان لفظيا فان معجم
يستغني بالتانيث الذي في الضمير نحو الشمس
طلعت وبالتصغير اذ لنا دليل
وان كان زائدا عليها فصاعدا غير
ما كان على اربعة احرف فسواد
كما في جمع اصطبلا وعليم
نحو عقرب واعناق

اي لا علم لهم لذوي العقول بل لا يعرف بل كان الانسان نحو زيد وعمرو وبكر وبشر ونحو ذلك

احترازا عن الكسرة فانه تانيث معنوي لكنه ليس كذلك

سمع من العرب

قوله وهذا يسمى اي التانيث المقدر فيه التاء

فامر لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء لا يظهر في
التصغير لتنزل الحروف الاربعة الاخيرة منزلة تاء التانيث
على ما قد سلف في باب غير منصرف وقد ثبت قديمة ووريئة
حيث اظهر التاء في الرباعي وعكسه عريب وعريب ثم انهم
جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مونثا لوجهين
احدهما ان الجمع فرع التوحيد كما ان التانيث فرع التذكير
والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان
فلما كان تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا غير حقيقي فجاز
في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت
الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وجمع المونث نحو قوله تعالى اذا
جاءك المومنات وقوله تعالى وقال نسوة قال الزمخشري نسوة
اسم مفرد لجمع المراة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهي

[illegible]

ولم يتغير صيغة عما عليه بل الجمع باخر الواحد واو ونون
بخلاف جمع التكسير فانه قد استونف له صيغة هذا اذا
كان الفعل مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المونث
غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر الاسم نحو
طلع الشمس اما اذا اسند الفعل الى ضميره فلا يسوغ الا
الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة
لم يعرف اسناده الى ضميرها ام الى اسم اخر يجيء بعد الشمس نحو
طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع
لامتناع قولك الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان
الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وجمعه من حيث
كان المخبر عنه فلما كان الحكم هنا لهكذا وجدنا واقع موقعه
تبعه في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق

[illegible]

قوله والناس والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع للانسان من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضاً عن الهمزة المحذوفة والا لم يجتمعا معها في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في قوله الله ولا يقبح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله معاذ الاله ان تكون كظبية ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسم جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر و يؤنث بدليل الابيات التي سنذكرها وحكي السكاكي ان تانيثه

على سبيل التبع قال والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم تدخل فيها الهاء وانما يلحق بالقاف فعلا ويدخل الهاء فيما يكون لغيره مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف فيه تخيف فرقا بين القوم وبين الهاية والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر ونحوهما فيما كان من صفة الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا

قوله وقد انيث العدد في الثلثة الى العشرة عكس تانيث
جميع الاشيا. وانما انعكست قضية التانيث والتذكير في
الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالاً
قدمت في الاعتبار على النسوة نظراً الى الافراد وقد انث
التكسير فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة
واستحق الفاد الفرق ومنع عن زيادة تاء اخرى الامتناع
اجتماع علامتي التانيث لزم حذف التاء عنها في الثلثة
الى العشرة واما الواحد والاثنان وقد سلك فيهما سبيل القياس
فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمونث واحدة واثنتان
او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر يونث
الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما يتقدم
عليها لما نزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامة التانيث

لان ذلك ممتنع ايضا واثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلاً
وثلثة عشر رجلاً وثلث عشرة امراة هكذا الى تسعة عشر
تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني
وفي المونث بالعكس وشين العشرة تسكنها اهل الحجاز وتكسرها
بنو تميم واما ما لحق باخره الواو والنون من الاعداد نحو
عشرون وثلثون فالمذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون
رجلاً وعشرون امراة قوله والاسمان مبنيان على الفتح
قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد
المركبة واما اثني عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا
اثنا عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطري
اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز
الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول

والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان
الذي يقرب منه زيد وقوله فسجد الملائكة فان
ذلك مجاز اذ لم يرد به الا جبرئيل فاذا قلت مررت بزيد نفسه
ازلت التجوز في مررت بزيد وقوله فسجد الملائكة كلهم
لازالة التجوز الذي في قوله فسجد الملائكة وانه مختص بالمعرفة
نحو جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل
نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة
شايعة غير ثابتة لها عين كالمعرفة فلا يحتاج الى تاكيد لان
ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على التخصيص
والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع و
الكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها
لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها

وهو التاكيد المعنوي

وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المص
بغير التكرير بغايته وان كان تكريرا في معناه الا انه ليس به
لفظا ثم ان لفظ النفس ومثله العين يؤكد به الواحد و
التثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما مستقلا
نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق
في صدر الكتاب انه مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا ذو اجزاء
ذو اجزاء مقصودة نحو قرات الكتاب كله ولا يسند اليه
الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند اليه الفعل البتة
واكتعون في معناه وهو اتباع له لا يجيء الا على اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون
وابصعون بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة
قال الازهري انه تصحيف عن ابن كيسان بدا بابتعون

جمع

اي عقيب اجمعون

بغير نقطة عن ابن كيسان

الجدوا في وقت واحد او في وقت مختلفة فقولك اجمعون
ليفيد الاجتماع ويدل على انهم نجدوا عن آخرهم في وجهة
واحدة هكذا ذكره ابو العباس المبرد قوله الصفة هي الاسم
الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم لان الصفة هي ما
يذكر بعد الشيء ليدل على بعض احوال الذات تخصيصا له في
النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو
جاءني الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين في
الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين
مشتركين في اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف
الجارية على القديم سبحانه وتعالى والمدح ايضا اذ ذكر من الذم
والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس الدابر ثم اعلم
ان الصفة اما ان يكون لحال الموصوف او لحال الشيء مع

من صفة الاول نحو مررت
برجل فاضل واما الثاني نحو
مررت برجل كريم عدوه فالكريم
ليس لحال الرجل وانما هو صفة
العدو وهي من صفة والغرض
الا بصفاتهم انواع الجواز
عرفت هذا فاعلم ان الذي
بوصفه اعتبارا
الاول ما كان

فعلا

فعلا للموصوف او لشيء منه نحو مررت برجل قائم او امراة قاعدة
فان مثل فعل يزيد وتجدد وفي الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف
وكذلك مررت برجل قائم ابوه فرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة
للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل
نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلامه لم يجز لان الفاعل
ليس من سبب الرجل فلا يكون فعل صفة له والثاني ما كان
حلية من الموصوف او شيء هو من سببه نحو رجل طويل ابوه
والثالث ما كان غريزيا كالفهم والعقل والفرق بين هذا
وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون علاجا وقد تكون
حلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام
والقعود ونحو ذلك اما الحلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف
بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن

لمعنى غير نفس ما كان
يعرف بالخبرة والنظر المقتنع
بالقلب كالعلم والجهل والظرافة
وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا
والانس ونحوه والبهر والسبب
نحو صالح وبري والاسم
الحمق واذ انبا الابصار
واحدا كوصفهم و
يعرفه فلا يصح
الوصف به

فاذا انسبت وقلت هاشمي وبصري فانخرط في سلك الصفة
فتقول مررت برجل هاشمي او امراة هاشمية وتقول رجل هندي
غلامه فيرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسبة جرى مجرى باب
الصفة في الحاق علامة التانيث او التثنية او الجمع فتنزل
منزلة حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس ما وصف
باسماء الاجناس بتوصل ذو نحو مررت برجل ذو مال ومررت
بامراة ذات مال فانهم اذا ارادوا ان يصفوا بالاجناس
لم يتأت لهم ان يقولوا رجل مال او امراة سوار فاجتلبوا
هذه الكلمة توصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا
رجل ذو مال وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ
وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا
لا يلزمه هذه المعنى لانك تقول مررت برجل صاحب

لان القصد الجنس فهي تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية
او متمولة واما الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف
الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في شيء كما يكون العلم
ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوصف بالسوار فلهذا
لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما جاز ان يضاف الى
المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافة ذو اليه مع كونه معرفة لان
التعريف ليس باول احواله الجنسية موجودة فيه بخلاف
المضمرات والعلم ثم اعراب هذه الاسم حال الافراد والتذكير
كاعراب ابوه واخوه على ما قد سلف في صدر الكتاب واما في
المؤنث فانها تلحقها التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بامراة ذات مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال

لان الصفة لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث والافراد
والجمع اذ الشيء الواحد لا يجوز ان يكون واحدًا وجمعًا ومذكرًا
ومؤنثًا في حالة واحدة وهكذا حكم التعريف والتنكير لان
الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون واحدًا وجمعًا لا يجوز ان يكون
شايعًا ومخصوصًا فلا يجوز ان تقول جاءني الرجل ظريف
لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشايع
والعموم لم يكن احدهما موافقًا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل
الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان الصفة
لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعًا
فتوافقه لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلًا
للموصوف اما اذا كانت فعلًا لسببه فانها توافقه في الاعراب

او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرًا بنفسها الا ان
هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذ الرجل كما يوصف بكرم
نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم
الاب فيكون الصفة فعلًا له اعني كريم الاب بدليل احتمال ضميره
وتانيثها في امراة كريمة الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة
فعل سببه الشيء منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق
الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب لما ذكرنا **قوله**
والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح
ورفع الالتباس وهو المقصود من الكلام والاول كالبساط
لذكره وهو في تكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك ثلثيهم
كان ثلثيهم مجرورًا بحرف جر اخر حتى كانك قلت مررت بقومك بثلثيهم

والصفة في كونهما تمتنى لما تبعانه ولا ان لعنوا هذا الاول
ولا الحاجة الا ازاك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك يعني لا يجوز ان تقول
زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عايد من الخبر الى المبتداء ثم
ان البدل يجيء على اربعة اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت
زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط
المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت
زيدا راسه اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه
والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد
لانه صار لاتصاله به واشتماله عليه بمنزلة ما هو جزء منه والرابع
بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار
فسبق لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود و

والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه
لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في
الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة
اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا
وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين
شئت من الآخر نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة الآية لا يحسن ابدال النكرة
من المعرفة الا ان يكون موصوفة لتختص تبيينا وايضاحا
قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان
اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف عما اراد كشف الصفة

من معنى الوجوب في الموصوف وانه لا يكون مشتقا والا عطف
البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل
اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر
جريه عليه لم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفته الطويل
على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد
لافادة مصوص بل هما اسمان كان احدهما عند السامع اعرف
من الاخر واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجريا مجرى
واحد لافادة المخصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل
هو المقصود بالكلام وورود الاول كالبساط لذكره
وليس كذلك عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول و
ردو الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في حكم تكرير العامل
بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك قوله انا ابن التارك البكري

المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك في جميع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا
انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي
الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك في المعنى
بخلاف اخواتها فانها تفيد مع هذا الاشتراك معنى اخر فتكون
هي اصلها والدلالة على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب
وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وعزي الى
الشافعي ان الواو تفيد الترتيب فهو افترا عليه فانه ارفع
شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما
الفاء وثم فانهما يفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير
مهلة وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومنه قولهم جاء زيد
يوم الجمعة فعمرو بعده شهرا وجاء زيد ثم عمرو بعده شهرا واما قوله تعالى

الشك نحو ضربت زيداً او عمرواً اردت ان تخبر بضرب زيداً فاعرض
شك وصورت لك ان تكون ضربت عمرواً فاتيت باو وافدت انك
ضربت واحداً منهما وقد تقع في الاستفهام نحو ازيد عندك
او عمرو و يدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني التخيير
نحو اضرب او عمرواً فقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم تخبر
انه يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك
شيء موجود تشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو
جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه
لو جالسهما معاً لم يكن عاصياً كما انه لو جالس احدهما بخلاف
التخيير فانه الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما نحو
او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيداً
واما عمرواً والجمهور على انها ايضا من جملة حروف العطف

ام عمرواً والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة
واذا كان متصلة صح ان يقال انهما والاتصال ان يكون معادلة
بهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل
بينها وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطلب بالتعيين
ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر
احدهما نحو زيد ان كان عنده زيد وعمرو وان كان عنده عمرو
والجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام
والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عمرو فكانك استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن حذف السؤال فاضربت عنه و
استانفت سؤالا آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك
عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة ولا بد معها من اعادة
الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل ام شاة

ولا يجي الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو و
اما بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشي بعد الاقبال عليه فاذا
قلت ضربت زيدا بل عمرا وكنت قاصدا للاخبار بضرب زيد
ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو وقالوا بل
نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني
ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب
نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجي عن زيد وضربت الى
الذي لم يجي عمرو دون زيد ونقل عن عبد القاهر ان لهذا على
وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل جاءني عمرو
وكانك قصدت ان تثبت نفي المجي لزيد ثم استدركت فاثبته
لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو ويكون
نفي المجي ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل

وأما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في جواز الاستدراك
بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجي والفرق بين
الاستدراك والاضراب مذكور في المتن

الفصل الرابع

في الاعراب الاصلي وغير الاصلي ط الكلام مدار على ثلثة معان
انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما
للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغني عنه
والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو
اقوى لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين
واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف
واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه
تارة في المعنى فاعلا وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط
بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحلق سلوكا لطريق التوافق

الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه
خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد
لما تقدم ويكون الجملة الفعلية متقدمة على الجملة الاسمية فيكون الفاعل
متقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثاني
اثنين لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل والمبتدا ابدا
وفي الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العايد منه اليه
ولا شك في تقديم الاثنين على الثلثة وقد ذكر فيما سبق مناسبة
هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها **قوله** والمفعول جمله
انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق
الا ترى انك اذا قلت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا واحدثته
فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك
لست فاعلا زيدا على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا

وهو الواو في المفعول معه والاو غيرها في المتن

للمضاف اليه

للمضاف اليه بالاضافة المعنوية اما كان الجر في كفى بالله ولا
تلقوا بايديكم غير اصلي لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى
اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين وكذلك
المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما عرفت
قوله واعراب الفعل غير حقيقي كما ان ليس فيه فاعلية ولا مفعولية
ولا اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل
وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة في محل تواردهن
الذي هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغها
على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه ليس اصليا
وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب **قوله**
وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان الاختلاف الصيغي لا يكون
اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل فاذا قلت

بنائها صيغ لكل واحد من هذه الاصول صيغة ليكون عدم
الالتباس ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه
الاصول فكان اختلاف الصيغة فيها دالا على ما يدل عليه الاعراب
نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر باختلاف
العوامل لم يحكم باعرابها بل جعلت مبنية اذ لا اعراب بدون **قوله**
وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفصل عن اتصاله بشيء فان قلت
كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا
عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وهذا
غير ذلك فلا يلزم ما ذكر ثم ان الضمير المنفصل اما ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما
لفظ به نحو ضربت ضربنا وضربوا ومستكنا وهو ما نوي فيه
نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم ان المستكن اما ان يكون لازما

اي لا يسند الفعل الا اليه وذكر
في اربعة افعال وهي افعل
وتفعل وافعل ونفعل اذا كان
للمخاطب المذكر وفعل الغائب
المؤنث فهذه الافعال ابدا
مسندة الى ما استكن فيها
من انا ونحن وانت وغير لازم
وهو ما يسند اليه
الفعل تارة

والي

والى غيره اخرى كالمنوي في الفعل الواحد الغائب نحو زيد فعل
وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر والبارز من
الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في
الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا جرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته
هي فالصفة جارية على زيد لكونه خبرا له وهي لهند فابرز ضميرها
وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته لانحطاط
رتبة الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور
فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه
بمنزلة الجزء من الفعل ويدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور
فانهما لا يضمران بل يحذف فان المجيء بهما فضلة يتم الكلام بدونهما او
اما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده

ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا
او منصوبا نحو اياك اكرمت
ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن
انفصال المجرور عن الجار بخلاف
المرفوع والمنصوب الا ترى
انه يجوز في كل واحد منهما
ان ينفصل بينه وبين عامله
نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت
الا زيدا وان يتقدم به
الكلام نحو زيد فعل
كذا وزيدا اكرمت
بخلاف المجرور فانه ضعيف
لا يجوز بالفصل
قوله

اي الساكن مما يسند اليه تارة والى غيره اخرى

والفاظ المنفصل والمتصل سبعة واربعون لفظًا انا موضوع
ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى
نحو انه وقد الحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف
نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن فهو جمع على غير لفظ
الواحد كما قالوا المراة والنساء والخلفة والمخاض وكذا قيل
لتثنية نحن وانما لم يثنّ ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يشركه اليه
وانما يشركه الغائب والمخاطب الا ترى انك فصلت في
في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا
ولا يمكن ان يقول انا وانا ولهذا استوفى التثنية لفظ يدل
على الاثنين فما فوقه وبني على الضم لانه بني على معنيين فقوي
ومثل قط وقبل واما انت فهو ضمير المخاطب والكم باتفاق
منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لها من الاعراب بخلافها في ضربت

في ضربت لكنهم حذفوا التاء من المتكلم وهو بين الفاسد
وانما اختص الفتح بالمذكر والكسر بالمونث تقديمًا
المذكر على جانب المونث والفتح خير الكسر لخفته ثم قالوا
في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب هما وفي الجمع هم وكان
القياس انتا وانتو لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع
هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس
بالوقف فيمن يقولوا انتا كما قال انت وحيانك الا انه فلكيف
انتا ولانهم لو قالوا انتا انتو لزمهم ان يقولوا هو هو هو
وكان يفضي الى اجتماع المثلين في اخر غير المتمكن فلم يقولوا بل انما
كانوا ابدلوا من الواو في هو ميمًا لان الميم من مخرج الواو وهي اجدر
على الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو
بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها

ولم يزيدوا في الجمع حرفاً جرياً على سنن المظهر وقالوا في جمع المؤنث هنّ
وانتنّ ولم يجمعوا هنا بالالف والتاء ابقاعاً للمخالفة بين الاصل
والفرع اعني المظهر والمضمر وخصّوا النون لانها علم الجمع في ضربنا
وضربن وشددت لان الاصل هُمْنَ وانتُمْنَ فقلبت الميم نوناً و
ادغم واما المنفصل المنصوب فهو ايا عند الجمهور وما يتصل به
من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على الاحوال المرجوع اليه ولا محلّ
لهن اللواحق من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل
انها مجرورة المحلّ باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فيلحظ من
للاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل الستين
فاياه وايا الشواب بخفض اضافة ايا الى الاسم المظهر واما الضمائر
المتصلة فما كان للمرفوع منها التاء في ضربت وهو مضموم للمتكلم
ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطب المؤنث وقد زاد

لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا
وضربتا وضربن ولم يزيدوا الميم فرقاً بين المتكلم والبادر زاد نحو لو
ضربا تثنية للمتكلم في زيد ضرب وضربتما البادر في ضربت ولم يسووا
بين المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق فيهما بالحاق التاء نحو ضربتا
ولم يمكنهم هنا لانه قد دخلت هنا التاء للخطاب فزيادته
مرة ولحقه ثانية يفضي الى اجتماع التاءين وهو مستشنع جداً
وقالوا في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف ضربتن لان احدى النون
هنا كالبدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم
الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الغائب
الواحد المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب
وكذا ضمير الواحد المخاطب والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل
وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه الافعال بالزوائد التي

تضربان وتضربون ولا يزيدوا الميم لما ذكرنا من الفرق بين
البارز والمستكن وتقول في مؤنث المخاطب تضربين فتلحق
اليا بآخره علما للضمير المؤنث لان التا في اوله علامة للمخاطب
تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالياء لانه علم للمؤنث ايضا
في هذا وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق بينهما وبين المذكر
كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول في الجمع تضربن كما قالوا
يضربن في الغائب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حروف
المضارعة في اوله تغني عن ابرازه لامن الالتباس وحكم الامر
حكم المخاطب للمضارع الا في انفصال نون الاعراب لانه مبني
او مجزوم وحذف النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب
فهو الكاف في اكرمك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ
المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم قوله الا ان يا المتكلم في المنصوب

للتضعيف

للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا البيت نحو اني وكاني ولكني
ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر كمنية جابر اذ قال
ليتي * اصادفه وافقد بعض مالي * واما اذا كان ضمير مجرور
فلا نعتمد عليه نحو غلامي وبي ولي لان الاسم والحرف لم يجب
صونهما عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها لما كانت
مبنية على السكون ابقاها على سكونها وتفاديا
من ان يزيل الكسرة قوله والنا للمتكلم والنون لها اذا كان معه غيره
ويكون ما قبلها ساكنا في المرفوع انما اسكن آخر الفعل من ضمير
الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي اربع
حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا
دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء الفا لسكونهما
ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا و
رمانا لان ضمير المنصوب ليس كذلك من الفعل بل هو في حكم الانفصال و الا القصد بالمفعول

لفظا قوله حاتمة الكحنا و كما يضم المعمول بضم العامل اعلم
ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما بين ان
الجار ينزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب
بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب
مهمه مسود الجوانب خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم
مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة
اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي
فرب امراة مثلك وسياق الكلام يدل عليه ومرضع بمعنى
ذات ارضاع ولهذا لم يؤنث وبعني الهيتها اي اشغلتها
وخولها عن ذي تمائم محول اي عن صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة
وهي المعاذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله

بلا واو
مجيئ اوحد
اي اتاني ابن بلاد
ويوجب هنا
الغاذة و
الاصبا
عن عب ويو
عند الصعود
قوله

ومن

اي ان الاصمار البليا

ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون ذكر سيبويه في اعراب
هذا المثال اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير
بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا
من الثاني لان الجزاء عليها اقتضاهما في الاغلب جملة اسمية
والثاني ان يرفعهما معا على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر
محذوف والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وهذا الوجه اولى ضعف الاول لقلة حذف
خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول
على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به و
التقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان يرفع
الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما

ذكرناه في الوجه
الثالث
وهذا الصحيح
القسم الاخير بمعنى
اوفضاء اجد
الفا على الجمع
اذا الفم فلابد
من بين اللفظ
قد يعطف
ما في

في اضمار الا من الفاد التي تدل عليه في اضمار الجازم من الكلمات
الخمسة وهي اضمار رب بين الحروف وفي اضمار كلا من حروف
الشرط وقد حكم علي قولهم الله لافعلن بال ذو واذلا شي
في اللفظ يدل عليه قوله والقياسية لا يفهم الا بدليل الحال اعلم ان
الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل
من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رايت من يتهيا
للسفر مكة اي يريد مكة فاضمر اذا الحال تدل عليه وكذا
اذا سمعت من المسلمين تقدير وافعلت الهلال باضمار
ابصروا قوله للمتمني وللمستهلين معناه لاجل المتمني
او في حقه لا ان يكون المتمني المخاطب ولهذا كان المضمر يريد
وابصروا على الغيبة دون تريد وابصر واما الثاني فنحو قوله
تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع
وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو قوله كونوا هودا

اونصارا

اونصارا الا انك لما اضربت عن قولهم كونوا هودا ونصبت الكلم
بعده دل ذكر انك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل زيدا
باضمار فعل او فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه
بالابتداء وذلك لان جواب من فعل فعل زيد لا زيد فعل المطابقة
الجواب السؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت لا زيد
بالرفع قوله وقريب من هذا الاضمار علي شريطة التفسير اي الاضمار
علي شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه
من الالفاظ الا ان الدليل علي اضمار الفعل في قوله تعالى ملة ابراهيم
متقدم عليه وهو قوله كونوا هودا وفيما يضمر علي شريطة التفسير
متاخر عنه فهذا قوله الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق
ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا
ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هلا زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر

(حاشية) يفعل فعلا زيدا
(حاشية) لان الدال عليه اي على الاضمار على شريطة التفسير لفظ لفظيا اي كما كان الدال على الاضمار في القسم الثاني لفظ افتتاح
(حاشية) اي الدال على الاضمار في القسم الثاني
(حاشية) اي الدال في الاضمار على شريطة التفسير

بعد لو وانّ واذا وهلّا والّا ونحو ذلك لما فيهنّ من اقتضاء
الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبدَ الله ضربته فعبدَ الله
منصوب باضمار فعل يفسّره الظاهر والمعنى ضربت عبد
الله ضربته لانّ انتصابه بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولاً
عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم انّ المضمر امّا انّ
يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلاً في معناه نحو زيداً
مررت اي جاوزته ولا يصحّ اضمار مررت لانّه لا ينصب
المفعول او فعلاً هو لازم معناه نحو زيداً ضربت غلامه
اي اهنت زيداً لانّ اهانة المولى من لوازم ضرب
وهذا باب الاطناب فيه مجال لكنّه يفضي الى الملال
فاقتصرت على هذا القدر فليس الريّ
عن التشاف تمّت

تمّ الكتاب بعون الله الملك الوهاب

يا ايها الناظر في هذا الكتاب
اذكر مؤلفه بالدعاء والخطاب

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı Fatih
Yeni [illegible]
Eski Kayıt No 5031